ANTI-CORRUPTION COMMISSION
هيئة مكافحة الفساد
PACC
Palestine
فلسطين

التقرير السنوي 2023

دولة فلسطين

هيئة مكافحة الفساد

التقرير السنوي 2023

هيئة مكافحة الفساد
دولة فلسطين

البيرة/ البالوع/ شارع هيئة مكافحة الفساد
0097222424016
00970562777003
0097222424015
complaint@pacc.pna.ps
@PACC.PAL
www.pacc.ps

سيادة الرئيس محمود عباس (أبو مازن) حفظه الله

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

«إنَّ إنشاء هيئة مكافحة الفساد، كان له الأثر الهام في تصويب مسار العديد من المؤسسات، الأمر الذي يعكس الإرادة السياسية الفلسطينية في تعزيز النزاهة والشفافية»

الرؤية

هيئةٌ مِهنيةٌ مُستقلَّةٌ، فاعلةٌ ومؤثرةٌ،
تحظى بثقة المجتمع.

الرسالة

مؤسسةٌ وطنيةٌ مستقلَّةٌ، تقود الجهود
الوطنية لمكافحة الفساد؛ لحماية
المجتمع والمال العام من مخاطر الفساد،
وملاحقة مرتكبيه، وتُعزِّز مبادئ الشفافية
وقِيَم النزاهة والحُكم الرشيد، وحضور
فلسطين في المحافل الدولية.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
كلمة رئيس الهيئة	6
ملخص تنفيذي	11
التنظيم القانوني للهيئة	15
المحور الأول: التوعية والتدابير الوقائية والامتثال لها	17
أولاً: دراسات – تقارير- مواد تدريبية وتوعوية	18
ثانياً: الامتثال لتدابير النزاهة والحوكمة	20
ثالثاً: ورش عمل ولقاءات لتعزيز النزاهة والحوكمة	21
رابعاً: التدريب ورفع الوعي والمشاركة المجتمعية	28
خامساً: رفع الوعي في القطاع التعليمي	29
سادساً: المشاركة في الجهود الوطنية لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة	32
المحور الثاني: إنفاذ القانون	33
أولاً: الشكاوى والبلاغات	35
ثانياً: التحقق الأولي (التحري وجمع الاستدلالات)	40
ثالثاً: إقرارات الذمة المالية	42
رابعاً: حماية الشهود والمبلغين	45
خامساً: أعمال نيابة جرائم الفساد	47
سادساً: الأحكام القضائية الصادرة في قضايا جرائم الفساد	49
المحور الثالث: التخطيط والتطوير والحوكمة	51
أولاً: التخطيط عبر القطاعي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد	52
ثانياً: الاستمرار في تنفيذ استراتيجية هيئة مكافحة الفساد 2021-2023 "نطور... نعزز"	55
ثالثاً: نظام إدارة الجودة ومكافحة الرشوة وسيلة لتعزيز الحوكمة في الهيئة	55
رابعاً: إدماج النوع الاجتماعي على المستوى الداخلي	56
خامساً: مرصد مؤشرات النزاهة ومكافحة الفساد	57
سادساً: تكنولوجيا المعلومات	58
سابعاً: بناء قدرات كادر الهيئة وتدريبه	58
المحور الرابع: التعاون الدولي	61
أولاً: الاتفاقيات الدولية والإقليمية	62
ثانياً: الشبكات والمنظمات الدولية والإقليمية	63
ثالثاً: مجموعة عمل قطاع النزاهة ومكافحة الفساد	63
رابعاً: شراكات- مشاريع- مشاركات إقليمية ودولية	64
فرص وتحديات وتوصيات	66
أنشطة وفعاليات في صور	68

كلمة رئيس الهيئة

انقضى عامٌ آخرٌ، ونحن ما زلنا نتجرَّع مرارة الاحتلال. عامٌ، كان آخره كما هي بداية العام الجديد الذي تلاه، مليئاً بالألم والحزن؛ لفقد عشرات الآلاف من ضحايا الإبادة الجماعية بحقِّ أبناء شعبنا، بفِعل احتلالٍ إسرائيليٍّ غاشمٍ، احتلالٌ لم يَسلم من بطشه وجبروته أيُّ شيٍ؛ لا ضوابط، ولا حدود، ولا قِيَم، ولا أخلاقياتٍ، ولا قوانين، ولا هيئاتٍ، ولا منظماتٍ حقوقيةٍ أو قانونيةٍ أو إنسانيةٍ، ولا خطوطٍ حمراء، ولا... ولا... ولا، كُلُّ اللاءات تجمَّعت في فلسطين، وأُعطِيَ الضمير العالميُّ إجازةً، وأُعفِيَ من مَهامه حتى إشعارٍ آخرٍ.

رغم ذلك، ومع التوجُّس والتخوُّف مما هو قادمٌ، والذي نتضرَّع إلى الله بأن يكون دائماً أفضل، إلا أنَّنا نعيش حالةً من الإدراك الكامل لحجم التحديات والمخاطر التي تُحدِق وتحيط بمشروعنا الوطني الهادف إلى التحرُّر ونيل الحرية والاستقلال، وهو ما يحدو بنا، وأمام كُلِّ عمليات القتل والتهجير والتشريد، ومحاولات شطب قضيتنا الوطنية، للوقوف والصمود في أرضنا، مهما كانت الأثمان وبلغت التضحيات، كموقفٍ وطنيٍّ، يعكس حالةً وطنيةً تُعبِّر عن الكُلِّ الفلسطيني. وانسجاماً مع ذلك، جاء موقف الهيئة على الأرض، بأن واصلت عملها، وهي تتسلح بقِيمها الوطنية والمِهنية المُشبَعة بالكرامة والعِزَّة والشموخ والصمود الأسطوري، خلف حُماة القرار الفلسطيني المستقل.

لقد أناط قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، العديد من المَهام بهيئة مكافحة الفساد، وسلَّحها بالعديد من الصلاحيات، في سبيل تمكينها من الاضطلاع والقيام بتلك المَهام، سواءً ما هو متعلِّقٌ منها بإنفاذ القانون، والمتمثل في استقبال الشكاوى والبلاغات والتصرُّف بها وفق الأصول، أو في جانب العمل على التوعية بالفساد ومخاطره في إطار السعي للحيلولة دون

وقوع جريمة الفساد من حيث المبدأ كغايةٍ، وذلك من خلال تجييش المجتمع لمحاربته، إضافةً إلى تعزيز النهج التشاركي الفعَّال مع كافة مكونات الدولة، وتوحيد الجهود الوطنية وتوجيهها نحو تحقيق هذه الغاية.

ثمة العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه عملنا، لا سيما تلك التي جاءت نِتاجاً للحرب التي تُشَنُّ على شعبنا في قطاع غزة، وتداعياتها في شتى المجالات والميادين، إلى جانب ممارسات الاحتلال وعدوانه المستمر في الضفة الغربية والقدس الشريف، وسياساته القائمة على تقطيع الطرق وتحويل المدن الفلسطينية إلى كنتوناتٍ، واستمرار سياسة القرصنة على أموال المقاصة الفلسطينية واحتجازها ومصادرة أجزاءٍ كبيرةٍ منها، بحُججٍ واهيةٍ لا تمت للقانون أو الواقع بصلةٍ. صعوباتٌ في مجملها انعكست سلباً على عمل الهيئة وإنجازاتها.

ورغم هذه الظروف والأوضاع، تُصدِّر الهيئة تقريرها السنوي لهذا العام، ليُلخص أبرز منجزات العمل، في رسالةٍ واضحةٍ مفادها أنَّنا ماضون في الإسهام والعمل الجاد، كباقي مؤسسات الدولة، نحو تحقيق الحُلم الفلسطيني بدولةٍ مستقلةٍ عاصمتها القدس، وأننا مُصرِّون ومتمسكون بمواصلة الانتقال نحو مرحلة التمتين لمؤسساتنا، برؤيةٍ واضحةٍ لطبيعة دورها ومسؤوليتها في قيادة الجهود التشاركية والتوافقية مع كافة الشركاء، والتمسك بقِيَم النزاهة والشفافية في أداء الأعمال، كنهجٍ ثابتٍ رسخته الهيئة.

والله وليُّ التوفيق

رئيس هيئة مكافحة الفساد
د. رائد محمود رضوان

المُلخَّص التنفيذي

المُلخَّص التنفيذي

لقد جاء قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، بالنصِّ على العديد من المَهام، التي أُنِيطَ بالهيئة القيام بها في إطار مكافحة الفساد، حيث نصَّ على العديد من الصلاحيات، التي تمارسها الهيئة في سبيل تمكينها من القيام بتلك المَهام على الوجه الأكمل. ويأتي التقرير السنوي للهيئة في نهاية كُلِّ عامٍ، ليتناول أعمال الهيئة وجهودها، التي بُذِلَت في مكافحة الفساد، وليُسلِط الضوء على أهمِّ نتائجها وأبرز أنشطتها وفعالياتها وشراكاتها مع شركائها من مختلف القطاعات ومكونات المجتمع، وليضع، في الوقت ذاته، التحديات والصعوبات التي واجهت عملها، على طاولة البحث والنقاش، مقترنةً بتوصياتٍ من شأن تبنيها والأخذ بها تعزيز عمل الهيئة وتحقيق أهدافها.

يُغطي هذا التقرير عمل هيئة مكافحة الفساد للعام المنصرم 2023م في مختلف مجالات عملها وأوجه أنشطتها المختلفة، والتي دأبت على تقسيمها إلى أربعة محاورٍ رئيسيةٍ، هي:

1. المحور الأول: التوعية والتدابير الوقائية والامتثال لها.
2. المحور الثاني: إنفاذ القانون.
3. المحور الثالث: التخطيط والتطوير والحوكمة.
4. المحور الرابع: التعاون الدولي.

وضمن المحور الأول، الخاص بالتوعية والتدابير والوقائية والامتثال لها، ركَّزت الهيئة وجهاتٌ وطنيةٌ أُخرى، على استكمال عددٍ من دراسات مخاطر الفساد، وتقاريرٍ مُتعلِّقةٍ بتدابير النزاهة والحوكمة، كان من أهمها تلك التي استهدفت سلطة الأراضي، ووزارة الحُكم المحلي، ووزارة الداخلية. وفي ذات الإطار، ونظراً لما تمثله دراسات المخاطر من أهميةٍ في جهود مكافحة الفساد، ومن خلال شراكات الهيئة مع مؤسسات التعليم العالي والجامعات الفلسطينية، فقد جرى العمل على توجيه طلبة الدراسات العليا وتشجيعهم على كتابة رسائل تخرجهم في هذا المجال.

أما دراسات المخاطر، التي جرى إعدادها في الأعوام الماضية، فلم تُغفِل الهيئة وشركاؤها عمليات المتابعة والبناء عليها، حيث تمَّ تشكيل لجان امتثالٍ في الجهات والمؤسسات التي خضعت لتلك الدراسات (وزارة الصحة، ووزارة العدل، وهيئة الإمداد والتجهيز)، وأُنِيطَ بها متابعة ما رَشَح عنها من توصياتٍ، ووضعها موضع التنفيذ.

وقد طورت الهيئة من آليات عملها، وغدت اليوم هي وشركاؤها، من الجهات الخاضعة للقانون، أكثر فهماً لأهمية دراسات المخاطر وفاعليتها في تعزيز جهود مكافحة الفساد، باعتبارها أداةً فعَّالةً في مكافحة الفساد، والحيلولة دون وقوعه من الأساس، وأكثر قَبولاً لها، بعد أن كانت تُواجَه بنوعٍ من التعنُّت أو التصلُّب أو التحفُّظ من قِبَل الجهة الخاضعة في بعض الأحيان. حيث طورت الهيئة وشركاؤها، لهذه الغاية، ما بات يُعرَف اليوم بأوراق الحقائق، التي يُصَار من خلالها تشريح واقع عمل مؤسسةٍ أو جهةٍ ما، بُغية تحديد الأوجه والمجالات أو المواضيع والبنود، التي ستركز عليها دراسة المخاطر في جهةٍ ما. وقد تمَّ إنجاز ورقتَيْ حقائق، الأولى تخصُّ وزارة التنمية الاجتماعية، والثانية تخصُّ وزارة التربية والتعليم، حُدِّدَ من خلالهما، المجالات التي يمكن القيام بدراساتٍ للمخاطر فيها.

وفي سياقٍ متصلٍ وليس ببعيدٍ، وفي إطار العمل على تأطير العلاقة بين مكاتب تسوية الأراضي والهيئات المحلية، تم إعداد ورقة حقائقٍ، تناولت طبيعة هذه العلاقة، والتي شكَّلت أساساً لبناء مذكرة تفاهمٍ نموذجيةٍ بينها، وتم تصميم مادةٍ تدريبيةٍ بهذا الخصوص.

إنَّ تعزيز النزاهة والشفافية، هو أحد أعمدة عمل الهيئة وشركائها؛ فهو أداةٌ فاعلةٌ وقويةٌ في محاربة الفساد والحيلولة دون وقوعه، إلى جانب دوره في تعزيز ثقة المواطنين بأداء المؤسسات والجهات الخاضعة منها للقانون على وجه الخصوص. وعليه، استمر العمل على تطوير مدونات

السلوك الوظيفي في عددٍ من الجهات؛ ففي إطار الشراكة والتعاون المستمر ما بين الهيئة ووزارة الحكم المحلي، تمَّ إقرار مدونة سلوك موظفي الهيئات المحلية والمجالس المشتركة، وتم نشرها في الجريدة الرسمية. وفي ذات السياق، وفي إطار الشراكة والتعاون الذي جمع هيئة مكافحة الفساد وهيئة العمل التعاوني والاتحاد العام للتعاونيات والائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان»، تم إنجاز مدونة سلوكٍ تستهدف العاملين في القطاع التعاوني.

أما على صعيد التوعية والتدريب واللقاءات، فقد استمر التعاون ما بين الهيئة والعديد من الجهات، لتعزيز الوعي بمخاطر الفساد وآثاره وأدوات مكافحته، وتمَّ تنفيذ العديد من ورش العمل، إلى جانب تنظيم سلسلةٍ من اللقاءات التوعوية، للتعريف بقانون مكافحة الفساد والأنظمة المنبثقة عنه، شارك فيها (117) من موظفي وزارة النقل والمواصلات، وسلطة الأراضي، ووزارة التنمية الاجتماعية، وسلطة الطاقة، ووزارة الثقافة.

وفي السياق ذاته، وضمن برنامج النزاهة والشفافية، جرى تصميم وتنفيذ ثلاثة برامج تدريبيةٍ، استهدفت قطاعاتٍ محدَّدةٍ، هي العسكري، والهيئات المحلية، والتربية والتعليم. حيث تم تنفيذ البرنامج الأول بالتعاون مع هيئة التدريب العسكري، وشارك فيه (346) ضابط أمنٍ من عِدة مؤسساتٍ أمنية. وتم تنفيذ البرنامج الثاني بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي، وشارك فيه (135) موظفٍ من موظفي وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية في مختلف المحافظات. أما الثالث، فكان برنامجاً لتدريب مُدرِّبين، تم تنفيذه بالتعاون ما بين الهيئة ووزارة التربية والتعليم، وتم من خلاله إعداد (18) من المُدرِّبين، وتبِع ذلك استهداف (138) من مدراء المدارس في لقاءاتٍ تدريبيةٍ.

وعلى الرغم من عدم خضوع القطاع الخاص لقانون مكافحة الفساد، إلا أنَّه دائم الحضور في برامج وأنشطة وفعاليات الهيئة، نظراً لأهمية ومحورية دوره في تعزيز النزاهة والشفافية؛ باعتباره يتعامل مع المواطنين ويُقدِّم لهم خدماتٍ. حيث تمَّ تنظيم ورشة عملٍ بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم، والتي استهدفت الحوكمة في الشركات العائلية العاملة في محافظة بيت لحم، وتمخَّض عنها استعداد (8) شركاتٍ في المحافظة للتعاون والعمل مع الهيئة لتعزيز التزامها بمبادئ الحوكمة.

أما مؤسسات التعليم العالي، فقد عملت الهيئة وركزت جهودها هذا العام مع الجامعات الفلسطينية، من أجل تعزيز مساهمتها في نشر الثقافة المناهضة للفساد، من خلال تدريبهم على مبادئ الشفافية والنزاهة والحوكمة، وتعريف الطلبة بجرائم الفساد. حيث جرى تنفيذ سلسلةٍ من اللقاءات التوعوية حول النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، واللقاءات التدريبية المتخصصة في المرافعات بقضايا الفساد في كليات الحقوق، إلى جانب تنفيذ مبادراتٍ طلابيةٍ في المساءلة المجتمعية. كما وتمَّ، خلال فترة التقرير، اعتماد وإطلاق برنامج ماجستير حول دراساتٍ في الحوكمة ومكافحة الفساد في جامعة النجاح، إلى جانب إنتاج الطبعة الثانية من المساق القانوني «جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني». وفي الوقت ذاته، استمرَّت الجامعات في طرح الطبعة الأولى من هذا المساق، إلى جانب مساق «مكافحة الفساد تحدياتٌ وحلولٌ». وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى ازدياد عدد الطلبة المسجلين في هذه المساقات خلال الفصول الدراسية للعام 2023م، والذي بلغ (4281) طالباً وطالبةً، إلى جانب مشاركة (460) طالباً وطالبةً في محاضراتٍ حول إنفاذ القانون وتعزيز التدابير الوقائية.

وفي المحور الثاني، الخاص بجهود الهيئة في إنفاذ القانون، استمرَّ عمل الهيئة المتمثل في استقبال الشكاوى والبلاغات، والتعامل معها وفقاً لأحكام القانون. كما تعاملت مع العديد من طلبات الحماية، التي وردتها في العام المنصرم، والمتعلقة بشكاوًى وردت إليها. وتشير الإحصاءات، التي رشَحَت كحصيلةٍ لعمل الهيئة خلال العام 2023م، إلى تعاملها مع (1,392) شكوًى/ بلاغ، منها (587) شكوىً/ بلاغ وردت خلال عام 2023م، في حين كان عدد المُدوَّر منها من عام 2022 هو (798)، إلى

جانب إعادة فتح (7) ملفاتٍ. وقد تم إنجاز (679) شكوًى/ بلاغ، تم حفظ (499) منها لعدم ثبوت شُبهات فسادٍ، و(32) قرار إحالةٍ إلى النائب العام -أُغلِقَت بموجبها (41) شكوًى وبلاغ، في حين تم رَدُّ (139) شكوًى وبلاغ لعدم الاختصاص. كما وتلقَّت الهيئة (15) طلب حمايةٍ، جرى التعامل معها في إطار القانون والنظام المنبثق عنه أُصولاً.

وعلى صعيد الإجراءات والعمليات، التي قامت بها إدارات الاختصاص في الهيئة، خلال قيامها بأعمال التحري والاستدلال والتحقيق الأولي في الشكاوى والبلاغات التي تصرَّفت بها خلال العام 2023م، فكانت على النحو الآتي:

- الاستماع لأكثر من (668) إفادةٍ/ شهادةٍ.
- متابعة تنفيذ قرارات رفع السرية المصرفية عن (11) ملفاً مُرتبطاً بـ(37) شخصاً.
- إعداد (93) تقريراً متخصصاً بالتحليل المالي.
- تنفيذ (36) جولةٍ تفتيشيةٍ على الجهات الخاضعة المشتكى عليها.
- إعداد (220) تقرير تتبعٍ للأموال المنقولة وغير المنقولة.
- فحص (36) إقرار ذمةٍ مالية، تعود لـ(21) شخصاً ورد بحقهم شكاوًى/ بلاغاتٍ.

أما إقرارات الذمة المالية، فبلغ إجمالي، ما استلمته الهيئة منها خلال العام 2023م، (2,836) إقرار ذمةٍ ماليةٍ، في حين كانت الهيئة قد قامت بتوزيع (3,327) نموذج إقرار ذمةٍ ماليةٍ على (130) جهةٍ خاضعةٍ لأحكام القانون.

ومن جهةٍ أُخرى، وفي سياقٍ متصلٍ، تشير البيانات والإحصاءات الصادرة عن النيابة العامة، إلى أنَّ إجمالي القضايا التحقيقية المُقيَّدة في سجلات نيابة جرائم الفساد للعام 2023م، بلغ (55) قضيةً، جاء توزيعها على النحو التالي:

- (35) قضيةً، مُحالةً من هيئة مكافحة الفساد.
- (17) قضيةً، واردةً من النائب العام.
- (3) قضايا، مفصولةً من قضيةٍ أُخرى.

أما القضايا، التي تم إحالتها من قِبَل النيابة العامة إلى محكمة جرائم الفساد، وتسجيلها في قلم تلك المحكمة خلال العام 2023م، فتفيد البيانات والإحصاءات، التي رَشَحت، بأنَّها بلغت (39) قضيةً.

وفي المحور الثالث، المُخصَّص لجهود الهيئة خلال العام 2023م في مجالات التخطيط والتطوير والحوكمة، فقد استكملت الهيئة متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، من خلال العمل في (13) برنامجٍ قطاعيٍّ، والتي تمثل أولويات العام 2023م. كما وقَّعت الهيئة ثلاث مذكرات تفاهمٍ مع أطراف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، وتمت المباشرة في إعداد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2024-2029م، وفق توجهات مجلس الوزراء، الذي أجَّل مرحلة التخطيط القادمة عاماً آخراً، بسبب تداعيات الحرب على غزة، والاعتداءات والممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وعلى الصعيد الداخلي، واصلت الهيئة تنفيذ استراتيجيتها، فتم إطلاق العمل بالبرنامج الإلكتروني الخاص بالمتابعة على تنفيذ الخطة التشغيلية السنوية لتنفيذ استراتيجية الهيئة، كما أنهت الهيئة النقاش بشأن (41) إجراء عملٍ لجميع عمليات الهيئة، وتمَّ تشكيل فريق تدقيقٍ داخليٍّ للمتابعة على تدقيق الالتزام بإجراءات العمل، إلى جانب تشكيل لجنةٍ داخليةٍ لإدارة المخاطر الخاصة بالجودة

ومكافحة الرشوة في الهيئة، تستند في عملها على سياسة إدارة المخاطر، وإجراء عمل إدارة المخاطر.

ومن جانبٍ آخر، تمكَّنت الهيئة من تنفيذ تدقيقٍ تشارُكيٍّ في النوع الاجتماعي، وذلك بهدف دمج النوع الاجتماعي بشكلٍ ممنهجٍ في عملها. وبالتوازي مع ذلك، استمرَّ العمل على رفع قُدرات طاقم وحدة النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان بالمهارات اللازمة.

وبالتزامن مع نجاحات الهيئة في تطوير بيئتها وأعمالها، أنتج المرصد الوطني لمؤشرات الفساد، قائمةً مقترحةً بالمؤشرات المرتبطة بمقياس إنفاذ القانون، ومقياس جهود تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والمشاركة فيها، والتي جرى استعراضها مع بِعثة البنك الدولي، إلى جانب تطوير قواعد البيانات لدى إداراتها ووحداتها المختلفة، كما تم إجراء محاكاةٍ لتقرير المرصد بصورته الأولية حول جزءٍ من مؤشرات مقياس إنفاذ القانون.

أما فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، فقد تمَّ تطوير عددٍ من التطبيقات والبرامج المتخصصة، منها: التطوير المستمر لنظام المراسلات الداخلية، وتطوير نظامٍ لإدارة الشكاوى والبلاغات، وتطوير إدارة مَهام العمل وربطها مع المراسلات والشكاوى، وتطوير شاشةٍ خاصةٍ بالاستعلام من السجل المدني لأعمال التحري، وتطوير صفحاتٍ جديدةٍ على الموقع الرسمي للهيئة.

وأخيراً، وعلى صعيد التعاون الدولي الذي يغطيه المحور الرابع من هذا التقرير، واصلت الهيئة، على مستوى العلاقات العربية والدولية، تعزيز العلاقات مع نظرائها المتخصصين في مكافحة الفساد، وشاركت في الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأُمم المتحدة لمكافحة الفساد، والبرنامج التدريبي للخبراء الحكوميين للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، إلى جانب استمرار اللقاءات والمشاورات حول استرداد الموجودات ضمن منظمة الشرطة الجنائية الدولية - الإنتربول، كما واستمرت في تفعيل عضويتها في شبكة سلطات الوقاية من الفساد، والشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ قوانين مكافحة الفساد (Globe)، ورئاستها لمجموعة عمل قطاع النزاهة ومكافحة الفساد، وتولي رئاسة مجموعة الشفافية ومكافحة الفساد في قسم تنسيق المساعدات المحلية (LACS) في مكتب رئيس الوزراء.

وعلى صعيد الشركات، حققت الهيئة عِدة إنجازاتٍ، من خلال تعاونها مع مؤسساتٍ وهيئاتٍ إقليميةٍ ودوليةٍ، منها: برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والاتحاد الأوروبي (EU)، والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وبعثة الشرطة الأوروبية (EUPOLCOPPS)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والبنك الدولي (World Bank)، ومجلس أوروبا (Council of Europe)، ومكتب الأُمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ووكالة اليابان للتعاون الدولي (JICA).

التنظيم القانوني للهيئة

تمَّ إنشاء هيئة مكافحة الفساد، بموجب قرار بقانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، حيث نصَّ على إنشاء هيئةٍ لمكافحة الفساد، مُنِحَت بموجبه الاستقلال المالي والإداري، الذي يُمكِّنها من القيام بالمَهام والاختصاصات المنوطة بها.

الاختصاصات:

- حفظ وفحص إقرارات الذمة المالية الخاصة بالخاضعين لأحكام قانون مكافحة الفساد.
- التحري والاستدلال في الشكاوى التي تُقدَّم عن جرائم الفساد والتحقق منها.

- توعية المجتمع وتبصيره بمخاطر جرائم الفساد وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.
- جمع المعلومات المتعلقة بصُوَر وأشكال الفساد، وتبادلها مع الجهات والهيئات المعنية بمكافحة الفساد محلياً ودولياً.
- التنسيق مع مؤسسات الدولة، لتعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقائية من جرائم الفساد، وتحديث آليات ووسائل مكافحتها.
- التنسيق مع وسائل الإعلام، لممارسة دورٍ فاعلٍ في نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع.
- العمل على تعزيز إسهام ومشاركة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية في الأنشطة المناهضة للفساد، وإيجاد توعيةٍ عامةٍ بمخاطره وآثارها، وتعزيز ثقافة عدم التسامح مع الفساد والفاسدين.
- رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
- إعداد نشراتٍ دوريةٍ، تُبيِّن مخاطر الفساد والواسطة والمحسوبية على مؤسسات الدولة وإداراتها العامة.
- مراجعة وتقييم ودراسة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد، واقتراح التعديلات عليها.
- التنسيق والتعاون مع الجهات والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الرامية إلى الوقاية من هذا النوع من الجرائم.

إعداد التقرير السنوي للهيئة.

الصلاحيات:

- تلقِّي التقارير والشكاوى والبلاغات المتعلقة بجريمة فسادٍ.
- مُباشرة التحريات والتحقيقات المتعلقة بجريمة فسادٍ من تلقاء نفسها.
- تعقُّب وضبط وحجز واسترداد الأموال والعائدات المُتحصَّلَة من جرائم الفساد، بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- طلب الاطلاع أو الحصول على أيِّ ملفٍ أو وثيقةٍ، ومن ضمن ذلك ما يُعتبَر سِري التداول.
- استدعاء الشهود وأيِّ شخصٍ له علاقةٌ، للاستفسار والتحري حول واقعةٍ تتعلق بجريمة فسادٍ.
- ملاحقة كُلِّ من يخالف أحكام القانون، وطلب حجز أمواله احتياطياً، ومنعه من السفر، والطلب من الجهات المعنية كفَّ يده عن العمل.
- حقُّ تحريك الدعاوى الخاصة بجرائم الفساد من خلال نيابة جرائم الفساد.

المحور الأول

التوعية والتدابير الوقائية والامتثال لها

المُحور الأول

التوعية والتدابير الوقائية والامتثال لها

تُعتبَر عمليات التوعية واتخاذ التدابير الوقائية، أحد المحاور الرئيسية والمُهمة في عمل الهيئة، وقد جاء القانون بالنص عليها كأحد مَهام الهيئة، التي أُنيطَ بها تنفيذها بالتعاون والشراكة مع شركائها ومع الجهات الخاضعة للقانون على حدٍ سواء. ولعل أهمية هذا المحور، وما ينطوي عليه من عملياتٍ وأعمالٍ ومَهامٍ، تبرز في أنَّ الهدف الأسمى لها، إنما يتمثل في الحيلولة دون وقوع جرائم الفساد أو الأفعال التي تثير الشكوك بارتكاب أيٍّ من جرائم الفساد، وما يترتب على ذلك من نتائجٍ فُضلى يسعى الجميع إليها، لا سيما تلك المتعلقة بزيادة ثقة المواطنين بالأداء العام، وبنزاهةً وشفافية ما تقوم به مؤسسات الدولة من أعمالٍ، خاصةً تلك التي تُصنَّف خدماتية.

أولاً: دراسات مخاطر الفساد القِطاعية والحوكمة

وهي، بلا أدنى شكٍّ، إحدى الأدوات المُهمة التي تعمد إليها الهيئة وشركاؤها، من الجهات الخاضعة للقانون، لغايات تحديد مواطن الضعف والخلل في عمل وعمليات أيٍّ من تلك الجهات الخاضعة، بهدف تصويب وتقوية وتمتين عمل تلك الجهات، في إطار السعي لتحصينها من القيام بأيٍّ من الأفعال، أو اتخاذ أيٍّ من القرارات، التي يمكن أن تنطوي على شُبهات فسادٍ، وما يترتب على ذلك من لغطٍ وإثارةٍ للبلبلة، وبالتالي قدحٌ في ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة ونزاهة عملها، حتى وإن لم تفضي عمليات المتابعة والبحث والتحري إلى الحسم بوجود شُبهة فسادٍ ما. انطلاقاً من ذلك وترجمةً له، عملت الهيئة وعمدت إلى ما يلي:

التركيز على إعداد دراسات مخاطر الفساد، خاصةً القطاعية منها:

لغايات السير قُدماً في مأسسة هذه العملية والترويج لها، على المستوى المؤسساتي الوطني، تمَّ تشكيل فريقٍ يُعنى بإدارة المخاطر على المستوى الوطني، والذي ضمَّ، إلى جانب كوادرٍ من إدارات الاختصاص في الهيئة، ممثلين لعددٍ من الجهات والمؤسسات في الدولة، سواءً الرقابية منها أو الخدماتية. وفي إطار التعاون المتميز، الذي يجمع بين الهيئة وبرنامج الأُمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، جرى تنظيم دورةٍ تدريبيةٍ بعنوان «إدارة مخاطر الفساد القِطاعية»، في عمَّان/ الأردن، في الفترة 06/05/2023م - 09/05/2023م، شارك فيها موظفون يمثلون عدداً من الإدارات العامة في الهيئة، إضافةً إلى موظفين من ديوان الرقابة المالية والإدارية، وموظفون من وزارتَيْ المالية والصحة، ومؤسسة الأكاديمية الفلسطينية لتعزيز النزاهة (نزاهة).

وقد هدفت الدورة، إلى الاطلاع على منهجية برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي في إعداد دراسات إدارة مخاطر الفساد القطاعية، التي طورها برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي، وتدريب الفريق على كيفية تطبيقها بالاستناد إلى التجارب والممارسات الجيدة، وتشكيل فريقٍ وطنيٍّ (من الهيئة، والجهات ذات العلاقة، وديوان الرقابة المالية والإدارية، والمجتمع المدني)، لإدارة مخاطر الفساد القِطاعية في فلسطين. وبالاعتماد على ذلك، وبتعاون كُلٍّ من هيئة مكافحة الفساد ووزارتَيْ المالية والصحة، جرى البدء بإعداد دراسةٍ إدارة مخاطر الفساد في الإدارة العامة للقيمة المُضافة والجمارك والمكوس، ودراسة إدارة مخاطر الفساد في عطاءات وزارة الصحة.

دراسة مدى تضمين عملية التخطيط التنموي والخطط التنموية، للبلدات والمدن الفلسطينية، لمفاهيم وآليات النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد:

في إطار التعاون والشراكة ما بين الهيئة ووزارة الحكم المحلي، ضمن برنامج الحُكم المحلي المُموَّل من قِبَل GIZ، ومن خلال فريقَيْ عملٍ مُشترَكٍ، تمَّ تنفيذ هذه الدراسة، والتي تُعتبَر الأولى من نوعها، وجرى من خلالها مراجعة الخطط التنموية في (15) هيئةً محليةً، على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنتاج مؤشراتٍ لفحص مدى تضمين الخطط لمؤشرات النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، التي بُنِيَت على أساس الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2023م.

إدارة المخاطر في وزارة الداخلية:

في إطار الشراكة والتعاون ما بين الهيئة ووزارة الداخلية، قامت الوزارة بتشكيل فريقٍ رئيسيٍّ لتحليل المخاطر، مكوَّنٌ من (9) أشخاصٍ ممثلين لمختلف الإدارات والوحدات، بشكلٍ يُراعي التخصصية والخبرة في طبيعة العمل، وتم توسيع الفريق لاحقاً ليضم (16) عضواً. وتمكن الفريق من رصد المخاطر المتوقعة في خدمات وزارة الداخلية الرئيسة، وتحديد عناصر التحكم، بما فيها تحليل النُظُم الرقابية، والمعايير الواجب اتباعها قَبل اتخاذ القرار.

كما صمَّم الفريق، بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد، سجلاً للمخاطر، وتم تضمين إجراءاتٍ علاجيةٍ وتصويبيةٍ على مستويَيْن: تعديل الضوابط الموجودة (القوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات)، وإدخال أساليبٍ جديدةٍ للكشف عن السلوك الذي يمكن أن يَنتُجَ عنه خطرٌ مُعيَّنٌ.

التعاون مع الجامعات، في مجال إعداد رسائل ماجستير مرتبطةٍ بتدابير النزاهة والحوكمة:

في إطار الشراكة الاستراتيجية، التي تجمع الهيئة ومؤسسات التعليم العالي، والهادفة إلى تعزيز حضورها وتقوية دورها المحوري في بناء اتجاهاتٍ إيجابيةٍ لدى الطلبة في الجامعات، وتعزيز قدراتهم، وتوسيع معرفتهم في المجالات التي تُعنَى بتعزيز وإشاعة أُسس ومبادئ النزاهة والشفافية، عَمِلَت الجامعات على تحفيز وتشجيع وتوجيه طلبتها، لإعداد رسائل ماجستير، في مجال تدابير النزاهة والحوكمة في الوزارات والمؤسسات الخاضعة.

وفي ذات السياق، وتعزيزاً لهذا التوجُّه، نظَّمَت الهيئة محاضراتٍ لطلبة الماجستير، في كُلٍّ من جامعة النجاح الوطنية، وجامعة بيت لحم، وجامعة فلسطين الأهلية، والتي جرى من خلالها تسليط الضوء على أهمية التدابير الوقائية في مكافحة الفساد، وعلى أهمية وفاعلية دراسات المخاطر في بناء تدابيرٍ وقائيةٍ قويةٍ تُسهِم في منع وقوع الفساد، ودور الهيئة المحوري في هذا الجانب، وأهمية تناول هذا الموضوع والبحث فيه من قِبَل الطلبة، باعتباره من المواضيع الحديثة والطموحة.

ثانياً: الامتثال لتدابير النزاهة والحوكمة

وبمنزلةٍ وقَدْرٍ لا يَقلُّ أهميةً عن إعداد دراسات المخاطر في الجهات الخاضعة، تُولِي الهيئة اليوم مزيداً من الاهتمام والالتفات إلى متابعة نتائج ما يرشح عن تلك الدراسات، من نتائجٍ وتوصياتٍ بتدابير من شأن الأخذ بها تحصين واقع العمل في المؤسسة موضوع الدراسة، إلى جانب ما يَرشح عن عمل جهات إنفاذ القانون في الهيئة، من توصياتٍ ونتائج عن الشكاوى والبلاغات، التي يتم التعامل والتصرُّف بها، لا سيما تلك التي لا يتمخض عنها شُبهات فسادٍ تُفضِي بإحالتها إلى النيابة المختصة.

1- الامتثال لمتطلبات النزاهة والحوكمة، على ضوء دراسات مخاطر الفساد وتدابير النزاهة والحوكمة:

عملت الهيئة على تعزيز آليات تنفيذ توصيات الفِرَق المشتركة مع عدة أطرافٍ، خاصةً مؤسسات القطاع العام، التي عملت بالشراكة مع الهيئة على دراسة واقع النزاهة والحوكمة في عددٍ من الخدمات التي تُقدِّمها هذه المؤسسات، حيث تم الاتفاق على خُططٍ مُشترَكةٍ، تتم متابعتها من قِبَل الجهات الشريكة، تنفيذاً لتوصيات الفِرَق المُشكَّلَة. حيث تم تشكيل عددٍ من لجان الامتثال مع المؤسسات المشاركة في دراسات بيئة النزاهة والحوكمة المنجزة، وجرى وضع خطط عملٍ لها، والمتابعة عليها شمِلَت سلطة الأراضي، ووزارة الصحة، ووزارة العدل، وهيئة الإمداد والتجهيز.

وفي سياقٍ متصلٍ، وعلى ضوء ورقة الحقائق المتعلقة بمخاطر الفساد في وزارة التنمية الاجتماعية، التي سبق وتم إعدادها، فقد تم تحديد المخاطر التي سيُصَار إلى تناولها بدراسات مخاطر، وتشمل خِدمتَيْ الإعفاء الجمركي والحضانات. وفي الإطار ذاته، وعلى ضوء ورقة الحقائق المتعلقة بمخاطر الفساد في وزارة التربية والتعليم، فقد تم تحديد المخاطر التي سيُصَار إلى تناولها بدراسات مخاطر، وتشمل خِدمتَيْ المدارس الخاصة والإطار الخاص بالامتحانات والتوظيف. كما أتمَّت الهيئة إعداد ورقة حقائق خاصةٍ بتأطير العلاقة بين مكاتب تسوية الأراضي والهيئات المحلية، ومذكرة التفاهم النموذجية، والمادة التدريبية، وتم اعتمادها بشكلها النهائي.

وتولي الهيئة أهميةً خاصةً لتعزيز النزاهة في العمل المؤسسي، وتُعتبَر مدونات السلوك الوظيفي، أحد أهم أدواتها لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا السياق، وفي إطارٍ من التعاون والتنسيق المستمر، تم إقرار مدونة السلوك الوظيفي الخاصة بموظفي الهيئات المحلية والمجالس المشتركة، ونشرها في الجريدة الرسمية أُصولاً. كما تم إنجاز مدونة سلوك القطاع التعاوني بشكلها النهائي، ضمن برنامج التعاونيات، بالشراكة مع هيئة العمل التعاوني، والاتحاد العام للتعاونيات، ومؤسسة أمان.

وتعمد الهيئة إلى إعداد وثائق لغايات تعزيز بيئة النزاهة في مجالاتٍ مُحدَّدَة ومستهدفَة، كما هو الحال في وثيقة النزاهة الوطنية؛ والتي سبق وتم تشكيل فريقٍ وطنيٍّ لإعدادها، برئاسة الهيئة، وعضوية المجلس الأعلى للشراء العام، والإدارة العامة للوازم، ووزارة المالية، ووزارة الأشغال العامة، واتحاد المقاولين، وممثلٍ عن المجتمع المدني (ائتلاف أمان)، وأكاديميٍّ متخصصٍ من الهيئة. حيث اجتمع الفريق الوطني، بتاريخ 03/05/2023م، لمناقشة المسودة الأولية من الوثيقة المذكورة، والتشاور حول خطوات إعدادها، والتطوير عليها.

كما تواصل الهيئة، العمل من أجل إصدار نظام النزاهة الوطني، من خلال ورقة الأساس التي أعدَّتها الهيئة، وتستمر في مناقشتها وتطويرها، من خلال مشروع التوأمة، ضمن المشروع المشترك مع هيئة مكافحة الفساد الإيطالية.

2- الامتثال لتدابير النزاهة والحوكمة، المنبثقة عن عمليات التحري والتحقيق:

لقد أثبت واقع الممارسة العملية لهذا الدور، الذي تمارسه الهيئة، جدواه وفاعليته في التصدي للعديد من الإشكاليات والمخالفات التي تَرشَح للهيئة، حيث يجري مخاطبة الجهات المعنية ذات العلاقة بهذا الشأن، ويُصَار إلى تزويدها بعددٍ من المقترحات والإجراءات التطويرية، الهادفة في مجملها إلى تعزيز النزاهة والشفافية، من خلال تدابير وقائيةٍ تصويبيةٍ يُطلَب من تلك الجهات اتخاذها.

ومن ناحيةٍ أُخرى، فإنَّ مخرجات أعمال التحقيق، تُعتبَر مدخلاتٍ لإدارات الهيئة المتخصصة باتخاذ التدابير الوقائية؛ بحيث تعتمد عليها في تحديد أولوياتها، بالاستهداف على مستوى المؤسسات، أو على مستوى المواضيع والإجراءات في ذات المؤسسة.

ثالثاً: برامجٌ وورش عملٍ ولقاءاتٌ، لتعزيز النزاهة والحوكمة

واصلت الهيئة جهودها الرامية إلى توعية المجتمع، بكافة مستوياته الرسمية وغير الرسمية، وتبصيره بمخاطر الفساد وآثارها على التنمية. حيث استهدفت الهيئة، بحملاتها التثقيفية والتوعوية، القطاعات الأساسية المُتفَق عليها كأولويةٍ في الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2023م، مع مراعاة الفئات الخاصة كالشباب والمرأة. وفيما يلي، أبرز الأنشطة التدريبية والتوعوية، التي نفذتها الهيئة خلال عام 2023م:

1 - برنامج تدريبٍ لقوى الأمن:

في إطار الشراكة والتعاون ما بين الهيئة ووزارة الداخلية، تم تصميم برنامجٍ توعويٍّ متخصصٍ، استهدف القيادات والرُتَب العُليا في الأجهزة الأمنية المختلفة، شارك فيه (346) ضابطاً، معظمهم من جهاز الشرطة، باعتباره شريكاً أساسيّاً في إنفاذ قانون مكافحة الفساد في دولة فلسطين، بالإضافة إلى وزارة الداخلية، والأمن الوطني، والأمن الوقائي، والمخابرات العامة، الاستخبارات العسكرية ، والدفاع المدني، والحرس الرئاسي، والضابطة الجمركية، والارتباط العسكري، والإمداد والتجهيز، وجامعة الاستقلال، وهيئة التوجيه السياسي، وهيئة التدريب العسكري.

2 - برنامج تدريب مُدرِّبين في وزارة التربية والتعليم:

تمتاز وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بكفاءاتٍ نوعيةٍ، قادرةٍ على نقل المعرفة والخبرة إلى الآخرين، الأمر الذي شجَّعَ الهيئة على تصميم برنامج تدريب مُدرِّبين في مجال تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد. حيث صممت الهيئة ووزارة التربية والتعليم دليلاً متخصصاً لتدريب المُدرِّبين، وتم اختباره، في المرحلة الأولى، من خلال فريق مُدرِّبين محترفين من وزارة التربية والتعليم.

كما تمَّ تطوير المواد التدريبية ونمذجتها، وفق منهجية عملٍ مشتركةٍ بين المؤسستَيْن. وفي سياقٍ متصلٍ، استهدفت الهيئة مدراء المدارس الجُدد، في لقاءاتٍ توعويةٍ حول قانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة، بالتعاون مع المعهد الوطني للتدريب التربوي، ووحدة متابعة الميدان في وزارة التربية والتعليم، بمشاركة (138) مديرٍ/ة مدرسةٍ جديدٍ/ةٍ.

3 - برنامج التوعية الوقائية في المؤسسات العامة:

استكملت الهيئة برامج التوعية الوقائية، من خلال كوادرها المختصين في كُلٍّ من وزارة النقل والمواصلات، وسلطة الأراضي، ووزارة التنمية الاجتماعية، وسلطة الطاقة، حيث شمل البرنامج التعريف بقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، والأنظمة المساندة (الإفصاح عن تضارب المصالح، ونظام الهدايا، ونظام حماية الشهود والمُبلِّغين)، بالإضافة إلى إقرارات الذمة المالية، وبلغ عدد المشاركين في اللقاءات (117) مديراً ومديراً عامّاً.

4 - برنامج النزاهة والشفافية - هيئة التدريب العسكري:

شاركت الهيئة، من خلال كوادرها المختصة، في برنامج النزاهة والشفافية المُصمَّم من قِبَل هيئة التدريب العسكري في مستوياته الثلاث (القيادات العُليا، والمتوسطة، والتأسيسية)، حيث شمل البرنامج مواضيع أبرزها: النزاهة والشفافية، والفساد في العمليات الأمنية، ومعايير النزاهة وانعكاسها على الشراء العام في فلسطين، ودور الإعلام في مكافحة الفساد، ومفاهيم الفساد وأسبابه، وسيكولوجية الفاسدين.

5 - برنامج قضايا النزاهة وحقوق الإنسان في الهيئات المحلية:

بالشراكة ما بين هيئة مكافحة الفساد ووزارة الحُكم المحلي، وبدعمٍ من برنامج التعاون الألماني، تم استهداف البلديات المُصنَّفة (ج)، كمرحلةٍ أُولى، بالتدريب والتوعية على المادة التدريبية، التي تم اعتمادها وإعدادها سابقاً، والموسومة بـ(قضايا النزاهة وحقوق الإنسان بالهيئات المحلية). حيث تم تشكيل فريقٍ، من كوادر الهيئة ووزارة الحُكم المحلي، وبلغ عدد المشاركين في التدريب (155) موظفاً من مختلف المحافظات. والجدول أدناه، يُبيِّن تفاصيل عدد المتدربين من البلديات حسب المحافظة.

الرقم	البلديات المُستهدَفَة	تاريخ اللقاء	عدد المُتدرِّبين
.1	كافة رؤساء وبعض أعضاء بلديات (ج) في المحافظات الشمالية	07 – 2023/02/08	26
.2	بلديات محافظة بيت لحم	17 – 2023/07/18	20
.3	بلديات محافظة رام الله	01 – 2023/08/02	25
.4	بلديات محافظة القدس	15 – 2023/08/16	30
.5	بلديات محافظة الخليل	05 – 2023/09/06	16
.6	بلديات محافظة سلفيت	19 – 2023/09/20	16
.7	بلديات محافظتي جنين وطوباس	03 – 2023/10/04	22
	المجموع		155

6 - برنامج الحوكمة في الشركات العائلية العاملة في محافظة بيت لحم:

يلعب القطاع الخاص دوراً رئيساً، من الناحيتَيْن الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث يتضمن معظم المُنشآت في فلسطين، ويشغل نحو ثُلثَيْ العاملين. ومن ناحيةٍ أُخرى، تقوم الغرف التجارية بتمثيل القطاع الخاص، وتقديم الخدمات النوعية لأعضائها، وذلك من أجل المساهمة في تنمية القطاع الخاص، ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي إطار علاقة الهيئة بالجهات الممثلة للقطاع الخاص، تمَّ توقيع عِدة اتفاقيات تعاونٍ معها، ومن ضمنها اتفاقية تعاونٍ مع غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم، والتي تستمر حتى نهاية الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، التي تضمنت تنفيذ العديد من الأنشطة، أبرزها تنظيم ورشة عملٍ، بتاريخ 20/03/2023م، بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم، بعنوان «الحوكمة في الشركات العائلية العاملة في محافظة بيت لحم»، وقد تمخض عن تنظيم ورشة العمل، استعداد (8) شركاتٍ في المحافظة للتعاون والعمل مع الهيئة، لتعزيز التزامها بمبادئ الحوكمة.

7 - برنامج قطاع الاعلام:

أولت الهيئة الجدية التامة في التفاعل والانفتاح على كافة مكونات قطاع الإعلام الوطني والمهني، انسجاماً مع مَهامها ومسؤولياتها الواردة في قانون مكافحة الفساد، والمتمثلة في توعية المجتمع وتبصيره بمخاطر جرائم الفساد وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكيفية الوقاية منها ومكافحتها، والتنسيق مع وسائل الإعلام لممارسة دورٍ فاعلٍ في نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع، وإعداد نشراتٍ دوريةٍ تبيِّن مخاطر الفساد والواسطة والمحسوبية على مؤسسات الدولة وإداراتها العامة.

وفي هذا الإطار، حرصت الهيئة على تنفيذ مجموعةٍ من الخطط والبرامج الإعلامية، المرتبطة بدورها ومسؤولياتها على مستوى تنفيذ استراتيجية هيئة مكافحة الفساد، وإدارة برنامج الإعلام والإشراف على مجموعة الأنشطة والفعاليات المتعلقة بعمل هذا البرنامج وتنفيذه، في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2023م. وكلٌّ ذلك، بالتعاون مع مؤسسات الإعلام الرسمي، والإعلام المستقل والأهلي، وكُليات ومراكز الإعلام في الجامعات، انطلاقاً من سعي الهيئة إلى تفعيل دور الإعلام في تعزيز قِيَم النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.

كما عملت الهيئة ضمن مجموعة أهداف، أبرزها الوصول إلى سياسةٍ إعلاميةٍ واضحةٍ تحدد العلاقة مع المؤسسات الإعلامية، وتُرتِّب الأدوار داخلياً، وتُعزِّز علاقة الاتصال والتواصل مع الجمهور؛ لخلق صورةٍ ذهنيةٍ إيجابيةٍ عن كُلِّ فعاليات وأنشطة الهيئة، التي تُعزِّز الجهود الوطنية فيما يتعلق بالنزاهة وتدابير الوقاية من الفساد ومكافحته، والعمل مع صُنَّاع الرأي المنخرطين في التوعية بتدابير الوقاية وجهود النزاهة، إضافةً إلى أنَّه قد تم إعداد مسودةٍ حول الصورة الذهنية الإيجابية لغايات اعتمادها والعمل بها.

وهذه الجهود الوطنية، نجحت في تحقيق جُملةٍ من الإنجازات، المتمثلة في إقرار واعتماد سياسيةٍ إعلاميةٍ تُحدِّد العلاقة مع الأطراف ذات العلاقة داخل الهيئة وخارجها، وإشراك الأطراف الإعلامية على المستوى الوطني في مناقشة الجهود المطلوبة لإقرار قانون الحقِّ في الحصول على المعلومات، وبلورة توجُّهات استراتيجية الاتصال والتواصل في إطار إعداد الاستراتيجية الإعلامية الوطنية، عبر عقد سلسلة لقاءاتٍ واجتماعاتٍ مع العديد من المؤسسات المتخصصة في مجال بناء الصورة الذهنية الإيجابية، إضافةً إلى تنفيذ تدريباتٍ متخصصةٍ حول الظهور الإعلامي وعقد اللقاءات مع ممثلي قطاع الإعلام الرسمي وغير الرسمي، لتحديد الأولويات المقترح تنفيذها مع هذا القطاع، ولقاءات عصفٍ ذهنيٍّ مع مجموعةٍ من صُنَّاع الرأي حول مواجهة استخدام قضايا الفساد في صناعة الأخبار المفبركة والمضللة.

الشركاء من المؤسسات الإعلامية

الرقم	الجهات الإعلامية
.1	وزارة الإعلام
.2	وكالة وفا
.3	تلفزيون فلسطين
.4	صحيفة الحياة الجديدة
.5	صوت فلسطين
.6	إذاعة نسا أف إم
.7	إذاعة راية أف إم
.8	إذاعة أجيال
.9	وكالة معاً
.10	وكالة وطن
.11	موقع دوز الإخباري
.12	مركز تطوير الإعلام - جامعة بيرزيت
.13	نقابة الصحافيين الفلسطينيين
.14	مركز كاشف للتحقق والتربية الإعلامية

وفي سياقٍ آخر، جرى، في مجال تطوير المحتوى الإعلامي، إنتاج وإعداد عددٍ من الومضات الإذاعية والتلفزيونية والإلكترونية، ونشرها على منصات الهيئة الإلكترونية، وفي عددٍ من وسائل الإعلام. كما جرى التعاون بيننا وبين وسائل الإعلام، لتنفيذ عددٍ من البرامج والحلقات التلفزيونية والإذاعية التوعوية وبرامج المساءلة المجتمعية، مثل «برنامج تدابير»، الذي يتم إنتاجه وبثه بالتعاون مع تلفزيون فلسطين. وتم أيضاً، عقد عددٍ من التدريبات والدورات المتخصصة للصحفيين، شارك

فيها قُرابة (100) صحفيٍّ وإعلاميٍّ، من مختلف المؤسسات الإعلامية، وتمَّ إعداد بعض المواد التدريبية المختصة في مجال استخدام مفاهيم وأدوات مكافحة الفساد في المجال الصحفي والإعلامي، بالإضافة إلى عقد (3) لقاءاتٍ توعويةٍ حول دور كُليات الإعلام، وتمثيل الهيئة في لقاءاتٍ توعويةٍ لقوى الأمن الفلسطيني، في مجالات التوعية وتعزيز جهود مكافحة الفساد. وتمَّ تنفيذ عددٍ من التدريبات المتخصصة في مجال صحافة الحلول والصحافة الاستقصائية، وربطهم بتعزيز التدابير الوقائية والكشف عن حالات الفساد، بالإضافة إلى إعداد أدلةٍ استرشاديةٍ وموادٍ تدريبيةٍ للصحفيين، تساهم في رفع قدراتهم في مجال سلامة الصحافيين الاستقصائيين المنخرطين في جهود مكافحة الفساد وتغطية جلسات المحاكم. كما شاركت الهيئة في تدريبٍ حول الإعلام الرقمي وصحافة الحلول من منظور النوع الاجتماعي، وتدريبٍ حول الإعلام الرقمي وإدارة الأزمات، المُنفَّذ من قِبَل الاتحاد الأوروبي.

وفي الإطار ذاته، جرى التفاهم مع عددٍ من كُليات الإعلام في الجامعات، لإدراج مساقٍ حول الصحافة الاستقصائية، وبناء قدرات عددٍ من الأكاديميين مُدرِّسي المساق حول سُبُل ووسائل تدريس مساق الصحافة الاستقصائية. وتم إعداد مُبادرةٍ تهدف إلى تخصيص المزيد من الموازنات للصحافة الاستقصائية في المؤسسات الإعلامية الرسمية والأهلية والخاصة، بالإضافة إلى إعداد وإطلاق مبادرةٍ وحملةٍ إعلاميةٍ تهدف إلى شمل الصحافيين والإعلاميين، أصحاب التوجهات الاستقصائية بأعمالهم الصحفية والإعلامية، بالحماية والسلامة المِهنية في إطار قانون مكافحة الفساد كمُبلِّغين. كما شاركت الهيئة في إطلاق مُبادرة وطن، لتأسيس شبكة وطن للصحافة الاستقصائية.

كما تمَّ عقد سلسلةٍ من وُرَش العمل واللقاءات، المرتبطة بمأسسة النوع الاجتماعي في جهود مكافحة الفساد، لرئيسات التحرير ومسؤولات النوع الاجتماعي والصحفيات العاملات في وسائل الإعلام المحلية، وإعداد تحقيقاتٍ استقصائيةٍ متخصصةٍ في هذا المجال، وتعزيز قِيَم النزاهة وتدابير الوقاية من الفساد من منظور النوع الاجتماعي.

وتم تنظيم حملةٍ إلكترونيةٍ، للتعريف بالأنظمة المساندة لقانون مكافحة الفساد (الإفصاح عن تضارب المصالح، وحماية المبلغين والشهود، والهدايا)، بتصميم ونشر بوستراتٍ وموادٍ مرئيةٍ توعويةٍ، ونشر مقالاتٍ حول الأنظمة على منصات الهيئة الإلكترونية وصحيفة الحياة الجديدة، وتنفيذ دوراتٍ تدريبيةٍ حول تدقيق الحقائق، والمشاركة مع مؤسساتٍ إعلاميةٍ في مجال التخطيط الاستراتيجي للسنوات المقبلة وتكريس قِيَم النزاهة وتدابير الوقاية في عملها الإعلامي، إضافةً إلى إنجاز دليل المصطلحات الموحد للهيئة.

وفي ذات السياق، تمَّ تصميم وإنتاج مجموعةٍ من البوسترات والفيديوهات والومضات الإذاعية حول (نظام الهدايا، ونظام الإفصاح عن تضارب المصالح، وحماية المُبلِّغين والشهود، والشكاوى والبلاغات، وإجراءات تقديم شكوى، وإقرارات الذمة المالية)، بالإضافة إلى دراسات المخاطر في وزارة العدل وزارة الصحة وسلطة الأراضي، وفيديوهاتٍ حول الجرائم التي تندرج تحت قانون مكافحة الفساد، وإنتاج عدة أفلام فيديو حول المسؤولية الوطنية الجماعية في مكافحة الفساد، ونشر فيديو حول جهود النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين. وبالإضافة إلى ذلك، تمَّ تنفيذ حملاتٍ إعلاميةٍ لتشجيع المواطنين على تقديم شكاوى للهيئة، منها الترويج لتطبيق الهيئة للهواتف الذكية الذي يُمكِّن المواطنين من الاطلاع على دليل تقديم الشكاوى وقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة، بالإضافة لتقديم الشكاوى وطلبات الحماية. كما تمَّ إنتاج حلقاتٍ تلفزيونيةٍ، بالتعاون مع الشركاء الإعلاميين، بعناوين تمحورت حول: أثر الفساد على الخدمات المُقدَّمَة للنساء في هيئات الحُكم المحلي، وهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، قمنا فيها بعرض شخصياتٍ بمناصب عُليا على القضاء/ شبكة زوايا، وتحقيقٌ استقصائيٌّ حول نظام حماية المبلغين والشهود/ شبكة نوى، ونظام الإفصاح عن تضارب المصالح/ ألترا فلسطين. وجرى أيضاً إنتاج ونشر (6) حلقاتٍ من برنامج تدابير، بالتعاون مع تلفزيون فلسطين، حول دراسات مخاطرٍ أنجزتها الهيئة.

أما على صعيد الهدف المتعلق بالتواصل الفعَّال والشراكة الحقيقية مع مؤسسات إنفاذ القانون، لخلق وعيٍّ عامٍّ حول كيفية إبراز قضايا الفساد إعلامياً، فقد تمَّ تشكيل فريقٍ مساندٍ داخل الهيئة، لتنفيذ الأنشطة الواردة في البرنامج الإعلامي والخطة عبر القطاعية من الإدارات والوحدات المختلفة في هيئة مكافحة الفساد، كما تمَّ تشكيل فريقٍ إعلاميٍّ وطنيٍّ من مؤسسات إنفاذ القانون، وتبعه لاحقاً عقد اجتماعاتٍ للفريق وتحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة للقيام بالمَهام الموكلة له في تنفيذ الأنشطة الواردة في البرنامج الإعلامي والخطة عبر القطاعية. وبناءً عليه، تمَّ تنفيذ لقاءَيْن تدريبيَيْن للفريق حول قانون مكافحة الفساد، والأنظمة المساندة (الهدايا، والإفصاح عن تضارب المصالح، وحماية المبلغين والشهود)، وإنتاج ونشر فيديو مدته (4) دقائق، يتحدث عن إنجازات مؤسسات إنفاذ القانون، ويُبيِّن الأدوار والصلاحيات والإنجازات للعام 2022م، لكُلٍّ منهم (النيابة العامة، والشرطة، ومجلس القضاء الأعلى، ووزارة العدل).

الشراكة مع وحدات الإعلام في مؤسسات إنفاذ القانون

الرقم	المؤسسة
	وحدة الإعلام والعلاقات العامة في النيابة العامة
	الإعلام والعلاقات العامة في مجلس القضاء الأعلى
	الإعلام والعلاقات في جهاز الشرطة
	العلاقات العامة والإعلام في وزارة العدل

وتحقيقاً لهذا الهدف، تمَّ تنظيم لقاء طاولةٍ مستديرةٍ مع المؤسسات الإعلامية، حضره (55) مشاركاً/ةً، حول نظام حماية المُبلِّغين والشهود، وكيف يمكن للإعلاميين الاستفادة منه كمُبلِّغين عن قضايا فسادٍ. كما تمَّ تنظيم جلسة مساءلةٍ، بالتعاون مع وكالة وطن، حول نظام حماية المُبلِّغين والشهود بحضور الحُكم المحلي، وإنتاج وتصميم إنتاجٍ إعلاميٍّ يتعلق بالأنظمة المساندة، ونشره وتعميمه على منصات الهيئة الإلكترونية ووسائل الإعلام.

وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة، إلا أنَّ الكثير من التحديات ما زالت حاضرةً، وخاصةً في مجال توحيد الجهود الوطنية، الذي إن تحقق، سيُسهم في تعزيز التنسيق المشترك مع كافة الشركاء نحو إقرار واعتماد الاستراتيجية الإعلامية الوطنية لتعزيز قِيَم النزاهة وتدابير الوقاية من الفساد ومكافحته، والعمل على دعم وتشجيع فنون العمل الصحفي الاستقصائي، من خلال تخصيص موازناتٍ ماليةٍ لإنجاز تحقيقاتٍ مُعمَّقَةٍ في مجال مكافحة الفساد وتدابير الوقاية منه، وتعزيز قِيَم النزاهة في مكونات المجتمع، والعمل من أجل بناء قدرات ومهارات الصحافيين الاستقصائيين، والاستفادة من جهودهم في مجالات مكافحة الفساد، وضرورة التركيز على صحافة الحلول وصحافة البيانات ومواكبة التطور الحاصل على مستوى التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، بما يخدم التوجهات الوطنية في مجال تعزيز قِيَم النزاهة ومكافحة الفساد. إضافةً إلى مواصلة الجهود الوطنية بالشراكة مع المؤسسات الإعلامية والمجتمع المدني والمؤسسات الرسمية، لإقرار قانون حقِّ الحصول على المعلومات، وتشكيل الشبكة الإعلامية المحلية والعربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وفي إطار عمل الهيئة على توسيع قاعدة الشراكة والمشاركة في الأنشطة والفعاليات الإعلامية المتخصصة، فقد شاركت الهيئة في مؤتمر شبكة أريج للصحافة الاستقصائية، الذي عُقِدَ في العاصمة الأردنية عمَّان في شهر كانون أول 2023م لمدة ثلاثة أيام. كما جرى عقد اجتماعٍ متخصصٍ، مع نقابة الصحافيين الفلسطينيين، لبحث آليات مساعدتهم في بناء الاستراتيجية الخاصة بالنقابة. كما شاركت الهيئة في حفلٍ، نظمته منظمة اليونسكو في شهر أيلول 2023/ للصحافيين والإعلاميين الفلسطينيين في رام الله، بمناسبة اليوم العالمي لحق الوصول إلى المعلومات.

وعلى مستوى التدريبات والمشاركات داخل الهيئة وخارجها، فقد شاركت الهيئة، من خلال دائرة الإعلام، في مجموعةٍ من ورش العمل والتدريبات، كان أبرزها المشاركة في ورش عملٍ حول التدقيق الجندري للهيئة، وتدريبٍ حول مدونة السلوك، وتدريبٍ حول استخدام نظام الخطط التشغيلية، والمشاركة في ورشة عملٍ حول التخطيط الاستراتيجي لوكالة معاً في مدينة أريحا، والمشاركة في تدريبٍ حول مهارات الإعلام الرقمي وإدارة الأزمات، المُنفَّذ من قِبَل الاتحاد الأوروبي، كما شاركت في تدريبٍ متخصصٍ حول الإعلام الرقمي وصحافة الحلول من منظور النوع الاجتماعي، والمشاركة بتدريبٍ حول صحافة البيانات، إضافةً الى المشاركة في فعاليات الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد المتعلقة بالهيئات المحلية وتغطية أنشطتها في هذا المجال في بيت لحم والخليل ورام الله.

كما واصلت هيئة مكافحة الفساد بذل جهودها، الهادفة إلى رفد المكتبة الإلكترونية بفيديوهاتٍ توعويةٍ إعلاميةٍ، تخاطِب مختلف الفئات المجتمعية، للتعريف بجرائم الفساد؛ حيث صممت الهيئة، بالتعاون مع وزارة الحُكم المحلي، خمس فيديوهاتٍ توعويةٍ حول المواضيع الآتية:

رابعاً: التدريب ورفع الوعي والمشاركة المجتمعية

أدوات تعزيز النزاهة والمساءلة المجتمعية في الجامعات:

نفذت الهيئة برامج توعويةٍ للطلبة في الجامعات حول الشفافية والمساءلة والقوانين ذات العلاقة بمكافحة الفساد، واستهدفت البرامج طلبة جامعة فلسطين الأهلية من عِدة كُلياتٍ وتخصصاتٍ؛ شملت (72) طالباً من طلبة الحقوق لدرجة البكالوريوس، و(120) طالباً من طلبة مساق خدمة المجتمع لدرجة البكالوريوس، و(150) طالباً من طلبة كُلية المِهن والعلوم التطبيقية، وشملت البرامج:

1-لقاءاتٍ متخصصةٍ، في المرافعات لقضايا الفساد، لكُلية الحقوق - جامعة فلسطين الأهلية: حيث تمَّ عقد لقاءاتٍ توعويةٍ متخصصةٍ لطلبة الحقوق، المسجلين في مساق المحكمة الصورية للفصل الثاني من العام الدراسي 2022-2023م، شملت التعريف بقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة، وإجراءات البحث والتحقق في هيئة مكافحة الفساد، وتضمنت تصميم واستعراض حالةٍ دراسيةٍ، بهدف التعريف بالمرافعات والحُجج القانونية ذات العلاقة. وتُوِّجَت هذه الأنشطة، بتنفيذ يومٍ دراسيٍّ لطلبة المساق، من قِبَل هيئة مكافحة الفساد، بهدف اطلاع الطلبة المشاركين على إجراءات الهيئة واختصاصاتها. كما جرى تنفيذ محكمةٍ صُوَريةٍ، من قِبَل طلبة المساق، حول قضية فسادٍ، بإشراف مُدرِّسَة المساق، ومتخصصين من الإدارة العامة للتحقيق في هيئة مكافحة الفساد.

2 - لقاءٌ توعويٌّ حول مفهوم وأشكال الفساد: نظَّمَت هيئة مكافحة الفساد، بالتعاون مع جامعة فلسطين الأهلية، لقاءً متخصصاً حول مفهوم الفساد وأشكاله ، شارك فيه (100) طالبٍ/ةٍ، من طلبة المِهن والعلوم التطبيقية، وتم تنفيذ اللقاء عن بُعد.

3 - لقاءاتٌ توعويةٌ حول النزاهة والمساءلة المجتمعية: في سبيل تعزيز التوعية والمشاركة المجتمعية، وتوفير أدوات مساءلةٍ مجتمعيةٍ، وتعزيز التكاملية بين الهيئة ومؤسسات المجتمع المدني، تمَّ تشكيل مجموعاتٍ طلابيةٍ وتأهيلها، لتنفيذ مبادراتٍ وأنشطة مساءلةٍ مجتمعيةٍ، خلال العام الدراسي 2022-2023م. كما تم تنفيذ لقاءٍ، حول نظام النزاهة في فلسطين، لطلبة كُلية الحقوق في جامعة فلسطين الأهلية، حضره (50) طالباً/ةً، وتمَّ من خلاله إيضاح مفاهيم النزاهة، ونظام النزاهة والشفافية، والتطرُّق إلى قانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة له، واختصاصات وصلاحيات هيئة مكافحة الفساد، وآليات تقديم الشكاوى والبلاغات في الهيئة وكيفية التعامل معها. وإلى جانب ذلك، تمَّ تنفيذ لقاءٍ توعويٍّ، حول أدوات النزاهة والمساءلة المجتمعية، لطلبة مساق خدمة المجتمع لدرجة البكالوريوس، بمشاركة (60) طالباً/ةً.

4 - تنفيذ مبادراتٍ طلابيةٍ في المساءلة المجتمعية: في سعيها لتعزيز نهج المساءلة المجتمعية، نفَّذَت هيئة مكافحة الفساد، بالتعاون مع جامعة فلسطين الأهلية، مجموعة مبادراتٍ طلابيةٍ، لمعالجة قضايا وأولويات الطلبة، من قِبَل المجموعات الطلابية التي تشكَّلَت لتنفيذ مبادرات وأنشطة مساءلةٍ مجتمعيةٍ، خلال العام الدراسي 2022-2023م، وذلك بتنفيذ جلسات استماعٍ لذوي العلاقة بالمشكلات المطروحة، وإعداد خُططٍ للمبادرات. وتمحورت المبادرات، حول الآتي:

- الحقُّ في الوصول إلى الجامعة بسهولةٍ وفي الوقت المناسب، تحت شِعار **«وصلوني»**: ومن أبرز النتائج، التوصُّل إلى حلولٍ مقترحةٍ مع وزارة النقل والمواصلات والجهات ذات العلاقة، لحل مشكلة المواصلات التي يواجهها طلبة الجامعة، بالإضافة إلى إدخال تعديلاتٍ على الخطوط العمومية الداخلية لمدينة بيت لحم. وكان من ضمن المبادرة، تنفيذ استطلاع رأيٍ، لطلبة جامعة فلسطين الأهلية، حول النقل والمواصلات للجامعة، باستخدام تصوير وإنتاج فيلم «Fox Pop»، وبإشراف المشرف الأكاديمي لمساق الإعلام التفاعلي، بالإضافة إلى إنتاج بروشورٍ

حول الحق في الوصول إلى الجامعة بسهولةٍ وفي الوقت المناسب، تحت شِعار **«وصلوني»**.

- النزاهة في إدارة المِنَح الدراسية مع عمادة شؤون الطلبة، تحت شِعار **«الوعي الجامعي»**: قامت المجموعة الطلابية بتوجيه المساءلة لعميد شؤون الطلبة في الجامعة، حول المِنَح الدراسية والأنشطة في حرم الجامعة، وقد قدَّم عميد شؤون الطلبة عرضاً مُفصَّلاً حول المنح الدراسية المختلفة في الجامعة، والنظام الخاص بالمِنَح المُعتمَد في الجامعة، وآلية تشكيل اللجنة ومراحل عملها، وآلية الإعلان والتقديم والشروط التي يتوجب توفرها للحصول على المِنحة، والإفصاح عن الطلبة المقبولين للمنح.
- مبادرة معاً، ضد تسوُّل الأطفال في مدينة بيت لحم، مع نيابة الأحداث وشرطة حماية الأُسرة والطفل: إعداد تقرير مساءلةٍ، حول ظاهرة تسوُّل الأطفال المنتشرة في مدينة بيت لحم، بهدف دراسة آثار الظاهرة وتسليط الضوء عليها للحثِّ على معالجتها، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- الأزمة المرورية لشارع مُخيَّم الدهيشة مع محافظة بيت لحم، تحت شِعار **«طريقك آمن»**: هدفت المبادرة إلى إيجاد حلولٍ جذريةٍ لأزمة شارع الدهيشة، وتوفير مساحاتٍ آمنةٍ للمُشاة من المواطنين، لا سيما طلاب المدارس والجامعات، لما للأزمة المرورية في ذلك الشارع من أثرٍ سلبيٍّ، يتمثل في تعطيل حياة المواطنين، وإلحاق ضررٍ اقتصاديٍ بالمحلات التجارية، ناهيك عن انتشار ظاهرة المُخالفات المرورية.

خامساً: رفع الوعي في القطاع التعليمي

قطاع التعليم العالي:

يُعتبَر قطاع التعليم العالي، من بين القطاعات التي تُعنَى الهيئة بها وتوليها اهتماماً عاليَ المستوى؛ نظراً للدور المنوط بها في إعداد الكفاءات العلمية من طلبتها، ليكونوا كوادراً وقياداتٍ للمؤسسات على اختلاف أنواعها (القطاع العام، والخاص، والأهلي). وعليه، عملت الهيئة على إعداد وتنفيذ العديد من التدخلات والبرامج والمبادرات والأنشطة، التي استهدفت طلبة الجامعات، بُغية رفع مستوى المعرفة والوعي بالتدابير الوقائية لديهم، وأهميتها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك وفقاً لما يلي:

1- إطلاق برنامج ماجستير حول «دراساتٍ في الحوكمة ومكافحة الفساد»:

تمَّ، خلال الرُبع الثالث من العام 2023م، وبالشراكة مع جامعة النجاح الوطنية، إطلاق برنامج الماجستير المُعتمَد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الذي يُعتبَر أول برنامجٍ من نوعه في فلسطين يُعنَى بالحوكمة ومكافحة الفساد، وكونه من التخصصات الريادية الجديدة في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد، باعتبارها من المجالات الجديرة بالاهتمام في إطار السعي نحو تطوير عمل مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة ومؤسسات المجتمع الأهلي، وتطوير كفاءاتٍ تساهم في أن يكون لها دورٌ في النهوض وتحسين الأداء والرقابة والتقييم والمتابعة، وتبنِّي استراتيجياتٍ وخُططٍ تخدم الارتقاء بقطاع العمل في مختلف المؤسسات، ضمن أُسسٍ تقوم على الشفافية ومكافحة الفساد. ويهدف هذا البرنامج، إلى إكساب الطلبة مهاراتٍ ومعارفاً ذهنيةً وسلوكيةً، تُمكِّنهم من قيادة المؤسسات الوطنية خلال السنوات القادمة، ورفد المجتمع بعددٍ من المختصين في جوانب الحوكمة ومكافحة الفساد. وقد تمَّ البدء باستقبال طلبات الالتحاق في البرنامج منذ بداية العام الدراسي الفصل الأول 2024-2023م، حيث التحق في البرنامج (13) طالباً/ةً.

2 - الاستمرار في التعاون مع الجامعات والكليات:

حيث جرى توقيع مذكرة تعاونٍ مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، باعتبارها المظلة الراعية لجميع قطاع التعليم العالي في فلسطين، وتضمنت مذكرة التفاهم عِدة محاور وأوجهٍ للتعاون، منها موائمة الخُطط والبرامج الاستراتيجية للوزارة مع الخطة الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

كما تمَّ توقيع مذكرة تفاهمٍ مع الكلية الذكية للتعليم الحديث، الهادفة إلى فتح مجالات التعاون المختلفة مع الكلية، ومنها تدريس مساقَيْ الهيئة، وتنفيذ أنشطةٍ منهجيةٍ ولا منهجيةٍ مع الكلية.

3 - المساق القانوني «جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني» الطبعة الثانية:

استكمالاً لإطلاق الطبعة الأولى من المساق أعلاه، في عام 2017م، الموجهة لطلبة تخصص القانون من كافة الجامعات والكليات، وعلى ضوء ملاحظات وتوصيات الأساتذة الأكاديميين مُدرِّسي مساق الطبعة الأولى والتغذية الراجعة منهم، بالإضافة إلى عمليات التقييم الصادرة من الطلبة، الذين درسوا هذا المساق، باشرت الهيئة، خلال هذا العام، بإعداد الطبعة الثانية التجريبية من المساق، والعمل جارٍ على إصدار الطبعة النهائية منه.

4 - تشجيع وتحفيز المشاركات الطلابية اللامنهجية:

على ضوء التعاون المشترك مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تم خلال فترة التقرير إطلاق جائزة البنك الإسلامي للبحث العلمي بدورتها الثامنة، والتي تستهدف الباحثين من كافة التخصصات والدرجات العلمية الهادفة إلى تشجيع الباحثين على زيادة إنتاجهم البحثي، وإنتاج أبحاثٍ أصيلةٍ تُضيف قيمةً جديدةً للمعرفة، وتضمن أحد مجالاتها الخمسة حول «النُظُم الإدارية/ النزاهة/ المحاسبة/ المساءلة/ الشفافية». وقد تمت المشاركة بـ(96) بحثاً عِلمياً مُحكماً، وتمَّ تشكيل لجنةٍ علميةٍ، كانت الهيئة عضواً فيها، وذلك لتحكيم جميع الأبحاث المشاركة في المسابقة، التي فازت فيها (3) أبحاثٍ عِلميةٍ، في كُلِّ مجالٍ من المجالات الخمسة.

ومنذ بداية الفصل الأول من العام الدراسي 2024-2023م، تمَّ الإعلان والترويج لمسابقةٍ طلابيةٍ، تم إطلاقها بالشراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بهدف تفعيل المشاركة الطلابية من خلال الرسم المُعبِّر عن أشكال الفساد، وستستمر المسابقة حتى نهاية العام الدراسي 2024-2023م.

5 - الاستمرار في تدريس مساقاتٍ جامعيةٍ لتعزيز المعرفة الوقائية للطلبة:

أولاً: تنفيذاً لمذكرات التفاهم المُوقَّعة ما بين الهيئة والجامعات والكُليات الفلسطينية، استمرت الأخيرة بطرح مساقَيْن حول مكافحة الفساد؛ الأول بعنوان «مكافحة الفساد تحدياتٌ وحلولٌ»، الموجه للطلبة من كافة التخصصات. والمساق الثاني بعنوان «جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني»، الموجه للطلبة في كُليات الحقوق فقط، وقد سجل في هذَيْن المساقَيْن، خلال الفصول الدراسية للعام 2023م، (4281) طالباً وطالبةً، ليُصبح العدد التراكمي للطلبة الذين التحقوا بمساقات مكافحة الفساد، منذ العام 2017م، (22,990) طالباً وطالبةً. وتجدر الإشارة، إلى أنَّ الهيئة تحرص دائماً على توفير نُسَخٍ ورقيةٍ من مساقَيْها للطلبة.

ثانياً: ترسيخاً للمفاهيم النظرية، التي يتناولها الطلبة في المساقَيْن، تمَّ خلال العام عقد عددٍ من المحاضرات الوجاهية والافتراضية مع بعض الطلبة الملتحقين بالمساقَيْن في عددٍ من الجامعات والكُليات، للإجابة على أسئلة واستفسارات الطلبة، وتعريفهم على مهام الهيئة، على صعيدَيْ إنفاذ القانون وتعزيز التدابير الوقائية. وقد بلغ عدد المشاركين فيها (460) طالباً

وطالبةً، مثَّلوا الكُلية الذكية للتعليم الحديث، وكُلية المِهن في جامعة القدس، وجامعة النجاح الوطنية، والكُلية العصرية الجامعية، وجامعة الاستقلال، وجامعة القدس المفتوحة، والجامعة العربية الأمريكية. كما تم عقد محاضرةٍ افتراضيةٍ مع طلبة كُلية مجتمع المرأة الطيرة.

ثالثاً: الاستمرار في اللقاءات التدريبية مع مُدرِّسي المساقَيْن، بهدف استعراض آليات تدريسهما، وشرح الحالات العملية المذكورة فيهما، والإجابة عن الاستفسارات حولهما. حيث تمَّ عقد لقاءٍ تدريبيٍّ مع (15) أكاديمياً من أكاديميي جامعة الاستقلال على مدار يومَيْن، وتمَّ تنفيذ ورشة عملٍ بعنوان **«اللقاء الأكاديمي الوطني»**، الذي ضمَّ وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ومُمثلين عن الجامعات والكُليات، وتحديداً مُدرِّسي المَساقَيْن، الذين بلغ عددهم (30)، بهدف التعرُّف على التغذية الراجعة والتوصيات حول المساقَيْن.

6 - الاهتمام بتوعية جميع شرائح المجتمع بقانون مكافحة الفساد:

سعياً من الهيئة للوصول إلى المجتمع الفلسطيني بكافة مكوِّناته وفئاته، فقد باشرت بتوفير نُسَخٍ من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، بلُغة «بريل» الموجهة لأصحاب الإعاقة البصرية، وذلك من خلال التعاون ما بين الهيئة وجهات الاختصاص، ووزَّعت هذه النُسَخ على المؤسسات القانونية المختصة ، كما قامت أيضاً بتوفير نُسَخٍ في مكتبات الجامعات والكُليات، وتوزيع (25) نُسخةً ورقيةً على المدارس الخاصة بأصحاب الإعاقة البصرية، وعلى عددٍ من مديريات التربية والتعليم، التي يتواجد فيها موظفون من أصحاب الإعاقة البصرية، وذلك من خلال وزارة التربية والتعليم.

7 - رسائلٌ متخصصةٌ في النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد لمشاريع تَخرُّج الطلبة في مؤسسات التعليم العالي:

استمرَّت الهيئة في حَثِّ الجامعات على توجيه مشاريع ورسائل التَخرُّج الطلابية نحو قضايا النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، في إطار سعيها المستمر لتعزيز دور الجامعات في تعزيز وتمتين منظومة النزاهة ومكافحة الفساد. والجدير بالذِكر، أنَّ هنالك تعاوناً وتجاوباً ملفتاً من قِبَل الجامعات في هذا الإطار.

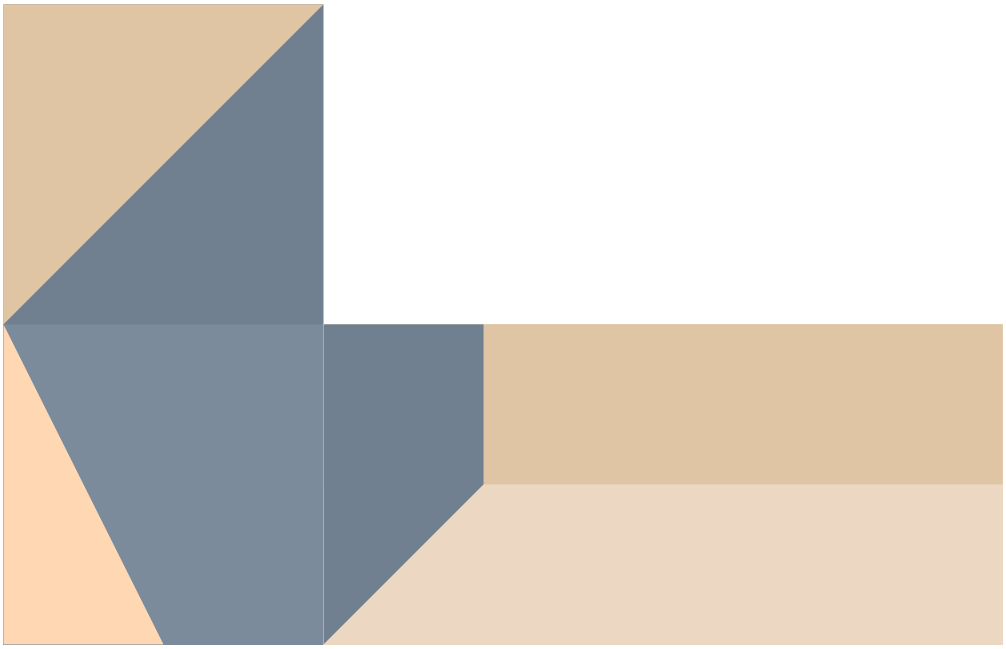

سادساً: المشاركة في الجهود الوطنية لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

تُعتبَر مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، من أولويات الدول الراغبة في بناء مستقبلٍ مُستدَامٍ وقائمٍ على مبادئ العدالة والمساواة. وتحقيق التنمية المستدامة، يتطلب تكاتف الجهود وبناء نظامٍ وطنيٍّ قائمٍ على النزاهة، يكون محط ثقةٍ للمواطنين والشُركاء الدوليين على حدٍّ سواء. لذا، حرصت الهيئة، وضمن الجهود المبذولة، في وضع استراتيجيةٍ وطنيةٍ تُسلِّط الضوء على الأولويات الملحة في هذا السياق، والذي يعكس التزاماً قوياً بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، كأحد الركائز الأساسية لتحسين أداء المؤسسات الفلسطينية، وكأحد القضايا الاستراتيجية لبرنامج الحكومة للأعوام 2024-2029م، آخذةً بعين الاعتبار الوفاء بالتزامات دولة فلسطين تجاه أهداف التنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة، بأنَّ الهيئة تترأس مجموعة الشفافية، المنبثقة عن الفريق الوطني للهدف 16، لتحقيق الغايات المرتبطة بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد، لا سيما الغايات (16.4 - 16.6 و16.10)، التي تُعنَى بموضوع تعزيز الحوكمة والرقابة على أداء المؤسسات العامة، وكذلك فيما يخص إدارة المال العام، وتطوير أدوات الرقابة والمساءلة، والمساهمة في تعزيز حيادية واستقلالية وفاعلية ونزاهة أركان العدالة. وعلى مستوى إنفاذ القانون، تُساهم هذه الغايات في موضوع ملاحقة قضايا الفساد، ومنع الإفلات من العقاب، ومكافحة الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى استرداد الأصول.

وضمن توجُّه دولة فلسطين، إلى تحديد السياسات العامة لخطة التنمية الوطنية 2021-2023م، لتحقيق الغايات ذات الأولوية، شاركت الهيئة في ورشة عملٍ وطنيةٍ، حيث قام أعضاء الفريق الوطني بتحديد الغايات ذات الأولوية، للعمل عليها من قِبَل المجموعات المختصة.

المحور الثاني

إنفاذ القانون

المُحور الثاني

إنفـــــاذ القـــانـــــــون

يمنح قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، خاصةً المادة (9) منه، الهيئة صلاحية تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى المُتعلِّقة بشُبهات ارتكاب جرائم الفساد ودراستها ومتابعتها. كما يمنح بعض موظفي الهيئة، صفة الضبطية القضائية، التي تُمكِّنهم من اتخاذ إجراءات التحري والاستدلال وجمع المعلومات عن جرائم الفساد.

وتستقبل الهيئة تقاريراً مُحالَة من ديوان الرقابة المالية والإدارية، أو أية جهةٍ أو مؤسسةٍ، وكذلك من لجان التحقيق الوزارية أو الانضباطية، إذا ما توصلت أيٌّ من هذه اللجان إلى وجود شُبهاتٍ بارتكاب جرائم فسادٍ.

وكما أسلفنا، يتيح قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، للهيئة، وفقاً للمادة (9) فقرة (6) منه، مُباشرة التحريات والتحقيقات اللازمة، لمتابعة أيٍّ من قضايا الفساد من تلقاء نفسها. وللمضيّ قُدماً في هذا الدور، قامت الهيئة باستحداث دائرة الرصد عبر هيكلها الوظيفي، الذي يقوم برصد كافة المعلومات المتداولة على مواقع الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، والإعلام المرئي والمكتوب والمسموع، وغيرها من المصادر، والشروع بالبحث والتحري بخصوص ما تحتويه من شُبهات فسادٍ.

وتأتي الصلاحيات الممنوحة لهيئة مكافحة الفساد، في تلقي الشكاوى والبلاغات، منسجمةً مع ما تمنحه المادة (22)، من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م وتعديلاته، لمأموري الضبط القضائي.

البلاغ: هو الإخبار أو المعلومات، التي ترد من أيِّ شخصٍ إلى الهيئة، كجهة ضبطٍ قضائيٍّ خاصٍّ، شفويةً كانت أم مكتوبةً، وسواءً بالحضور إلى الهيئة، أو بإرسالها عبر البريد، أو الفاكس، أو من خلال تطبيق الهواتف الذكية، والتي تُفيد بأنَّ جريمة فسادٍ قد اُرتُكِبَت، وأية معلوماتٍ تتعلق بالجريمة أو مرتكبها.

تقبل هيئة مكافحة الفساد في فلسطين، البلاغات التي لا تدل على هوية المُبلِّغ، إذا ما كانت المعلومات الواردة في هذا البلاغ ذات أهميةٍ، بحيث يتم متابعتها ودراستها والتحقق منها. ويُعتبَر تلقي البلاغات، التي لا تحتوي على هوية المُبلِّغ، من الإجراءات المُهمة التي تُشجِّع على التبليغ عن جرائم الفساد.

الشكوى: هي في جوهرها بلاغٌ، لكن هذا البلاغ يأتي من المَجني عليه أو المتضرر (المشتكي نفسه)، وليس من أيِّ شخصٍ آخرٍ.

أولاً: الشكاوى والبلاغات

استمرَّت الهيئة في القيام بالدور المنوط باستقبال الشكاوى والبلاغات والتصرُّف بها وفقاً لأحكام القانون، وتشير البيانات والإحصاءات من واقع السجلات المعتمدة، إلى أنَّ عدد الشكاوى والبلاغات، التي جرى متابعتها والتصرُّف فيها، خلال العام 2023م، بلغ (1392) شكوًى وبلاغ؛ منها (587) شكوًى وبلاغ وردت خلال عام 2023م، بينما بلغ عدد الشكاوى والبلاغات المُدوَّرة من السنوات السابقة (798) شكوًى وبلاغ، إلى جانب إعادة فتح (7) شكاوى وبلاغات؛ نظراً لبروز الحاجة لذلك.

إنَّ أعداد الشكاوى والبلاغات، الواردة إلى الهيئة في العام المنصرم 2023م، بلغت (587) شكوًى وبلاغ، لتشكل تراجعاً ملحوظاً عن العام 2022م حينما بلغت (879) شكوًى وبلاغ؛ وذلك نتيجةً للظروف الاستثنائية الطارئة، التي ألقت بظلالها وأثَّرت سلباً على واقع عمل الهيئة، والحدِّ من قُدرتها على القيام بالمَهام المنوطة بها، بالإضافة إلى التأثير السلبي على اهتمامات المواطنين وأولوياتهم بطبيعة الحال. وهذه الظروف الاستثنائية الطارئة، هي نتاج العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها الضفة الغربية والقدس ما قبل الحرب، والتي ازدادت بطبيعة الحال نتيجةً لممارسات الاحتلال على أرض الواقع، من قتلٍ، واعتقالٍ، وهدمٍ للبيوت، وتقطيعٍ للطُرق، وسياسات الإغلاق، والعقوبات الجماعية التي تُفرَض على كُلِّ ما هو فلسطيني، إلى جانب الحِصار المالي المفروض على السلطة الفلسطينية، والذي تجلَّى في الانخفاض الحاد على قيمة ما يُوجَّه لموازنتها من دعمٍ، بالإضافة إلى احتجاز أموال المقاصة.

وفيما يلي، واعتماداً على الإحصاءات والأرقام التي رشَحَت لنتائج عمل الهيئة وتعاملها مع ما وردها من شكاوًى وبلاغاتٍ، خلال العام المنصرم 2023م، نعرض تصنيفاً لتلك الشكاوى والبلاغات، وما تضمنته من بياناتٍ ومعلوماتٍ نُقدِّر أهمية إبرازها، وفقاً لما يلي:

1 - تصنيف الشكاوى والبلاغات المُستلَمَة، حسب تكييف جُرم الفساد المشتبه بارتكابه:

وقد كان على النحو الآتي:

- تصنيف (459) شكوًى وبلاغ، بأنَّها جريمة إساءة استعمال السلطة[1].
- تصنيف (39) شكوًى وبلاغ، بأنَّها جريمة التزوير/ المُصدَّقات الكاذبة/ التزييف.
- تصنيف (10) شكاوًى وبلاغاتٍ، بأنَّها جريمة قبول الواسطة والمحسوبية والمحاباة.
- تصنيف (8) شكاوًى وبلاغاتٍ، بأنَّها جريمة الرشوة.
- تصنيف (7) شكاوًى وبلاغاتٍ، بأنَّها جريمة التهاون في أداء الواجبات الوظيفية.
- تصنيف (6) شكاوًى وبلاغاتٍ، بأنَّها جريمة الاختلاس.
- تصنيف (4) شكاوًى وبلاغاتٍ، بأنَّها جريمة عدم الإفصاح عن تضارب المصالح.
- تصنيف (2) شكوًى وبلاغ، بأنَّها جريمة الكسب غير المشروع.
- تصنيف (1) شكوى وبلاغ، بأنَّها جريمة إساءة الائتمان.

بالإضافة الى ورود (51) شكوى وبلاغ تم ردها لعدم الاختصاص.

1. نُوضِّح أنَّ السبب وراء حصول جُرم إساءة استعمال السلطة على ما نسبته 78% من الشكاوى، هو اشتراك أركانها مع أكثر من جريمة فسادٍ، ناهيك عن إمكانية دخول العديد من الأفعال المُرتكَبَة ضمن تعريفها الوارد في القانون، والذي نصَّ على "قيامُ الموظف أو عدم قيامه بفعلٍ ما، لدى الاطلاع بوظائفه، بغرض الحصول على مَزيةٍ غير مستحقةٍ لصالحه أو لصالح شخصٍ أو كيانٍ آخرٍ، مما يُشكِّل انتهاكاً للقوانين."

رسمٌ بيانيٌّ يُوضِّح تصنيف الشكاوى والبلاغات المُستلَمَة، حسب تكييف جُرم الفساد المشتبه بارتكابه:

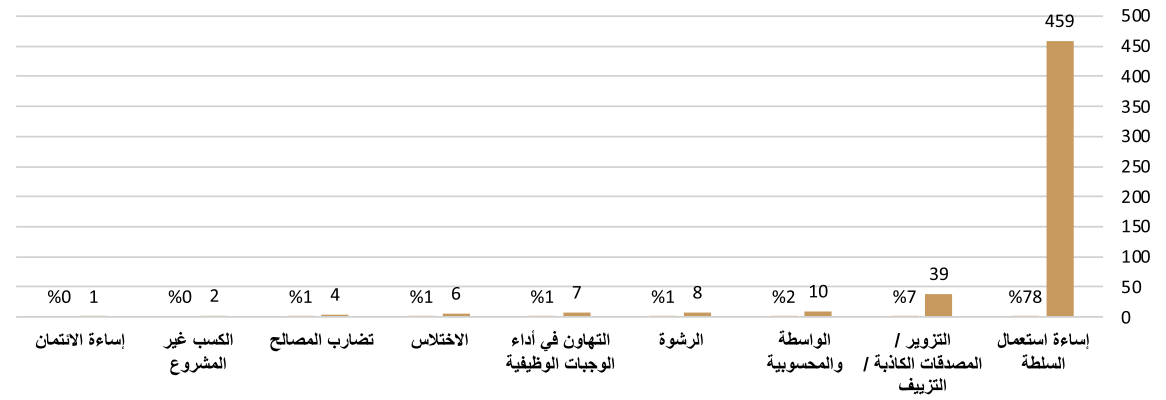

2 - تصنيف الشكاوى والبلاغات المُستلَمَة، حسب القِطاع:

تُظهِر البيانات والأرقام التي رشَحَت، أن القِطاع العام جاء في الترتيب الأول، من حيث عدد الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الهيئة، بواقع (264) شكوًى وبلاغ، من إجمالي الشكاوى والبلاغات المُستلَمَة. في حين احتلت الهيئات المحلية المرتبة الثانية، بواقع (257) شكوًى وبلاغ، تلتها مؤسسات المجتمع المدني NGOS بواقع (30) شكوًى وبلاغ. وتوزَّعت باقي البلاغات والشكاوى على المُحكِّمين، والشركات، والمؤسسات التعليمية والمراكز البحثية، والأشخاص غير الخاضعين.

رسمٌ بيانيٌّ يُوضِّح تصنيف الشكاوى والبلاغات المُستلَمَة، حسب القِطاع

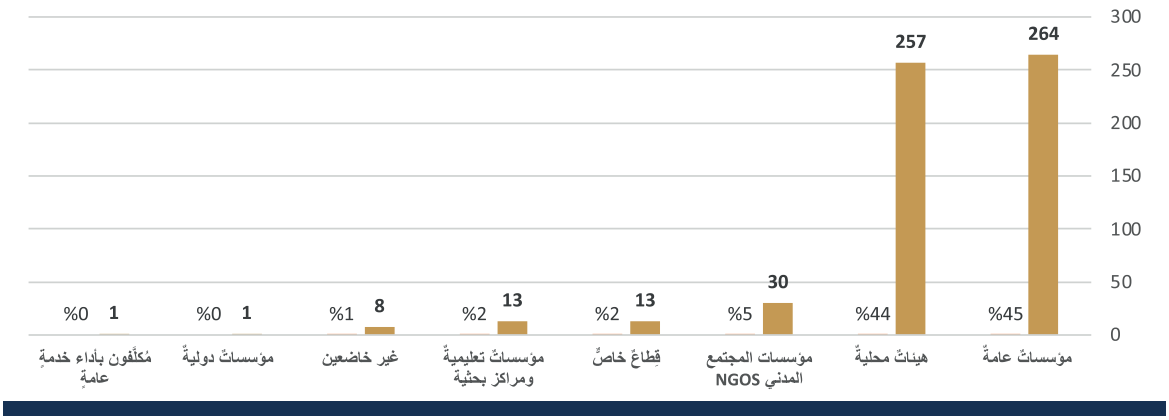

3 - تصنيف الشكاوى والبلاغات المُستلَمَة، حسب مصدرها:

ويقصد بالمصدر مُقدِّم الشكوى، فيما ما إذا كان شخصاً طبيعياً أم معنوياً. وفي حالة الشخص الطبيعي، تحديد ما إذا كان ذكراً أم أنثى، وتفيد الأرقام والإحصاءات باستلام (237) شكوًى وبلاغ مُقدَّمةٍ من قِبَل ذكورٍ، في مقابل (19) شكوًى وبلاغ تقدَّمت بها إناثٌ، و(7) شكاوى وبلاغاتٍ تقدَّم بها ذكرٌ وأنثى مجتمعَيْن. أما على صعيد الشكاوى والبلاغات، التي تقدِّمها مؤسسةٌ (جهاتٌ رسميةٌ وأهليةٌ)، فقد بلغت (43) شكوًى وبلاغ، في حين تلقت الهيئة (281) بلاغ، من قِبَل جهاتٍ مجهولةٍ.

رسمٌ بيانيٌّ يُوضِّح تصنيف الشكاوى والبلاغات المُستلَمَة، حسب المصدر

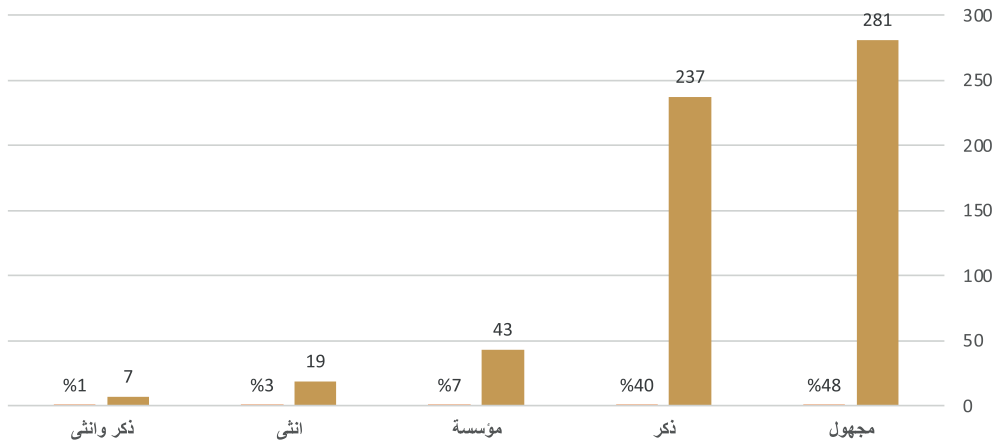

4 - تصنيف الشكاوى والبلاغات المُستلَمَة، حسب نوع الجهة المُشتكَى عليها/ المُبلِّغ عنها:

تفيد البيانات والإحصاءات الخاصة بالشكاوى والبلاغات المُستلَمَة، حسب نوع الجهة المُشتكَى عليها أو المُبلِّغ عنها، إلى أنَّ (260) شكوًى وبلاغ كانت ضد ذكورٍ، مقابل (18) شكوًى وبلاغ كانت ضد إناثٍ، بينما كانت (10) شكوًى وبلاغ ضد ذكرٍ وأُنثى مجتمعَيْن، فيما كانت (299) شكوًى وبلاغ ضد مؤسساتٍ (جهاتٍ رسميةٍ وأهليةٍ).

رسمٌ بيانيٌّ يُوضِّح تصنيف الشكاوى والبلاغات المُستلَمَة، حسب نوع الجهة المُشتكَى عليها/ المُبلِّغ عنها

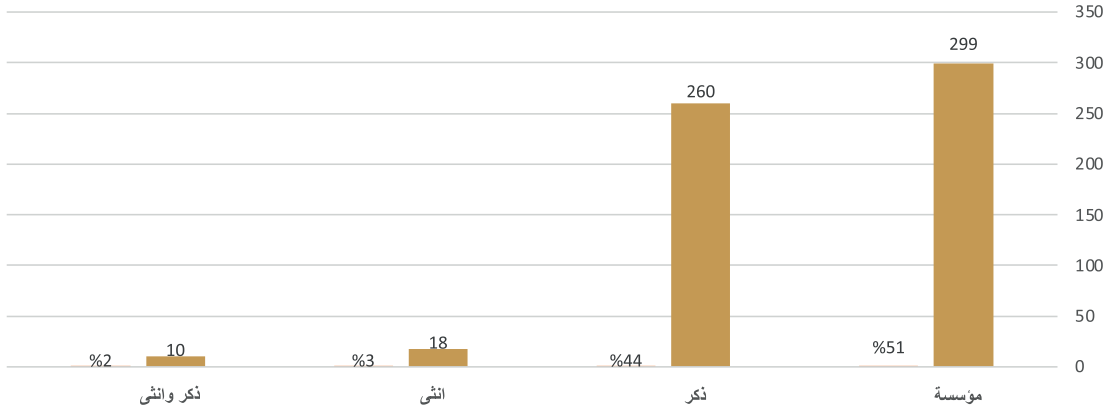

5 - تصنيف الشكاوى والبلاغات المُستلَمَة، حسب آلية استلامها:

من خلال تصنيف الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة حسب آلية استلامها، تبين أنه تم استلام ما مجموعه (344) شكوى/بلاغ بواسطة الوسائل الإلكترونية، كما تلقت الهيئة (210) شكوى/ بلاغ من خلال الحضور الشخصي، فيما تم استلام (33) شكوى/ بلاغ حُوِلت من جهات ومؤسسات رسمية.

رسمٌ بيانيٌّ يُوضِّح تصنيف الشكاوى والبلاغات المُستلَمَة، حسب آلية استلامها

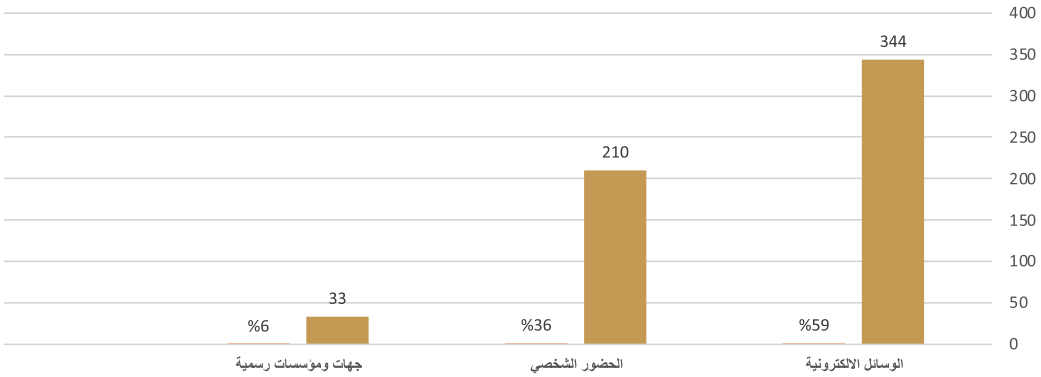

6 - تصنيف الشكاوى والبلاغات المُستلَمَة، حسب الدرجة الوظيفية للشخص المُشتكَى عليه/ المُبلَّغ عنه:

أشارت الإحصاءات والأرقام، إلى أنَّ (21) شكوًى وبلاغ وردت ضد أشخاصٍ مُصنَّفين في الفئة الخاصة (درجة وزيرٍ أو يحمل امتيازات الوزير بموجب قرار تعيينه) ، و(9) شكاوى وبلاغاتٍ وردت ضد أعضاءٍ في السلطة القضائية والنيابة العامة، و(1) شكوى وبلاغ ضد أعضاء السِلك الدبلوماسي والسفارات، و(15) شكوًى وبلاغ ضد موظفين مُصنَّفين في الفئة العُليا (مديرٌ عامٌ إلى درجة وكيل وزارة)، و(34) شكوًى وبلاغ ضد موظفين مُصنَّفين في الفئة الأولى (مدير دائرةٍ إلى نائب مديرٍ عام)، كما وردت (89) شكوًى وبلاغ ضد رؤساء وأعضاء هيئاتٍ محليةٍ وجمعياتٍ ونقاباتٍ، فيما سُجِّلَت (418) شكوًى وبلاغ ضد موظفين مُصنَّفين في فئاتٍ أُخرَى.

رسمٌ بيانيٌّ يُوضِّح تصنيف الشكاوى والبلاغات المُستلَمَة، حسب الدرجة الوظيفية للمُشتكَى عليه/ المُبلَّغ عنه

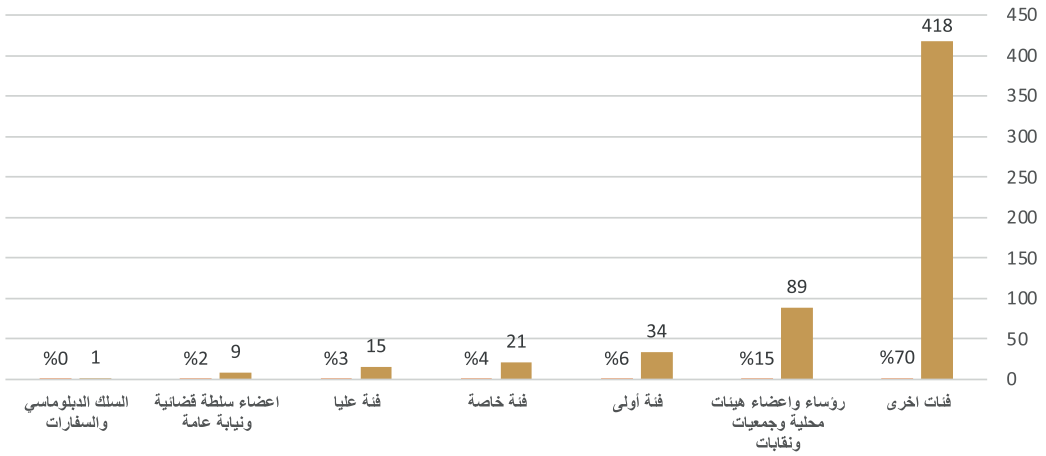

7 - الشكاوى والبلاغات المنجزة، حسب نتائجها:

أما توزيع الشكاوى والبلاغات، التي تعاملت معها الهيئة، وفقاً لنتيجة متابعتها، فتفيد الإحصاءات بأنَّ (679) شكوًى وبلاغ مُصنفةٌ على أنَّها مُنجزةٌ، وكان توزيعها على النحو الآتي:

- حفظ (499) شكوًى وبلاغ منها، لعدم ثبوت واقعة الفساد المدعى بها.
- ردُّ (139) شكوًى وبلاغ، لعدم الاختصاص؛ حيث كانت الأفعال المدعى بها ليست من جرائم الفساد.
- إصدار (32) قرار إحالةٍ للنائب العام، أُغلِقَ بموجبها (41) شكوًى وبلاغ[2]، منها شكوًى واحدةٌ، تم ضمها إلى ملفٍ تحقيقيٍّ لدى نيابة جرائم الفساد.

وتشير الأرقام، التي رَشَحت، إلى أنَّ عدد الأشخاص المشتبه بهم، وفق قرارات الإحالة الصادرة من قِبَل الهيئة إلى النائب العام، بلغ (58) مشتبهً به.

رسمٌ بيانيٌّ يُوضِّح ملخصاً بالشكاوى والبلاغات المنجزة من قِبَل الهيئة، خلال العام 2023م

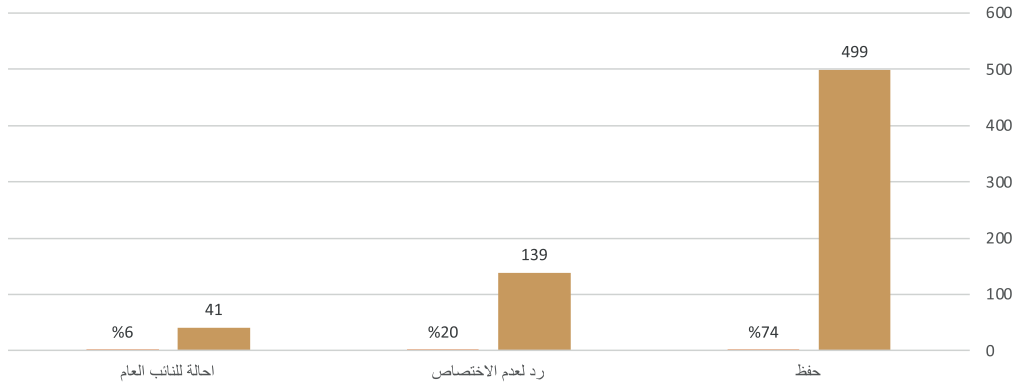

وفي سياقٍ متصلٍ، فالبيانات، التي رَشَحت من خلال الملفات المنجزة بالإحالة إلى النائب العام من قِبَل الهيئة، والمتعلقة بتوزيع الشكاوى والبلاغات قِطاعياً وبالتكييف الجُرمي، كانت وفقاً لما هو واردٌ في الرسمَيْن البيانيَيْن الواردَيْن أدناه:

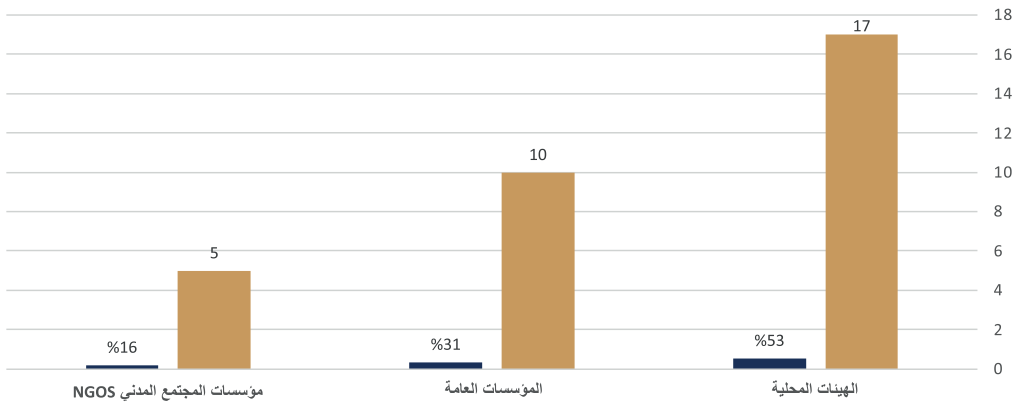

2. ويكون ذلك، في حال كانت الشكاوى أو البلاغات تحمل ذات المعطيات، فيتم دمجها حسب واقع الحال؛ حيث يمكن أن يتم إحالة أكثر من بلاغٍ في قرارٍ واحدٍ، طالما كان هنالك اتحادٌ في المعطيات.

تصنيف الملفات المحالة إلى النائب العام خلال فترة التقرير، حسب نوع التكييف الجُرمي

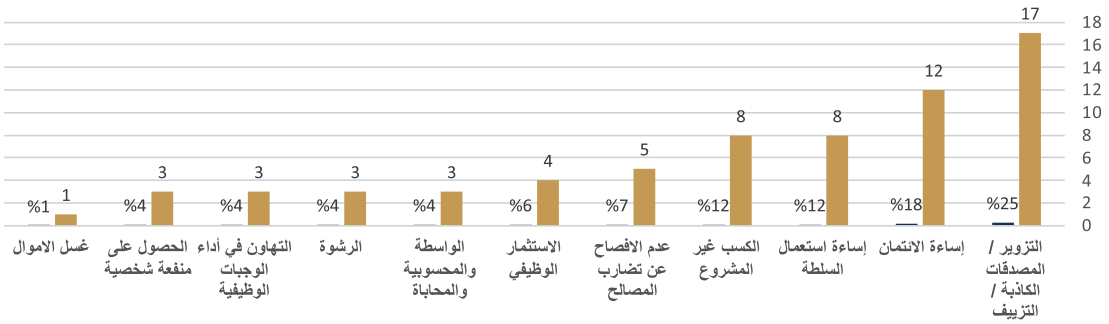

ثانياً: التفتيش والتحليل وجمع الاستدلالات والتحقيق الأولي (التحري وجمع الاستدلالات)

تقوم الهيئة، بواسطة موظفيها ممن يتمتعون بصفة الضبطية القضائية، الذين خصَّهم القانون بمجموعةٍ من الصلاحيات التي تُعينهم على القيام بمَهامهم، بمتابعة الشكاوى والبلاغات التي تتلقاها الهيئة؛ للتثبت من شُبهات جرائم الفساد، وملاحقة مرتكبيها، ومن ثم إحالتهم إلى النائب العام لاتخاذ المقتضى القانوني. وفي سبيل ذلك، قامت الهيئة، خلال فترة التقرير، وبواسطة مأموري الضبط القضائي لديها، بالعديد من الإجراءات، من خلال إجراء أعمال التحري والتفتيش، للتثبت من شُبهات الفساد، والتي نذكر منها:

1- التفتيش والتحليل المالي:

ضمن نطاق اختصاصها، تقوم الهيئة بفحص الشكاوى والبلاغات، للتحري مما جاء فيها من وقائعٍ وحيثياتٍ، وتقوم بإجراء جولات تفتيشٍ ميدانيٍّ تستهدف الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد؛ لغايات التحري وجمع الاستدلالات من وثائقٍ ومستنداتٍ وبياناتٍ تتعلق بالشكاوى والبلاغات المنظورة أمامها. حيث تمَّ، خلال فترة التقرير، تنفيذ (36) جولة تفتيشٍ ميدانيٍّ، وفقاً لما يلي:

القِطاع	الهيئاتُ المحليةُ	مؤسسات المجتمع المدني NGOS	المؤسساتُ العامَّةُ	المجموع
عدد الجولات	27	8	1	36

وبالاستناد إلى المعطيات في الوثائق والمستندات، التي يتم جمعها والحصول عليها، وبالاستناد إلى مخرجات عمليات التدقيق والتفتيش، تقوم الهيئة بإعداد تقارير تدقيقٍ وتحليلٍ ماليٍّ وإداريٍّ، والتي تُعين جهات التحقيق على الوقوف عند أية انحرافاتٍ في أداء ونشاطات الجهة المشتكى عليها أو المُبلَّغ عنها. حيث تمَّ، خلال فترة التقرير، إعداد (93) تقريرٍ تدقيقيٍّ، ارتبطت بـ(115) شكوًى وبلاغ، توزّعت قِطاعياً، وفقاً لما يلي:

القِطاع	الهيئاتُ المحليةُ	مؤسسات المجتمع المدني NGOS	المؤسساتُ العامَّةُ
عدد التقارير	48	24	21

2 - رفع السِرية المصرفية:

استناداً لنص المادة (9) فقرة (4)، من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، للهيئة صلاحية طلب أيِّ ملفاتٍ أو بياناتٍ أو أوراقٍ أو مستنداتٍ أو معلوماتٍ، أو الاطلاع عليها، أو الحصول على صُوَرٍ منها، من الجهة الموجودة لديها، بما في ذلك الجهات التي تَعتبر كُلَّ ذلك سِريَّ التداول وفقاً للإجراءات القانونية النافذة. وانسجاماً مع هذه الصلاحية، قامت الهيئة، خلال فترة التقرير، باستصدار (1) قرارٍ قضائيٍّ برفع السِرية عن الحسابات المصرفية وأملاك شخصٍ واحدٍ مُشتبهٍ بارتكابه جريمة فسادٍ، وذلك بواسطة النيابة العامة/ نيابة جرائم الفساد، وقد تمَّ متابعة الحصول على المستندات والكشوفات المرتبطة بقرارات رفع السِرية المصرفية لـ(11) ملفاً مرتبطاً بـ(37) جهةٍ (أشخاصٌ طبيعيون وجهاتٍ اعتباريةٍ)، من ضمنها (7) جهاتٍ جرى متابعتها من قِبَل الهيئة بتكليفٍ من نيابة جرائم الفساد.

3 - الإفادات:

تقوم الهيئة، بالاستناد إلى الصلاحية المنوطة بها بموجب المادة (9) فقرة (3)، من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، باستدعاء الشهود والمعنيين من الموظفين العموميين أو أيَّ شخصٍ له علاقةٌ، للاستفسار والتحري حول واقعةٍ تتعلق بجريمة فسادٍ، والذين يتم تدوين أقوالهم بموجب محاضر ضبطٍ مُعدَّةٍ ومُعتمَدَةٍ وفق الأصول. حيث تمَّ، خلال فترة التقرير، استدعاء وسماع أقوال ما مجموعه (668) شخصاً.

4 - الرصد واستقصاء المخالفات والتجاوزات:

تقوم الهيئة برصد واستقصاء المخالفات والتجاوزات، التي يتم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت، بالإضافة إلى البحث في المصادر المفتوحة، حول ما يتم نشره من قضايا مرتبطةٍ بالفساد. علاوةً على أنَّ الهيئة تعتمد، في عملية الرصد، على الربط البيني بينها وبين المؤسسات والوزارات الحكومية. ومن جملة تقارير الرصد المنجزة، اعتمدت الهيئة (2) منها كبلاغٍ، وتم تقييدها في سجل الشكاوى والبلاغات المُستلَمَة.

5 - ضبط وإعادة أموالٍ عامَّةٍ:

أثناء عمليات التحقُّق الأولي (التحري وجمع الاستدلالات)، التي تقوم بها الهيئة، يتم ضبط واستعادة مبالغ ماليةٍ وإيداعها في حساب أمانات الهيئة أو الخزينة العامَّة، للاشتباه بكونها مَحلَّ جريمة فسادٍ. وفي حال تبيَّن أنَّ هنالك مبالغ ماليةً صُرِفَت من الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد خلافاً للتشريعات، فإنَّ الهيئة تتخذ الإجراءات اللازمة لتصويب الأوضاع، وحَثِّ الجهات على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة الأموال التي صُرِفَت خلافاً لأحكام القانون. وخلال فترة التقرير، قامت الهيئة بضبط وإعادة مبالغ ماليةٍ، وفق الآتي:

أ. قيمة المبالغ المالية المودعة في حساب أمانات هيئة مكافحة الفساد: 55,000 شيكلاً.

ب. قيمة المبالغ المالية التي تبيَّن أنَّها صُرِفَت خلافاً للتشريعات، وتم إعادتها إلى جهات صرفها: 11,000 شيكلاً.

ثالثاً: إقرارات الذمة المالية

الخاضعون لتقديم إقرار الذمة المالية:

نصَّت المادة (16)، من قانون مكافحة الفساد النافذ، على موضوع إقرارات الذمة المالية، وذلك انسجاماً مع الاتفاقية الأُممية والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، حيث أخضعت الموظفين العموميين لتقديم إقرار الذمة المالية. وبالاطلاع على نص المادة (16) فقرة (1) منه، نجدها استثنت من تقديم الإقرار للهيئة، بعض الفئات الخاصة، وهم رئيس الدولة، ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ورئيس وأعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة، الذين اشتملتهم المادة (16) فقرة (4)، من ذات القانون، من حيث إخضاعهم لتقديم إقرار الذمة المالية، بموجب القانون الأساسي والتشريعات الأُخرى.

وعودةً على بدء، فإنَّه باستثناء الفئات سابقة الذكر، أدرَجَت الفقرات من (أ-ك) الفئات الأُخرى، الذين يجب عليهم تقديم إقرار ذمةٍ ماليةٍ للهيئة، وذلك على النحو التالي:

أ. مستشارو رئيس الدولة، ورؤساء المؤسسات التابعة للرئاسة.

ب. رؤساء المؤسسات والهيئات المدنية، وأعضاء مجالس إدارتها إن وُجِدَت، والعاملين فيها ممن يحملون درجة مديرٍ فأعلى.

ج. الموظفون العامُّون، المُعيَّنون بقرارٍ من جهةٍ مُختصةٍ لشغل وظيفةٍ مُدرَجةٍ في نظام تشكيلات الوظائف المدنية على موازنة إحدى الدوائر الحكومية، ممن يحملون درجة مديرٍ فأعلى.

د. رؤساء الأجهزة الأمنية والعسكرية ومُنتسبيها، ممن يحملون رتبة مُقدَّمٍ فأعلى.

هـ. المحافظون، ونوابهم، ورؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية.

و. المستشارون القانونيون في المؤسسات والهيئات المدنية والعسكرية.

ز. السفراء، ونوابهم، والقناصل، والأشخاص الملحقون في العمل الدبلوماسي.

ح. رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات التي تكون الدولة أو أيّاً من مؤسساتها مساهماً فيها.

ط. المُحكِّمون، والخبراء، والمُصفُّون، والحراس القضائيون، ووكلاء الدائنين.

ي. رؤساء وأعضاء مجالس الجمعيات الخيرية والتعاونية والأجنبية والهيئات الأهلية والأندية، التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، وبالاستقلال المالي والإداري، والأحزاب والنقابات والاتحادات، ومن في حُكمهم، حتى لو لم تكن تتلقى دعماً من الموازنة العامة.

ك. كافة الموظفين والعاملين في الجهات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة الفساد، ممن لديهم صلاحياتٍ ماليةٍ أو حقَّ التوقيع، وأعضاء لجان العطاءات والمشتريات والمبيعات والجرد والإتلاف والإيجارات والكوتا، والعاملون في مَنْح التراخيص والامتيازات، والفاحصون، والمراقبون، وأُمناء المستودعات، والعاملين في الشؤون المالية.

يَحِقُّ للهيئة أن تطلب من محكمة العدل العُليا فحص إقرارات الذمة المالية الخاصة بكُلٍّ من:

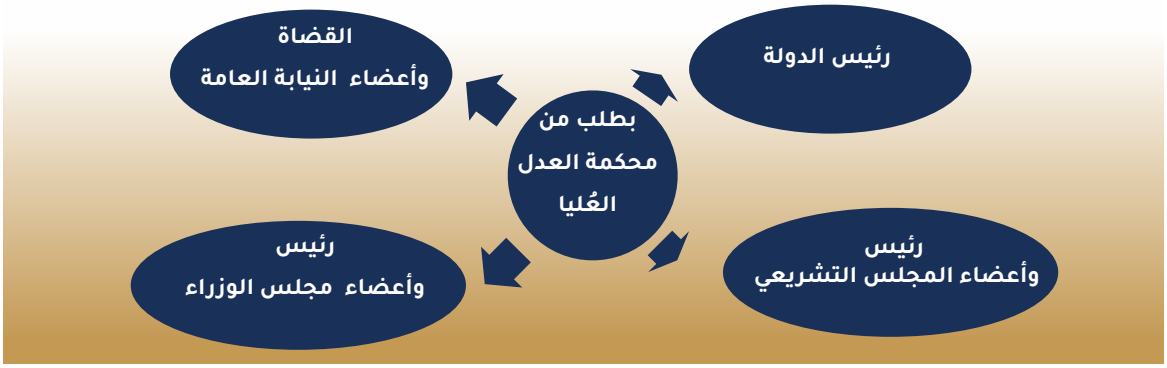

الجهات التي تمَّ تكليفها بتقديم إقرار ذمةٍ ماليةٍ:

وجَّهت الهيئة، خلال عام 2023م، كُتُب تكليفٍ للجهات الخاضعة بشأن تقديم إقرارات ذمةٍ ماليةٍ، وقامت بتسليم نماذج إقرار ذمةٍ ماليةٍ لـ(130) جهةً خاضعةً لأحكام القانون، بواقع (3327) نموذج إقرار ذمةٍ ماليةٍ.

الإقرارات المُستلمة من المكلفين:

قامت الهيئة، خلال عام 2023م، بمتابعة المُكلَّفين الذين لم يقوموا بتعبئة وتسليم إقراراتهم خلال العام 2022م، بالإضافة إلى متابعة المكلفين الذين مضى على تعبئتهم لآخر إقرار ذمةٍ ماليةٍ مُدةً تزيد عن خمس سنواتٍ. وقد بلغ عدد الإقرارات التي تمَّ استلامها من المُكلَّفين الخاضعين، خلال العام 2023م، ما مجموعه (2836) إقراراً.

تصنيف إقرارات الذمة المالية المُسلَّمَة للهيئة، خلال عام 2023م، حسب الفئات المُستهدفَة

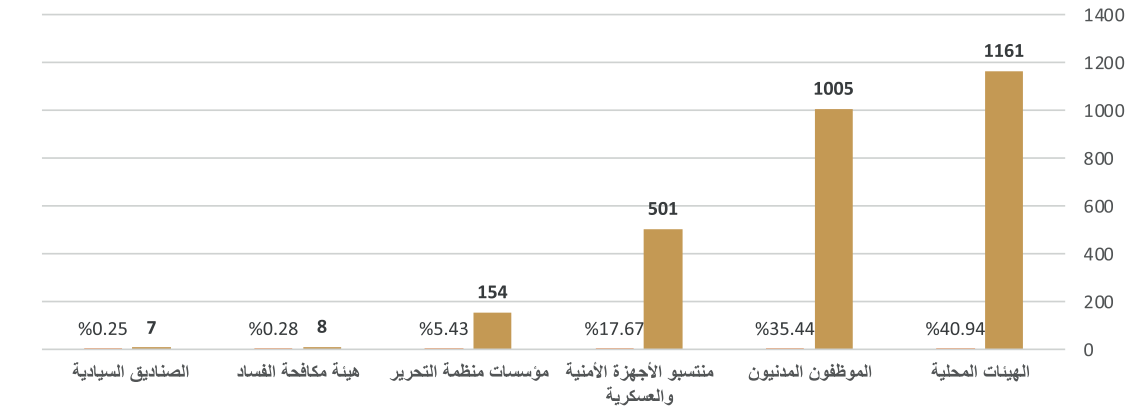

دورية إقرارات الذمة المالية (تحديث بيانات الإقرارات):

لا يكفي أن يُقدِّم الخاضع لأحكام قانون مكافحة الفساد إقرار ذمةٍ ماليةٍ واحدٍ طوال فترة خضوعه لأحكام القانون، بل يتوجب عليه، وفق المادة (16/ 3/ ب) من ذات القانون، تقديم إقرار ذمةٍ ماليةٍ بشكلٍ دوريٍّ كُلَّ خمس سنواتٍ. وقد بلغ إجماليُّ عدد الإقرارات التي تم تجديدها، خلال العام 2023م، ما مجموعه (1350) إقرار ذمةٍ ماليةٍ دوريٍّ، مُوزَّعةً على جميع القِطاعات.

المجموع التراكمي لإقرارات الذمة المالية، حسب الفئات:

بلغ العدد التراكمي للإقرارات، التي استلمتها الهيئة من المُكلَّفين الخاضعين لأحكام القانون، منذ بداية تكليف الجهات الخاضعة في عام 2012م وحتى نهاية عام 2023م، ما مجموعه (69787) إقراراً، والعمل جارٍ ومستمرٌّ على مُتابعة استلام الإقرارات الموزعة من باقي المُكلَّفين ضمن الفترة القانونية.

تصنيف إقرارات الذمة المالية المُسلَّمَة للهيئة، خلال 2012-2023م، حسب الفئات المُستهدفَة

تصنيف إقرارات الذمة المالية المُسلَّمَة للهيئة، خلال الفترة (2012-2023م)، حسب سنة الاستلام

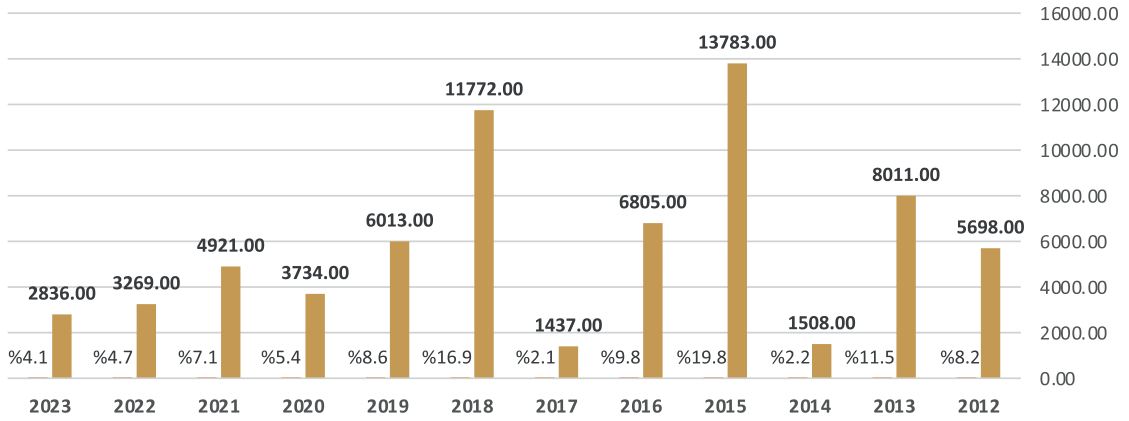

فحص إقرار الذمة المالية:

أسند قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، في المادة (9) فقرة (2) منه، للهيئة اختصاص وصلاحية فحص إقرارات الذمة المالية للخاضعين لأحكام القانون، وذلك بقرارٍ من رئيس الهيئة. أما الفئات الأُخرى، التي تُحفَظ إقرارات ذممهم المالية لدى محكمة العدل العُليا، فقد أشارت المادة (16) فقرة (4)، من ذات القانون، بأنَّ فحص إقرار الذمة المالية الخاص بهم لا يكون إلا بعد موافقة محكمة العدل العُليا، بناءً على طلب الهيئة بذلك.

الإقرارات التي تمَّ فحصها:

قامت الهيئة، خلال العام 2023م، بفحص (36) إقراراً، تعود لـ(21) شخصاً، مرتبطين بالشكاوى والبلاغات والتحريات التي تعمل عليها الهيئة. وكان توزيع الأشخاص وإقراراتهم، على النحو الآتي:

سبب الفحص	عدد المُكلَّفين		عدد الإقرارات
بناءً على شكوى	12		17
بناءً على بلاغ	9		19
	21		36
	19 ذكر	2 أنثى	

رابعاً: حماية المُبلّغين والشهود

بعد إقرار نظام حماية المبلغين والشهود، في نهاية العام 2019م، بات واضحاً مدى أهمية توفير الحماية للمشتكي أو الشاهد في قضايا الفساد، من خلال نظامٍ خاصٍّ بهذا المجال. مما يتضح معه، أنَّ هذه الخطوة كانت من أبرز وأهمِّ الخطوات في مجال جهود مكافحة الفساد[3] ، ومما لا شكَّ فيه أنَّ وجود هذا النظام ساهم في الشعور بالأمان لدى المُبلِّغين والشهود في قضايا الفساد، وعزز من التشجيع على التبليغ عن الفساد.

طلبات الحماية:

بلغ عدد طلبات الحماية، الواردة إلى الهيئة، (15) طلباً خلال العام 2023م، بحيث توزَّعَت هذه الطلبات، حسب جِنس مُقدِّم الطلب، بواقع (12) ذكراً و(3) أنثى. أما من حيث نوع الحماية المطلوبة - مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ طلب الحماية قد يتضمن نوعَيْن أو أكثر من أنواع الحماية في طلب حمايةٍ واحدٍ -، فقد كان توزيعها وفقاً للرسم البياني التالي:

طلبات الحماية، الواردة إلى الهيئة، حسب نوع الحماية

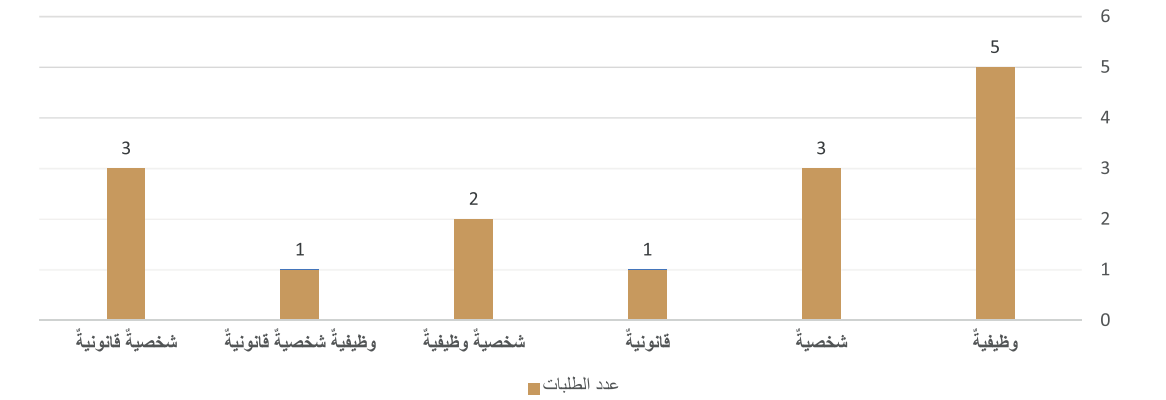

وبعد دراسة طلبات الحماية، المُقدَّمَة وفق الأصول، كانت نتيجة ذلك رفض (15) طلباً، واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك مع الجهات المختصة.

أسباب رفض طلبات الحماية:

وتجدر الإشارة، إلى أنَّ الهيئة تُصدِر قراراتها بشأن طلبات الحماية مع التسبيب، أيّاً كانت نتيجة القرار. وقد كانت الأسباب، التي أدت إلى رفض طلبات الحماية خلال عام 2023م، موضحةً كما يلي[4]:

3. المفاهيم الخاصة بالحماية:

- الحماية: الحماية الوظيفية والقانونية والشخصية المقدمة لطالب الحماية وفق مقتضى الحال.
- الحماية الوظيفية: الإجراءات المتخذة بهدف ضمان عدم وقوع أيِّ ضررٍ لطالب الحماية، على المستوى الوظيفي أو العمل، نتيجة إبلاغه عن واقعة فساد.
- الحماية الشخصية: الإجراءات المتخذة بهدف ضمان عدم تعرض طالب الحماية لأيِّ ضررٍ معنويٍّ وجسديٍّ أو ماليٍّ.
- الحماية القانونية: الإجراءات المتخذة بهدف ضمان عدم ملاحقة طالب الحماية جزائياً نتيجة إبلاغه أو شهادته عن واقعة فساد.
- العلاقة السببية: هي وجود علاقة ما بين الضرر الواقع أو الخطر وشيك الوقوع، والشهادة أو البلاغ أو الخبرة والمعلومة المقدمة للهيئة.

4. انتفاء السبب الشخصي أو الموضوعي: هو عدم امتلاك طالب الحماية للصفة، التي نص عليها نظام حماية المُبلِّغين والشهود رقم (7) لسنة 2019م، في المادة (1) منه، تقتضي بأن يكون طالب الحماية إما مُبلِّغاً أو مشتكياً أو شاهداً أو مُخبِراً أو خبيراً.
طلبٌ سابقٌ لأوانه: حيث إنَّ منح الحماية يقتضي إبلاغ الجهات ذات العلاقة بقرار منح الحماية، لغايات عدم التعرض للشخص ممنوح الحماية بأيٍّ من الإجراءات التي تمس بقرار الحماية، حيث إنَّ مثل هذا الإجراء قد يؤدي إلى كشف هوية طالب الحماية، التي تكون مجهولة أساساً، وبالتالي يُعَدُّ الطلب سابقاً لأوانه. ومن الأمثلة على ذلك، الحالة التي يَخشى طالب الحماية تعرضه لضررٍ دون وجود مؤشرٍ لذلك، كأن ينتظر ترقيةً في موعدٍ مستقبليٍّ، ويعتقد طالب الحماية أنَّ قرار ترقيته من الممكن أن يتأثر بإبلاغه أو شهادته لدى الهيئة.

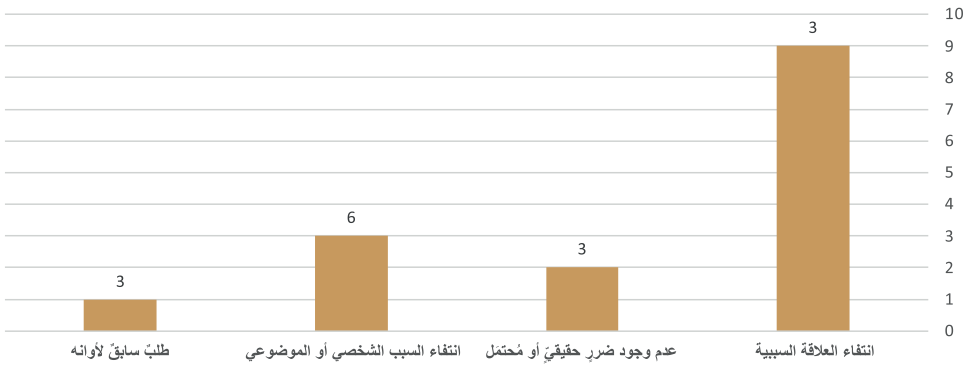

كما قامت الهيئة، بمتابعة (24) طلباً متفرعاً عن طلبات الحماية خلال العام 2023م، وإعادة تقييم (12) طلب حمايةٍ، تم إصدار قرارٍ بانقضاء أحدها حسب الأصول والقانون.

توزيع طلبات الحماية، الواردة إلى الهيئة، خلال الفترة (2015-2023م)

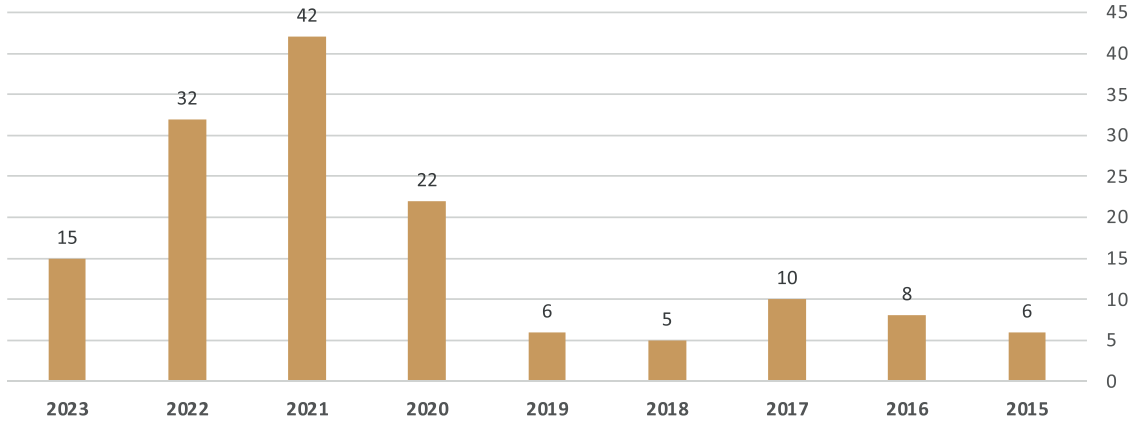

خامساً: أعمال نيابة جرائم الفساد

تُعَدُّ نيابة جرائم الفساد، نيابةً متخصصةً بالتحقيق في جرائم الفساد، المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته.

وفيما يلي، الإحصائيات والرسوم التي تعكس أعمالها، في العام 2023م

- بلغ إجمالي القضايا التحقيقية، المسجلة لدى نيابة جرائم الفساد خلال عام 2023م، (55) قضيةً، منها:
  - (35) قضيةً، واردةً من هيئة مكافحة الفساد[5] .
  - (17) قضيةً، واردةً من النائب العام.
  - (3) قضايا، منبثقةً عن قضايا أُخرى.

- بلغ إجمالي المتهمين، المحالين إلى نيابة جرائم الفساد، ما مجموعه (97) متهماً. والرسم البياني التالي، يُظهِر توزيع المتهمين حسب الجِنس:

- توزيع القضايا التحقيقية المُسجَّلَة، حسب القِطاع:

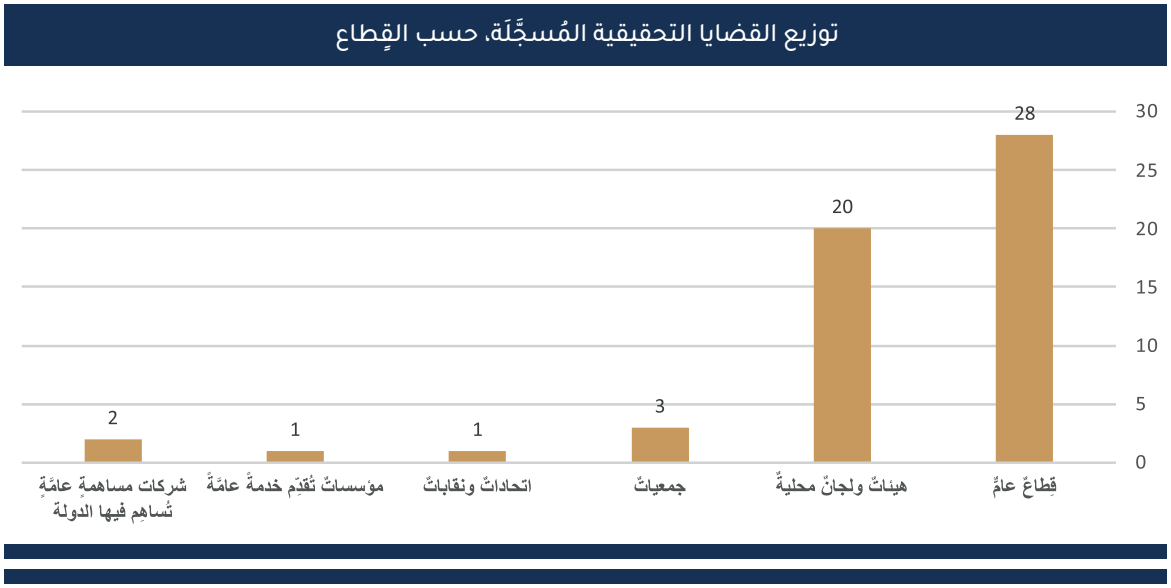

5. ورد فيما سبق بأن عدد القضايا المحالة من هيئة مكافحة الفساد إلى نيابة جرائم الفساد (32) قضية، وسبب الاختلاف في الأرقام أن هنالك قضايا محالة من الهيئة بنهاية 2022، وسُجِّلَت لدى نيابة جرائم الفساد في عام 2023.

- بلغ إجمالي القضايا التحقيقية، التي تمَّ إنجازها في العام 2023م، (64) قضيةً، وفقاً للتفاصيل الموضحة بالرسم البياني أدناه:

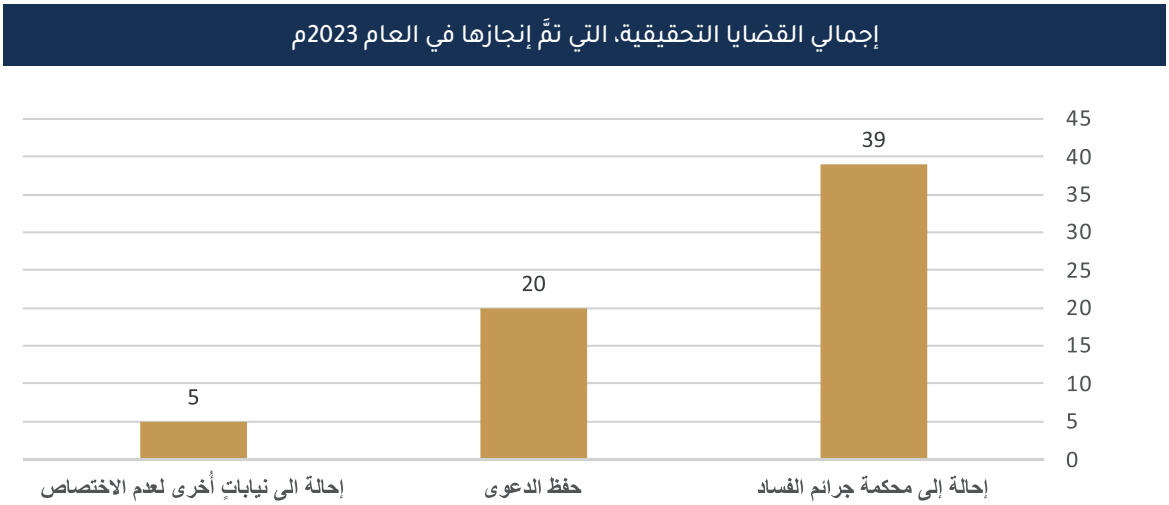

نتائج أعمال نيابة جرائم الفساد، منذ إنشائها في العام 2010م وحتى العام 2023م:

بلغ العدد الإجمالي للقضايا، المُسجَّلة لدى نيابة جرائم الفساد في الفترة (2010-2023م)، ما مجموعه (829) قضيةً تحقيقيةً، توزَّعت نتيجتها، على النحو الآتي:

- تمَّ إنجاز (576) قضيةً تحقيقيةً، توزَّعت نتيجتها، على النحو الآتي:
  - إحالة (334) قضيةً تحقيقيةً، إلى محكمة جرائم الفساد.
  - حفظ (183) قضيةً تحقيقيةً.
  - إحالة (44) ملفاً تحقيقياً، إلى النيابات العامَّة الجُزئية؛ لعدم الاختصاص.
  - ضمُّ (15) قضيةً تحقيقيةً، إلى قضاياً تحقيقيةٍ أُخرى.

- عدد القضايا قيد التحقيق، هو (253) قضيةً تحقيقيةً.

والجدول أدناه يُلخِّص ذلك:

التفصيل	القضايا التحقيقية المُسجَّلة		القضايا التحقيقية المُنجزَة حسب نتيجة القرار				قضايا قيد التحقيق
	حتى نهاية العام 2022م	خلال العام 2023م	إحالة إلى محكمة جرائم الفساد	حفظ	عدم اختصاص	ضمُّها إلى ملفٍ آخرٍ	
العدد	774	55	334	183	44	15	253
المجموع	829		576				

أعداد القضايا التحقيقية، المُقيَّدَة على سجل القضايا لدى نيابة جرائم الفساد للأعوام (2010-2023م)، توزَّعت على النحو الآتي:

إجمالي القضايا التحقيقية، التي تمَّ إنجازها في العام 2023م

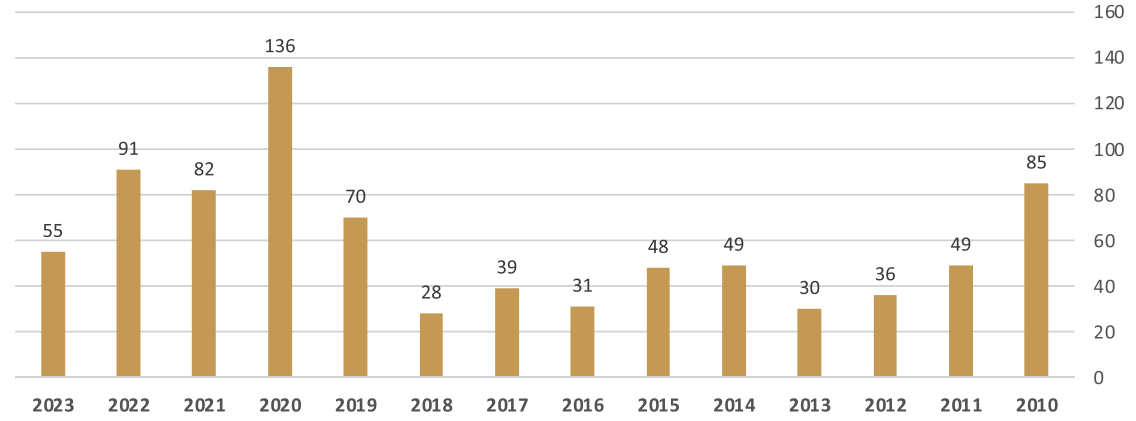

سادساً: الأحكام القضائية الصادرة في قضايا جرائم الفساد[6]

القضايا المُحالة إلى محكمة جرائم الفساد، خلال العام 2023م:

بلغ العدد الإجمالي للقضايا، المُحالة من قِبَل نيابة جرائم الفساد إلى محكمة جرائم الفساد، (39) قضيةً، توزَّعت على النحو الآتي:

- حسب جِنس المتهم:

بلغ إجمالي المتهمين، المُحالين للمحاكمة أمام محكمة جرائم الفساد، (101) متهماً، موزَّعين على النحو الآتي:

- (89) متهماً ذكراً.
- (12) متهمةً أُنثى.

- حسب الجُرم المشتبه به:

بلغ عدد التهم المُسندَة، في القضايا المحالة إلى محكمة جرائم الفساد، (99) تُهمةً، حيث أُسنِدَ لبعض المهتمين أكثر من تهمةٍ واحدةٍ. والرسم البياني أدناه، يُظهِر عدد التهم المُسندة للمتهمين، حسب نوع الجريمة.

توزيع القضايا، المُحالة إلى محكمة جرائم الفساد، حسب الجُرم المشتبه به

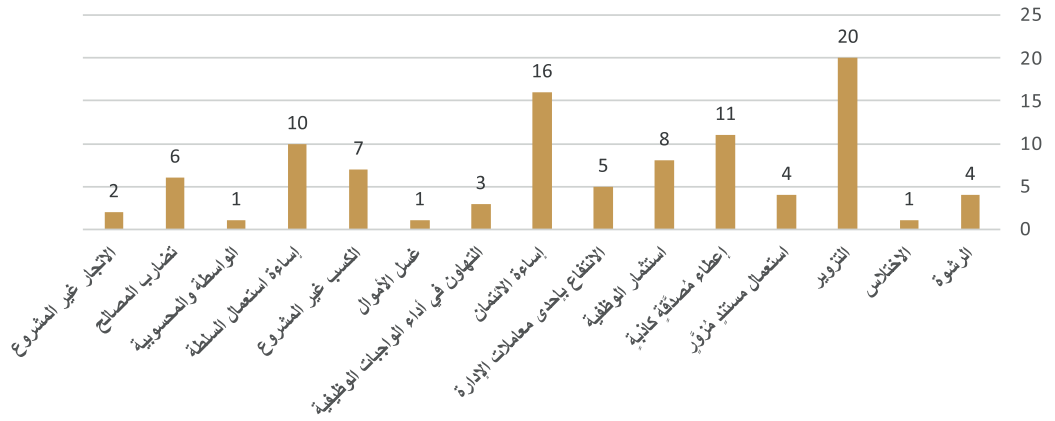

6. المعلومات الواردة في هذا البند، قامت الهيئة بتحليلها، وفقاً لما هو واردٌ في الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة جرائم الفساد.

الأحكام الصادرة عن محكمة جرائم الفساد، خلال العام 2023م:

صدر عن محكمة جرائم الفساد، (11) حُكماً، توزَّعَت نتيجتها، على النحو الآتي:

- (6) أحكامٍ بالإدانة.
- (4) أحكامٍ بالبراءة.
- (1) حكمٌ، تقرَّرَ فيه انقضاء الدعوى الجزائية.

بلغ عدد المتهمين، الذين صدر بحقهم حُكمٌ قضائيٌ بالإدانة أو البراءة، (16) متهماً، توزَّعَت نتيجة الأحكام الصادرة بحقهم، على النحو الآتي:

- (10) متهمين ذكوراً، حُكِم عليهم بالإدانة.
- (5) متهمين ذكوراً، تقرر إعلان براءتهم.
- (1) متهمٌ، تقرَّرَ انقضاء الدعوى الجزائية بحقه.

أعمال محكمة جرائم الفساد، منذ إنشائها وحتى نهاية العام 2023م:

- بلغ إجمالي عدد قضايا جرائم الفساد، المُقيَّدة في سجل قضايا محكمة جرائم الفساد منذ عام 2010م وحتى نهاية العام 2023م، (334) قضيةً، منها (315) قضيةً تمَّ إحالتها إلى المحكمة من قِبَل نيابة جرائم الفساد، في حين تمَّ إحالة (19) قضيةً إلى المحكمة من قِبَل المحاكم النظامية، وقد تقرَّرَ ردُّها لعدم الاختصاص.

- فَصَلت المحكمة، في (227) قضيةً، في حين تقرَّرَ تأجيل النظر بـ(107) قضيةً إلى عام 2024م، والجدول أدناه يُوضِّح تفاصيل ذلك:

التفصيل	القضايا الواردة		القضايا المفصولة بحُكمٍ					القضايا المؤجلة إلى عام 2024م
	حتى نهاية العام 2022م	خلال العام 2023م	إدانة	براءة	عدم اختصاص	انقضاء الدعوى بسبب		
						الوفاة	سبق الفصل فيها	
العدد	295	39	156	47	21	1	2	107
المجموع	334		227					

- بلغ إجمالي عدد المهتمين، المُحالين إلى محكمة جرائم الفساد، منذ عام 2010م وحتى نهاية عام 2023م، ما مجموعه (755) متهماً.
- بلغ إجمالي عدد المتهمين، المحكوم عليهم بحُكمٍ قضائيٍّ، منذ إنشاء محكمة جرائم الفساد في عام 2010م وحتى نهاية عام 2023م، ما مجموعه (391) متهماً، موزَّعين حسب نتيجة الحكم والجِنس، على النحو الآتي:
  - (239) متهماً، حُكِمَ عليهم بالإدانة.
  - (111) متهماً، حُكِمَ عليهم بالبراءة.
  - (38) متهماً، تمَّ إحالتهم إلى جهةٍ أُخرى؛ لعدم الاختصاص.
  - (3) متهمين، انقضت عنهم الدعوى الجزائية، (1) بسبب الوفاة، و(2) بسبب سبق الفصل في الدعوى.

المحور الثالث

التخطيط والتطوير والحوكمة

المُحور الثالث

التخطيط والتطوير والحوكمة

تابعت الهيئة جهودها بتنفيذ مَهامها، استناداً للاختصاصات المُوكلَة لها وفق القانون، وبناءً على منهج التخطيط والأهداف التي تسعى الهيئة لتنفيذها، من خلال سياساتها وتوجهاتها وتدخلاتها، خلال فترة تنفيذ الأنشطة والبرامج، بما يحقق الاستراتيجية الوطنية واستراتيجية الهيئة أيضاً، وبما يضمن تحقيق رؤيتها ورسالتها.

وعليه، استكملت الهيئة جهودها في تطوير منهجها التخطيطي، بالإضافة إلى تنفيذ أنشطتها، من خلال كادرها وشركائها الوطنيين، وذلك من خلال:

أولاً: التخطيط عبر القِطاعي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

1 - واصلت الهيئة توقيع مذكرات تفاهمٍ مع أطراف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القِطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2023م، وذلك في إطار تنفيذ هذه الاستراتيجية، حيث وقَّعَت الهيئة، خلال العام 2023م، ثلاث مذكرات تفاهمٍ مع كُلٍّ من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الكُلية الذكية للتعليم الحديث، وجامعة بوليتيكنك فلسطين ، ليصبح عدد مذكرات التفاهم، التي تتابع عليها الهيئة مع أطراف تنفيذ الاستراتيجية، إلى جانب توقيع مذكرتَيْ تفاهمٍ حول الربط البيني، (67) مذكرة تفاهمٍ من عدة قِطاعاتٍ (عامَّةٍ، وخاصَّةٍ، وإعلاميةٍ، وتعليميةٍ، ومؤسسات مجتمعٍ مدنيٍّ، وعسكريٍّ).

2 - استكملت الهيئة المتابعة مع شركائها في تنفيذ الأنشطة المشتركة وتقييم الخطط المعتمدة، حيث اعتمدت الهيئة مبدأ التخطيط التشاركي والمتابعة مع أطراف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية، التي وصل عددها إلى (65) مؤسسةً، وتابعت الهيئة مع شركائها على الأنشطة، التي قامت بتنفيذها، كُلٌّ حسب اختصاصه ومسؤولياته، وحَثِّهم على تقديم تقارير تُظهِر ما تم إنجازه على مستوى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2023م.

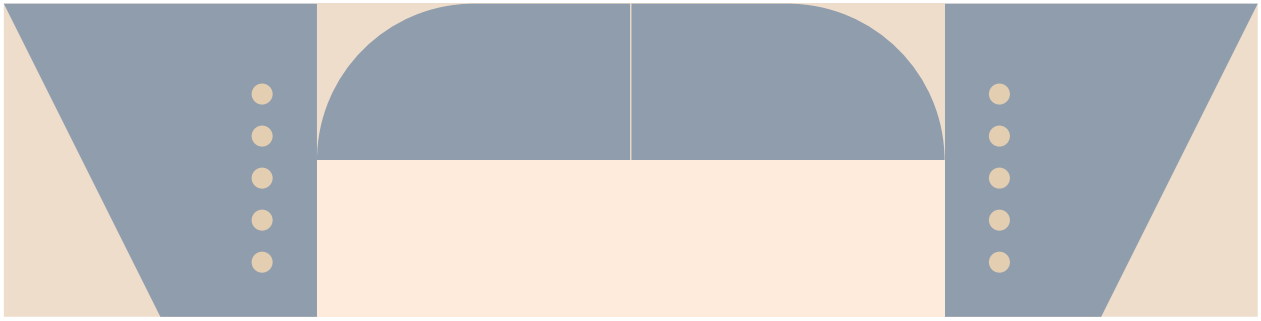

الأطراف المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية، خلال الفترة (2020-2023م)

الرقم	الجهة	الرقم	الجهة
.1	سلطة الأراضي	.34	مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
.2	دار الإفتاء الفلسطينية	.35	جمعية رجال الأعمال الفلسطينية
.3	لجنة الانتخابات المركزية	.36	المجلس التنسيقي لمؤسسات القِطاع الخاص
.4	وزارة الزراعة	.37	جمعية مدققي الحسابات القانونية الفلسطينية
.5	وزارة النقل والمواصلات	.38	غرفة تجارة وصناعة بيت لحم
.6	وزارة الثقافة	.39	وزارة العدل
.7	وزارة الاقتصاد	.40	ديوان الموظفين العام
.8	هيئة تسوية الأراضي والمياه	.41	وزارة الحكم المحلي
.9	وزارة العمل	.42	صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية
.10	المجلس الأعلى للشباب والرياضة	.43	بلدية الخليل
.11	اللجنة الأولمبية الفلسطينية	.44	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
.12	الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات	.45	مركز التعليم المستمر – جامعة بيرزيت
.13	مؤسسة المواصفات والمقاييس	.46	الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة
.14	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	.47	وزارة التربية والتعليم
.15	معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي	.48	هيئة العمل التعاوني
.16	وزارة التنمية الاجتماعية	.49	هيئة التنظيم والإدارة
.17	وزارة الصحة	.50	الاستخبارات العسكرية
.18	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	.51	الإدارة العامة للمعابر والحدود
.19	الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان	.52	المكتب الوطني المركزي "إنتربول في فلسطين"
.20	مركز حقوق الإنسان والديمقراطية شمس	.53	الدفاع المدني
.21	نقابة المهندسين	.54	المخابرات العامة
.22	شبكة وطن الإعلامية	.55	وزارة الداخلية
.23	نقابة الصحفيين الفلسطينيين	.56	صحيفة الحياة الجديدة
.24	وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا	.57	ديوان الرئاسة
.25	الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون	.58	النيابة العامة
.26	شبكة راية الإعلامية	.59	وحدة المتابعة المالية
.27	وزارة الإعلام	.60	المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"
.28	وكالة معاً الإخبارية	.61	مجلس القضاء الأعلى
.29	وزارة المالية	.62	وزارة الخارجية والمغتربين
.30	رئاسة الوزراء	.63	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
.31	طاقم شؤون المرأة	.64	وزارة شؤون المرأة
.32	الكُلية الذكية للتعليم الحديث	.65	جامعة بوليتيكنك فلسطين
.33	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي		

3 - استكمال المتابعة لتنفيذ البرامج القِطاعية الـ(13)، التي مثَّلَت أولويات العمل في العام 2022م: حيث جرى تحديثها، بالتعاون والشراكة مع أطراف تنفيذ الاستراتيجية، لتغطي أولويات العام 2023م، وذلك في إطار العمل المستمر لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2023م، وهي كما يلي:

البرامج القِطاعية

الرقم	البرنامج	الرقم	البرنامج
1	تعزيز الحوكمة والارتقاء بالأداء العام	8	الإعلام
2	الخدمات الأساسية	9	المجتمع المدني
3	الأمن	10	التعليم
4	النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان	11	الإدارة العامة
5	إنفاذ القانون	12	تدابيرٌ ونزاهةٌ
6	القِطاع الخاص	13	الحُكم المحلي
7	الجمعيات التعاونية		

4 - تقوم الهيئة بتطوير نظام المتابعة والتقييم للاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك بما يخدم تطوير أعمال النظام، حيث تمَّ تشكيل لجنةٍ تعمل على إنتاج نماذج خاصةً بنظام المتابعة والتقييم، ليتم العمل على استخدامها من قِبَل الإدارات العامة والوحدات في الهيئة وشركائها. وقد سبق وقامت الهيئة، بالتعاون مع مكتب الأُمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بإعداد مُسودة نظام المتابعة والتقييم للاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020 - 2023م، والذي يجعل التقييم جُزءاً أساسياً من أيِّ برنامجٍ أو مشروعٍ يتم تنفيذه، بما يساعد في تجاوز العقبات، وتعزيز الإيجابيات، إضافةً إلى تطوير أدائها، للارتقاء بمستوى جودة هذه البرامج والأنشطة، وتأثيرها المباشر وغير المباشر على الفئات المُستهدَفَة من قِبَل الهيئة.

5 - المباشرة في إعداد الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2024 - 2029م: في إطار ممارسة الهيئة للدور الرئيس المنوط بها، والمتمثل في رسم السياسات العامَّة التي تُعنَى بمكافحة الفساد، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وشركاء الهيئة ممن يمثلون مختلف القِطاعات في الدولة ومكوِّنات المجتمع، باشرت الهيئة في قيادة الجهود الوطنية الرامية لإعداد استراتيجيةٍ وطنيةٍ تُعنَى بمكافحة الفساد تغطي الفترة 2024 - 2029م، وفقاً لما يلي:

أ. مراجعةٌ شاملةٌ لمجموعةٍ من الوثائق والتقارير المرجعية أو ذات العلاقة:

ومنها قانون مكافحة الفساد، وأجندة التنمية الوطنية "الإصلاح وتعزيز الصمود نحو الاستقلال 2024-2029"، والاتفاقيات الأُممية والدولية لمكافحة الفساد، والإحصاءات المتوفرة لدى هيئة مكافحة الفساد من واقع سجلاتها المُعتمَدَة، والتقارير السنوية، والدراسات المتخصصة وخاصةً دراسات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وبالإضافة لذلك، تمَّ مراجعة وثائقٍ ودراساتٍ وتقارير من جهاتٍ محليةٍ ودوليةٍ، ومراجعة عددٍ من استراتيجيات

من الوثائق المرجعية، التي تمَّ الاستناد إليها في تحليل الوضع، تقارير التقييم الدورية للاستراتيجيات السابقة، وتقارير التقييم الذاتي للاتفاقيات الأممية والدولية لمكافحة الفساد، وتقرير دولة فلسطين لمدى التزامها بتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2030م.

مكافحة الفساد لبعض الدول العربية والأجنبية؛ للاطلاع على أفضل المنهجيات التشاركية لإعداد الاستراتيجيات.

ب. مراجعة تقارير شركاء الهيئة، المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية القائمة،

والوقف على القضايا والمواضيع التي تمثل أولويةً للعمل القادم؛ لغايات دراسة إمكانية وجدوى وأهمية إدراجها في التوجُّهات الاستراتيجية الوطنية القادمة.

ج. عقد لقاءاتٍ مع مختلف الإدارات العامة والوحدات في الهيئة؛

لتعزيز مشاركتهم، والاستفادة من خبراتهم العملية، في تحليل الوضع القائم، وبناء وصياغة التوجُّهات المستقبلية للاستراتيجية الوطنية عبر القِطاعية.

د. تحديد التوجُّهات الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية،

على مستوى الإدارة العُليا في الهيئة، واعتمادها داخلياً من خلال مجموعةٍ من اللقاءات الثنائية، والمشاورات، والاجتماعات الداخلية.

هـ. مشاركةٌ وحوارٌ واسعٌ مع الشركاء:

عقدت الهيئة سِلسلةً من الأنشطة واللقاءات الجماعية والثنائية، مع الشركاء في مُختلف القطاعات (العام، والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والإعلام، والتعاونيات، والأمن، والتعليم العالي)؛ وذلك لضمان التشاركية في بناء التوجُّهات الاستراتيجية الوطنية عبر القِطاعية. حيث عقدت الهيئة (43) لقاءً ثُنائياً، مع وزاراتٍ وهيئاتٍ حكوميةٍ، لمناقشة التوجُّهات الاستراتيجية، ولتبني تدخلاتٍ استراتيجيةٍ في استراتيجيات مؤسساتهم والاستراتيجية الوطنية. وقد بلغ عدد المشاركين، في هذه اللقاءات والوُرَش، (185) شخصاً، يمثلون مختلف القِطاعات.

ثانياً: الاستمرار في تنفيذ استراتيجية هيئة مكافحة الفساد 2021 - 2023م «نطوِّر ... نعزِّز»

استكمالاً للجهود المبذولة، في تنفيذ استراتيجية الهيئة وخُطتها التشغيلية لعام 2023م، أطلقت الهيئة البرنامج الإلكتروني الخاص بالاستراتيجية، والذي تمَّ رفده بتقارير الإنجاز الرُبعية من الإدارات العامة والوحدات في الهيئة، والوقوف على نِسبة الإنجاز في الخُطة. كما أنجزت الهيئة تقرير تَقدُّم تنفيذ استراتيجيتها، والذي يُشكِّل مدخلاً لعملية التخطيط للسنوات المقبلة.

ثالثاً: نظام إدارة الجودة ومكافحة الرشوة وسيلةٌ لتعزيز الحوكمة في الهيئة

استكملت الهيئة، خلال العام 2023م، العمل على ترسيخ مبادئ الحوكمة؛ فواصلت العمل على بناء نظام إدارة الجودة ومكافحة الرشوة، لحوكمة وضبط وتوجيه العمليات نحو النجاح والتطوُّر المستمر، وتحسين الخدمات التي تُقدِّمها الهيئة، وذلك وفق مواصفتَيْ إدارة الجودة ISO9001، ومكافحة الرشوة ISO37001. هذا، وقد انتهت الهيئة من إعداد أدلة إجراءات العمل لـ(13) إدارة عامةً/ وحدةً، والتي بلغ عددها (41) إجراء عملٍ، وذلك بعد إعداد بطاقات الوصف الوظيفي لرؤساء الأقسام، وإدخالها ضمن إجراءات العمل. مع الإشارة، إلى أنَّه، وبعد إعداد أدلة إجراءات العمل، قامت لجنة مراجعة أدلة إجراءات العمل، والمُشكَّلَة من قِبَل رئيس الهيئة، بمراجعة الأدلة، استناداً لبطاقات الوصف الوظيفي، وتحديد التقاطعات، ودراستها، ومواءمة أدلة الإجراءات مع بطاقات الوصف الوظيفي.

ويتبع عملية المأسسة لنظام إدارة الجودة ومكافحة الرشوة، قياس امتثال الإدارات العامة والوحدات لإجراءات العمل. ولتحقيق هذه الغاية، تمَّ تشكيل فريق للتدقيق الداخلي من موظفي الهيئة، وسيتم بناء قدرات هذا الفريق خلال العام 2024م، لتمكينهم من القيام بمَهام التدقيق الداخلي بأفضل شكلٍ.

أما فيما يتعلق بإدارة المخاطر في الهيئة، وكمتطلبٍ أساسيٍّ لكُلٍّ من المواصفة الدولية المتعلقة بنظام إدارة الجودة ISO9001، والمواصفة الدولية الخاصة بنظام إدارة مكافحة الرشوة ISO37001، تمَّ تشكيل لجنةٍ داخليةٍ لإدارة المخاطر الخاصة بالجودة ومكافحة الرشوة في الهيئة، تستند في عملها على سياسة إدارة المخاطر، وإجراء عمل إدارة المخاطر؛ حيث عملت اللجنة، خلال فترة التقرير، على إدارة المخاطر في الهيئة، وأصدرت التقرير الثاني لإدارة المخاطر الخاصة بالجودة ومكافحة الرشوة في الهيئة للعام 2023م، حيث تمَّ رصد (175) خطراً في مختلف الإدارات العامة والوحدات. مع الإشارة، إلى أنَّ الإدارات العامة/ الوحدات تستمر بتفعيل العديد من الإجراءات الرقابية، التي ساهمت في خفض احتمالية حدوث المخاطر، وخفض مستواها، وتأثيرها في حال حدوثها.

وتأكيداً على شمولية تحقيق متطلبات المواصفة الدولية المتعلقة بإدارة الجودة ISO9001، تمَّ إنشاء صندوقٍ للتظلمات والمقترحات، بقرارٍ من رئيس الهيئة رقم (15) لسنة 2022م، تديره لجنةٌ، تمَّ تشكيلها بقرارٍ من رئيس الهيئة رقم (52) لسنة 2022م، وهو مُخصَّصٌ لاستقبال التظلمات على أعمال الهيئة وموظفيها، ومقترحاتٍ تطويريةٍ قد تُسهِم في تطوير أداء الهيئة. وقد تلقت اللجنة، خلال فترة التقرير، العديد من التظلمات والمقترحات، وقامت بدراستها واقتراح توصياتٍ لرئيس الهيئة بشأنها. علماً بأنَّ الهيئة خصصت آلياتٍ عديدةٍ لتقديم هذه التظلمات والمقترحات، منها صندوق التظلمات والمقترحات داخل الهيئة، والبريد الإلكتروني، والأيقونة الإلكترونية المخصصة لاستقبال التظلمات والمقترحات.

رابعاً: إدماج النوع الاجتماعي على المستوى الداخلي

تُظهِر هيئة مكافحة الفساد الالتزام بالأهمية البالغة لمراعاة النوع الاجتماعي وحقوق وكرامة الإنسان، كأساسٍ لجميع جوانب عملها، وتدرك التحديات التي تواجهها النساء والشباب وذوي الإعاقة في مجال مكافحة الفساد، مثل التمييز، ونقص الفُرَص الاقتصادية، والضعف الاجتماعي. واستناداً إلى هذا الإدراك، وفي إطار جهودها الرامية إلى تعزيز المشاركة الفاعلة والشاملة والمؤثرة لجميع فئات المجتمع في مواجهة الفساد والوقاية منه، قامت الهيئة بتطوير وتَبنِّي سياسةٍ تلتزم بقِيَم الشمول وعدم التمييز والعدالة للوصول إلى مجتمعٍ أكثر نزاهةً، وتقديم خدماتٍ أفضل للمواطنين. وقد تمَّ عرض هذه السياسة في ورشة عملٍ نظَّمَها معهد السياسات العامة، بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد، وطاقم شؤون المرأة، وبالشراكة مع مؤسسة «فريدريش أيبرت» الألمانية، وبحضور عددٍ من مُمثلي مؤسسات القطاع العام، والمجتمع المدني، والمؤسسات النسوية.

وتجسدت التزامات الهيئة بمبادئ حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، في سلسلةٍ من الإجراءات والأعمال، حيث قامت بإجراء مراجعةٍ شاملةٍ لإجراءات العمل المتعلقة بإنفاذ القانون، بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. كما أفردت الهيئة اهتماماً خاصَّاً لتوفير بيئةٍ آمنةٍ ومُشجعةٍ داخل المبنى الجديد للهيئة، بما في ذلك تخصيص غُرَفٍ لاستقبال شكاوى، وسماع إفاداتٍ آمنةٍ، تراعي الحساسية للنوع الاجتماعي.

وفي إطار الاستجابة المستدامة لمبادئ النوع الاجتماعي، نفذت الهيئة تدقيقاً تشاركياً في النوع الاجتماعي، والذي كان الأول من نوعه بالنسبة للهيئة، في الفترة الواقعة بين كانون أول 2022م وأيار 2023م. وقد قدمت بعثة الشرطة الأوروبية المساعدة الفنية للهيئة لتنفيذ هذا التدقيق، بهدف دمج النوع الاجتماعي بشكلٍ مُمَنهَجٍ في عملها.

وقد رشح عن التدقيق توصياتٌ هامَّةٌ، أشارت إلى ضرورة تحسين دور الهيئة في تحقيق المساواة بين الجنسَيْن. وقد اعتمدت الهيئة خُطةً تفصيليةً لتنفيذ التوصيات، حيث جرى تنفيذ بعضٍ منها، مثل إجراء تعديلٍ على نظام موظفي الهيئة، فيما يتعلق بإجازة الوضع لتصبح (90) يوماً، كما تضمن التدقيق تنظيم وُرَش عملٍ شملت كافة العاملين في الهيئة، بهدف تعزيز فهمهم وتبنيهم للمفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان.

يتجلى التزام هيئة مكافحة الفساد بقضايا النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، في تكاملها مع السياسات والخطط والبرامج والموازنات، والذي انعكس في إدراج التدخلات، المستندة إلى معايير وأُسس النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، ضمن الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد للأعوام 2024-2029م.

وفي سياق تطوير القدرات، خصصت الهيئة، بالتعاون مع بعثة الشرطة الأوروبية، تدريباً خاصًّاً لطاقم وحدة النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، تمَّ تزويدهم من خلاله بالمهارات اللازمة لتحليل القضايا والسياسات من منظور النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان.

كما وتعكس الهيئة التزامها بتعزيز المساواة بين الجنسَيْن، وتشجيع دور الشباب والنساء كعواملٍ للتغيير المجتمعي لإرساء النزاهة؛ حيث قامت الهيئة بتطوير وصفٍ لمساق مكافحة الفساد والحقوق والحريات، ضمن منهاج مساق الدراسات العليا في جامعة النجاح.

وفي إطار نشر الوعي المجتمعي، وإلقاء الضوء على انعكاسات الفساد على النوع الاجتماعي، بذلت هيئة مكافحة الفساد جهوداً، بالتعاون مع جامعة بيرزيت/ مركز تطوير الإعلام، لتسجيل حلقةٍ تلفزيونيةٍ في إطار طاولةٍ مستديرةٍ، حول «أثر الفساد على جودة الخدمات في الهيئات المحلية خاصةً على النساء».

خامساً: مرصد مؤشرات النزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد

عَمِدَت هيئة مكافحة الفساد، إلى إنشاء مرصدٍ وطنيٍّ لمؤشرات النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، فعالٍ، وموثوقٍ، وذو مصداقيةٍ عاليةٍ، يختص بجمع وتوفير المعلومات حول مظاهر الفساد والوقاية منه، من خلال إعداد مؤشراتٍ وطنيةٍ وقطاعيةٍ، ورصدها، وتحليلها، بما يخدم تطوير سياسات النزاهة والشفافية وتدابير الوقاية من الفساد في الدولة، والعمل على إيجاد قاعدة بياناتٍ وأنظمة معلوماتٍ.

وخلال العام 2023م، واستكمالاً لأعمال المأسسة للمرصد، التي كانت الهيئة قد سبق وباشرت العمل بها، واصلت الهيئة الجهود المبذولة في مجال بناء قائمةٍ مُقترحةٍ بالمؤشرات المرتبطة بمقياس إنفاذ القانون ومقياس جهود تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والمشاركة فيها، وتمَّ استعراضها مع بعثة البنك الدولي خلال الفترة الواقعة ما بين 06/09/2023م إلى 12/09/2023م، والتطوير عليها بما يتناسب مع التوصيات الدولية، بالإضافة إلى مشاركتها مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتطويرها بشكلٍ نهائيٍّ، وبحث سُبُل توفير تلك المؤشرات من مصادرها المختلفة، والاستفادة من الخبرات والجهود المبذولة.

ومن ناحيةٍ أُخرى، عَمِلَت الهيئة على تطوير قواعد البيانات لدى إداراتها/ وحداتها المختلفة، والتي تعتبر مصدراً للبيانات وتوفيرها بجودةٍ عاليةٍ، تُمكِّن من الاستناد عليها، وتتيح إمكانية إجراء المقارنات الجغرافية والزمنية. وعليه، تمَّ إجراء محاكاةٍ لتقرير المرصد، بصورته الأولية، حول جُزءٍ من مؤشرات مقياس إنفاذ القانون، والخروج بأهمِّ التوصيات والتوجُّهات السياساتية المنبثقة عن تلك البيانات، وكيفية الاستناد عليها في رسم سياسات جهود مكافحة الفساد على المستويَيْن الداخلي والخارجي.

سادساً: تكنولوجيا المعلومات

تحقيقاً لاستراتيجية هيئة مكافحة الفساد 2021-2023م، وانسجاماً مع تطلُّعات الهيئة في تطوير أعمالها وحوسبة كافة عملياتها وإجراءاتها، وسعياً لتحسين الأداء وسُرعة الإنجاز مع الحفاظ على دقة المعلومات، واستمرارية العمل بالتوازي مع الحفاظ على سِرية المعلومات وحمايتها، عملت الهيئة على تحسين عددٍ من البرامج والعمليات المحوسبة سابقاً في الهيئة، وقامت بتطوير واستحداث برامج جديدةً لحوسبة عملياتٍ أُخرى، بالإضافة إلى أعمال التطوير والتحديث للبُنية التحتية للشبكة الداخلية، وتطوير برامج وأنظمة حماية وأمن المعلومات في الهيئة، وذلك سعياً إلى تحقيق عِدة نتائج، منها:

1. تحسين الأداء وسرعة الإنجاز في إجراءات الهيئة وأعمالها.
2. زيادة الدقة ونزاهة البيانات، في أعمال التحري والاستعلام.
3. سهولة وسُرعة الرجوع إلى المعلومات والبيانات في الإدارات المختلفة.
4. تعزيز أمن المعلومات وسِرية البيانات.
5. سهولة وسُرعة تقديم التظلمات والمقترحات للهيئة، وبشكلٍ آمنٍ.

وفي مجال البرمجة:

1. تطبيق نظام المراسلات الداخلية في كافة الإدارات والوحدات في الهيئة.
2. تطبيق نظامٍ لإدارة الشكاوى والبلاغات ومُجريات التحقيق في الإدارات المختصة.
3. تطوير إدارة مَهام العمل، وربطها مع المراسلات والشكاوى.
4. تطوير شاشةٍ خاصَّةٍ بالاستعلام من السِجل المدني لأعمال التحري.
5. تطوير وأتمتة تقديم التظلمات والمقترحات من داخل وخارج الهيئة، وإدارتها ومتابعتها.
6. تطوير الموقع الخاص بالمؤتمر الدولي الرابع لهيئة مكافحة الفساد.
7. تطوير صفحاتٍ جديدةٍ، على الموقع الرسمي للهيئة، ومنها شاشةٌ خاصَّةٌ لتسجيل المُتقدِّمين للمسابقات، وشاشةٌ خاصَّةٌ لتسجيل مشاريع التخرج، وشاشةٌ لتقديم التظلمات والمقترحات.
8. تطوير عددٍ من البرامج العاملة في الهيئة، وتحسين أدائها.

سابعاً: بناء قُدرات كادر الهيئة

يُعتبَر الاستثمار في رأس المال البشري، المتوفر في الهيئة، محط اهتمامٍ لها. حيث يتوفر فيها مواردٌ بشريةٌ، تُوصَف بالشابة في عمومها، الأمر الذي شكَّل حافزاً قويّاً داعماً لتوجُّهات ورؤية قيادتها، في استثمار تلك الموارد، والاستفادة من كُلِّ ما يُتاح للهيئة في هذا الجانب، على المستويَيْن الخارجي والداخلي. وتنفيذاً لذلك، تمكَّنَت الهيئة، في عام 2023م، من إلحاق عددٍ من كوادرها بدوراتٍ وورش عملٍ متخصصةٍ في العديد من المجالات المرتبطة بطبيعة عمل تلك الكوادر في الهيئة. وقد بلغ عدد المشاركين، في التدريبات الخارجية منها، (26) موظفاً وموظفةً، بينما شملت التدريبات، على المستوى الداخلي، غالبية موظفي الهيئة، وفقاً لما هو مُوضَّحٌ أدناه:

التدريبات الخارجية:

العنوان	مجال التدريب	المكان
الشراء العمومي في منطقة الشرق الأوسط	إداري	الكويت
ورشة عمل إدارة نُظُم المعلومات المكتبية والأرشفة	قانوني إداري	مصر
ورشة عملٍ حول تعزيز التعاون بين الأجهزة العُليا للرقابة المالية وهيئات مكافحة الفساد	إداري	الإمارات
ورشة عملٍ حول التنفيذ الفِعلي لتوجيه الاتحاد الأوروبي عن المُبلِّغين كمُمثلٍ عن شبكة سلطات الوقاية من الفساد	قانوني	النمسا
تدريب مستشاري التوأمة	قانوني	بلجيكا
نُظُم إدارة الوثائق والأرشيف الإلكتروني	قانوني إداري	تركيا
البرنامج التدريبي الخاص بفريق دراسة مخاطر الفساد للقِطاعات المختلفة	قانوني إداري تدابير	الأردن
ورشة عمل تطبيقات وبناء القُدرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	قانوني	الإمارات
البرنامج التدريبي لتدريب فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد	قانوني إداري	القاهرة

التدريبات الداخلية:

العنوان	عدد المشاركين
التدريبات الخاصة بتعليمات الدوام، ونظامَيْ الهدايا والإفصاح عن تضارب المصالح	جميع موظفي الهيئة
التدقيق الجندري	جميع موظفي الهيئة
دورة العُملات الافتراضية لإخفاء المُتحصلات الجُرمية في قضايا الفساد	11
البرنامج التدريبي للإدارة والقيادة للمدراء العامِّين	7
برنامج تدريب رؤساء الأقسام والشُعَب	5
الاحتيال وغسل الأموال	21
برنامج إعداد القادة/ الدُفعة الثالثة	8
تدريب "التفتيش"	16
إدارة الملف التحقيقي والتصرُّف بالشكاوى والبلاغات وفق قانون مكافحة الفساد النافذ	15
التحقيق المالي	14
تحليل الثروة	23
التحقيق الإداري	20
أساسيات فحص الوثائق والتزوير	2
تدريب العُملات المُشفَّرَة: تغيير قواعد اللعبة في مكافحة الفساد دولياً	6
أصول التحقيق الجنائي	15
تنظيم وصياغة محاضر (تقارير) الإحالة لشُبهات الفساد	16
الفئة الأولى - لمدراء (A/B/C) الدُفعة 14	2
تدريب تطبيقات الويب	1
إدارة المشاريع التكنولوجية	1
محتوى وهدف التقرير القانوني	17
الأدلة الجُرمية وإجراءات مسرح الجريمة	15
الدورة التدريبية "Python"	1

المحور الرابع

التعـــاون الـدولـــي

المُحور الرابع
التعـــاون الدولـــــي

تسعى هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، على الدوام، إلى تعزيز مكانة فلسطين في مختلف المحافل الدولية والعربية ذات العلاقة بتعزيز النزاهة وبمكافحة الفساد والوقاية منه؛ فعلى المستوى الدولي كانت مشاركتها في الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الأُممية، التي عُقِدَت في شهر ديسمبر من عام 2023م، وقيامها بتقديم مشروع قرارٍ حول "حماية المُبلِّغين"، والذي جرى اعتماده في الجلسة النهائية للمؤتمر، ترجمةً حقيقيةً لتلك المساعي وجِديتها.

وإقليمياً، ومن خلال عضويتها في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، عَمِلَت الهيئة على تمكين طواقمها، واللجان المختصة، والفِرَق من الخبراء الوطنيين، من خلال المشاركة في البرنامج التدريبي للخبراء الحكوميين للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد. وإلى جانب ذلك، وبالتوازي معه، استمرت الهيئة في الاتصال والتواصل والتعاون والعمل المشترك مع العديد من المنظمات والجهات والشبكات والمبادرات الدولية والإقليمية، مثل منظمة الشرطة الجنائية الدولية - الإنتربول ضمن اللقاءات والمشاورات حول استرداد الموجودات، واستمرار عضويتها في شبكة سُلطات الوقاية من الفساد، والشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ قوانين مكافحة الفساد (Globe).

وإدراكاً منها لأهمية اطلاع كوادرها على الخبرات والمعارف الجديدة ذات العلاقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، عَمِلَت الهيئة وتعمل على جلب تلك الخبرات إليها، وتنظيم زياراتٍ تعليميةٍ ميدانيةٍ للعديد من الجهات، بُغيَة صقل مهارات كوادرها، وتزويدهم بالخبرات الجديدة في مجالات العمل المختلفة؛ إنفاذ القانون، والتدابير والوقاية، والسياسات، والاستراتيجيات، والتخطيط.

كما واصلت الهيئة رئاستها لمجموعة عمل قِطاع النزاهة ومكافحة الفساد، والتي تُعتبَر مُلتقًى للتنسيق والتبادل في القضايا ذات العلاقة في النزاهة ومكافحة الفساد. وتتولى سكرتارية تنسيق المساعدات المحلية (LACS)، في مكتب رئيس الوزراء، الدور التنسيقي لمجموعات العمل ومتابعة تنفيذ التوصيات.

أولاً: الاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية

إلى جانب مشاركة دولة فلسطين في الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الأُممية لمكافحة الفساد، والتي عُقِدَت خلال شهر كانون أول من عام 2023م، في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي سبق الإشارة إليها أعلاه، فقد واصلت متابعة تنفيذ الاتفاقية الأُممية لمكافحة الفساد، من خلال المشاركة في الاجتماعات الدورية التي تُعقَد سنوياً، بالإضافة إلى متابعة متطلبات عملية استعراض دولة فلسطين للدورة الثانية، وفقاً للفصلَيْن الثاني والخامس (التدابير الوقائية، واسترداد الموجودات)، من الاتفاقية الأُممية، حيث تمت الإجابة على جميع استفسارات الخبراء، والانتهاء من عملية الاستعراض، وتسليم التقرير ونشره على صفحة (UNODC).

كما استكملت دولة فلسطين عملية استعراض دولتَيْ قطر وإيران، حيث تمت الزيارة القُطرية للدولتَيْن والانتهاء من عملية المراجعة للدورة الثانية للفصلَيْن الثاني والخامس من الاتفاقية، وتمَّ إرسال الملاحظات والتقرير المبدئي إلى مكتب الأُمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما شاركت دولة فلسطين في الاجتماعات الفنية، التي عُقِدَت خلال عام 2023م، الخاصة بمناقشة آلية استعراض الاتفاقية، والتدابير الوقائية، والوقاية من الفساد، والاسترداد، والتعاون الدولي.

أما فيما يتعلق بالتعاون على المستوى العربي، فقد عَمِلَت الهيئة على تعزيز مشاركتها في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، خلال عام 2023م، وذلك من خلال مشاركة كوادرها المتخصصين وفريق الخبراء الوطني، في الدورات التدريبية وورش العمل الإقليمية والاجتماعات العامة، التي نُظِّمَت في إطار تنفيذ بنود الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد. كما أنَّها شاركت في الإعداد والمراجعة للإطار المرجعي الخاص بآلية تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

ومن جهةٍ أُخرى، وفي إطار التعاون الثنائي مع النُظراء الدوليين والإقليميين، أنجزت الهيئة توقيع مذكرتَيْ تفاهمٍ مع الهيئات النظيرة لمكافحة الفساد، مع كُلٍّ من العراق والجزائر، بهدف تبادل الخبرات والممارسات الفُضلى في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والوقاية منه، ليصل بذلك عدد مذكرات التفاهم المُوقَّعَة مع الهيئات الإقليمية والدولية، العاملة في مجال مكافحة الفساد، إلى (18) مذكرةً.

كما وعَمِدَت الهيئة إلى العمل الحثيث، مع النُظراء الدوليين والإقليميين والعرب، من أجل تفعيل مُذكرات التفاهم السابقة، من خلال المشاركة في زياراتٍ دراسيةٍ، وورش عملٍ، واجتماعاتٍ ثنائيةٍ، ومشاركةٍ فاعلةٍ في المؤتمرات.

ثانياً: الشبكات والمنظمات الدولية والإقليمية

انضمت الهيئة إلى عضوية شبكة سُلطات الوقاية من الفساد (NCPA)، في نهاية عام 2019م. وبحُكم هذه العضوية، شاركت الهيئة في اجتماعَيْن عامَّيْن للشبكة، تم خلالهما مناقشة مجموعةٍ من الركائز الأساسية لعمل الشبكة، مثل انتخاب اللجنة التوجيهية، واستكمال تحديث المعلومات حول المبادرات القائمة من مختلف الدول الأعضاء، وانضمام دولٍ جديدةٍ إلى الشبكة، وتبادل المعلومات والدراسات.

وبعد الموافقة على تَرشُّح الهيئة، ممثلةً عن دولة فلسطين، كعضوٍ في اللجنة التوجيهية للشبكة، شاركت الهيئة في الفعاليات الدولية، التي نظمتها الشبكة خلال عام 2023م، وهي منتدى النزاهة 2023 الخاص بجمهورية سلوفاكيا، وورشة عملٍ حول حماية المُبلِّغين نظَّمتها شبكة الشركاء الأوروبيين في مواجهة الفساد.

أما على مستوى منظمة الشرطة الجنائية الدولية - الإنتربول، فقد واصلت الهيئة، من خلال نقطة الاتصال مع الإنتربول، اللقاءات والمشاورات حول عملية استرداد الموجودات، بالتعاون مع إنتربول فلسطين.

وحول دور الهيئة في الشبكة التشغيلية العالمية لسُلطات إنفاذ قوانين مكافحة الفساد (Globe)، فقد واصلت دولة فلسطين، مُمثَّلَةً بهيئة مكافحة الفساد، دورها كأحد أعضاء اللجنة التوجيهية للشبكة، في قبول الطلبات المُقدَّمَة للانضمام إلى الشبكة (سواءً عضويةً كاملةً أو عضويةً بصفة مُراقِب). كما شاركت في الاجتماعات المتعلقة بالمجموعات المواضيعية الثلاث؛ العمليات، ومنصة الاتصالات الآمنة وتبادل المعلومات، وبناء القُدرات والمعرفة.

ثالثاً: مجموعة عمل قِطاع النزاهة ومكافحة الفساد

تترأس الهيئة مجموعة عمل قِطاع النزاهة ومكافحة الفساد، والاتحاد الأوروبي نائباً لها. وتضمُّ المجموعة أيضاً، كُلّاً من بعثة الشرطة الأوروبية، ومكتب الأُمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كمستشارَيْن فنيَيْن، بالإضافة إلى عضوية مجموعةٍ من المنظمات والمانحين الدوليين،

والمؤسسات الحكومية الفلسطينية، ومنظمات المجتمع المدني المنخرطين في عمل مكافحة الفساد والحوكمة. وتُعتبَر هذه المجموعة، مُلتقًى للتنسيق، وتبادل وجهات النظر، والتباحث في القضايا ذات العلاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد. وتتولى سكرتارية تنسيق المساعدات المحلية (LACS)، في مكتب رئيس الوزراء، الدور التنسيقي لمجموعات العمل ومتابعة تنفيذ التوصيات، وتترأس الهيئة اللجنة التوجيهية.

وقد عَقَدَت المجموعة اجتماعَيْن، في عام 2023م، تمَّ خلال الأول تقديم مجموعةٍ من العروض حول مؤتمر الهيئة السنوي لمكافحة الفساد للعام 2022م، وعمل وإنجازات واحتياجات وحدة الشهود والمُبلِّغين، بالإضافة إلى تقديم خارطةٍ بالمشاريع المُنجزَة مع المانحين بناءً على احتياجات الهيئة، وتَصَوُّرٍ بالاحتياجات المتبقية للهيئة بناءً على ذلك.

أما الاجتماع الثاني، فتمَّ فيه الحديث عن المرصد الوطني، الذي أطلقته الهيئة خلال عام 2022م، والذي يهدف إلى تحليل البيانات، ورفع كفاءة فريق المرصد، وتوحيد المؤشرات وأدوات القياس اللازمة لعمل المرصد. كما وتمَّ تقديم عرضَيْن؛ أحدهما تناول التَقدُّم المُحرَز في المشاريع القائمة في الهيئة، والثاني تناول محتوى التقرير السنوي للهيئة.

رابعاً: شراكاتٌ - مشاريعٌ - مشاركاتٌ إقليميةٌ ودوليةٌ

على مدار السنوات السابقة، نجحت الهيئة في تحقيق العديد من الإنجازات البارزة في مجال التعاون الدولي، والتي تمخَّضَ عنها الدخول في شراكاتٍ ومشاريع مع العديد من الجهات الدولية والإقليمية العاملة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، مثل الاتحاد الأوروبي (EU)، ومكتب الأُمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وبرنامج الأُمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبعثة الشرطة الأوروبية (EUPOLCOPPS)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والبنك الدولي (World Bank)، ومجلس أوروبا (Council of Europe)، ووكالة اليابان للتعاون الدولي JICA)). وذلك، على النحو التالي:

الاتحاد الأوروبي (EU):

تمَّ إطلاق مشروع التوأمة، مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الإيطالية (ANAC)، بتمويلٍ من الاتحاد الأوروبي، تحت عنوان «تعزيز الحوكمة الديمقراطية في فلسطين من خلال تعزيز النزاهة العامة والوقاية من الفساد». ويعتبر هذا المشروع، خُطوةً فاعلةً نحو تعزيز الجهود الرامية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في المؤسسات الحكومية، كما ويُمثِّل شراكةً استراتيجيةً تعكس التزام هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية بتعزيز النزاهة والمساءلة في القِطاع العام. ويهدف المشروع، إلى دعم الحوكمة الديمقراطية، وتعزيز قِيَم الشفافية والنزاهة في المجتمع، وترسيخ إجراءات الوقاية من الفساد، وتبادل الخبرات بين الجانبَيْن.

المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ):

ضمن مشروع «نحو تعزيز مكافحة الفساد في الهيئات المحلية»، المُمَوَّل من قِبَل (GIZ)، تمَّ تنفيذ العديد من الأنشطة، بهدف تعزيز التدابير الوقائية من الفساد في المؤسسات الفلسطينية، ورفع الوعي، وتطوير القُدرات في مجال النزاهة والمساءلة لدى المجتمع المحلي، وموظفي الهيئات المحلية.

ومن جانبٍ آخر، تمَّ البدء بالعمل على تنفيذ برنامج عملٍ مُشترَكٍ بين هيئة مكافحة الفساد ووزارة الحُكم المحلي، بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، بهدف تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في عمل الهيئات المحلية؛ حيث تمَّ تنفيذ العديد من الأنشطة، منها التدريب على قضايا النزاهة وحقوق الإنسان في الهيئات المحلية في المحافظات الشمالية والجنوبية، وإعداد دراسةٍ حول

مدى تضمين عملية التخطيط التنموي والخطط التنموية للبلديات والمدن الفلسطينية لمفاهيم وآليات النزاهة والشفافية ومُكافحة الفساد.

برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

ضمن المشروع (TEA) بعنوان «تعزيز الشفافية والمساءلة»، المُمَوَّل من قِبَل (UNDP)، تمَّ تنفيذ عدة أنشطةٍ، منها تدريبات لرفع كفاءة وقُدرات الهيئة بالتعاون مع المعهد القضائي، وتطوير دليل دراسات المخاطر والمساهمة في رفع قدرات فريق إدارة مخاطر الفساد القطاعية، بالإضافة إلى الدعم الفني في تطوير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام (2024-2029م)، وتنفيذ عِدة دراسات مخاطرٍ قِطاعية.

بعثة الشرطة الأوروبية (EUPOLCOPPS):

ضمن مشروعٍ سريع الأثر مُمَوَّلٍ من قِبَل (EUPOLCOPPS)، تمَّ تنفيذ العديد من التدريبات المتخصصة في إنفاذ القانون، منها التحقيق المالي والإداري، والاحتيال، وغسل الأموال، وإعداد دراسةٍ تحليليةٍ حول التدقيق التشاركي في النوع الاجتماعي.

مجلس أوروبا (Council of Europe):

ضمن برنامج الجنوب الخامس «حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية من خلال المعايير المشتركة في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط»، المُمَوَّل من قِبَل (Council of Europe)، والذي يهدف إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة، والوقاية من الفساد، وغسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، على المستوى الإقليمي، وبما يتماشى مع المعايير الأوروبية والدولية، تم تنفيذ عِدة أنشطةً، منها مشاركة الهيئة في ورشة العمل الإقليمية بعنوان «إنشاء نظامٍ فعَّالٍ للمُبلِّغين: نظام الحماية».

البنك الدولي (World Bank):

ضمن مشروع «تحسين إدارة المال العام»، المُمَوَّل من قِبَل (World Bank)، تم تنفيذ العديد من الأنشطة، منها عقد تدريباتٍ متخصصةٍ في مواضيع التعاون الدولي، والتحقيقات المالية، والتقارير القانونية. وبالإضافة لذلك، تمَّ تزويد الهيئة بأجهزةٍ متخصصةٍ في مجال التحقيق، وتطوير البُنية التحتية لأرشفة إقرارات الذمة المالية، ودعم إنشاء المرصد، وبناء نظام الترجمة.

وكالة اليابان للتعاون الدولي (JICA):

في إطار التعاون المُشترَك، قامت الوكالة (JICA) بدعم الهيئة، بتطوير المختبر الجنائي الرقمي، وتوفير الاحتياجات الأساسية الأولية لعمله في الهيئة، بالإضافة إلى تقديم تدريبٍ حول استجابة العدالة الجنائية للفساد ضمن برنامج الإبداع المعرفي.

تحدياتٌ وفُرَصٌ وتطلعاتٌ

على الرغم من خصوصية الحالة الفلسطينية، والظروف الصعبة التي تَمرُّ بها دولة فلسطين، على المستويَيْن الداخلي والخارجي، ورغم الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الدولة، والتي تدهورت في السنوات الأخيرة بفِعل ممارسات الاحتلال واعتداءاته المتكررة على الشعب وأرضه ومُقدَّراته، إلا أنَّ هيئة مكافحة الفساد تعمل، وبُكل جُهدٍ ودون تلكؤٍ، وفق ما يُتاح لها من إمكانياتٍ.

لكن رغم ذلك، ما زالت الهيئة بحاجةٍ إلى العديد من الاحتياجات للقيام بعملها، واستكمال العمل الذي تصبو إليه، وفق رؤية المُشرِّع والغاية من إنشائها. وفيما يلي، أهمُّ التحديات والعقبات والصعاب، التي تؤثر على قيام الهيئة بمَهامها المُوكَلة لها، والتي تنعكس سلباً على مخرجات ونتائج عملها:

1. عدم حصول فلسطين على مكانة دولةٍ كاملة العضوية في الأُمم المتحدة، حَدَّ من قُدرتها على ملاحقة الفاسدين، واسترداد المُتحصلات الجُرمية والفارِّين من وجه العدالة.
2. استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وممارساته الإجرامية بحقِّ أبناء شعبنا، واجتياحاته للمُدن الفلسطينية وحِصارها، واعتداءات المستوطنين، غير آبهٍ بحق الشعب الفلسطيني في العيش على أرضه بكرامةٍ وأمانٍ واستقرارٍ، إضافةً إلى حربه المسعورة على قطاع غزة، منذ تشرين أول/ أكتوبر 2023م.
3. غياب المجلس التشريعي، والانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أثَّر سلباً على قُدرة الهيئة على مكافحة الفساد، وملاحقة الفاسدين، إضافة إلى عدم ممارسة الهيئة لمَهامها في المحافظات الجنوبية.
4. ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، لا سيما في قِطاع غزة، وما يعكسه ذلك على آراء المواطنين وانطباعاتهم بتعاظم الفساد.
5. ضعف مستوى وقيمة الدعم والتمويل الدولي والمساعدات المقدمة لخزينة الدولة، مما أدى إلى عدم مقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، والذي انعكس سلباً على ضعف موازنة هيئة مكافحة الفساد.
6. عدم شمول القِطاع الخاص في نطاق التجريم بموجب قانون مكافحة الفساد الساري.
7. طول أمد التقاضي في جرائم الفساد، لا سيما أمام محكمتَيْ الاستئناف والنقض.
8. عدم اكتمال المنظومة التشريعية ذات العلاقة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، خاصةً تلك التي تتعلق ببعض التشريعات التي تُساهِم في تعزيز التدابير الوقائية، مثل قانون حق الحصول على المعلومات وقانون المنافسة.
9. التراخي وعدم الجِدية لدى بعض المؤسسات والجهات، خاصةً فيما يتعلق بالاستجابة لتوصيات الهيئة وملاحظاتها، بشأن اتخاذ تدابيرٍ وإجراءاتٍ من شأنها تعزيز النزاهة، وتحسين جودة الخِدمة، ووقف هدر المال العام. أو فيما يتعلق بعدم تعاون عددٍ من الجهات مع الهيئة، أو تأخُّرها في الردِّ على مراسلات الهيئة والإجابة عن استفساراتها.
10. إعادة النظر في قانون مكافحة الفساد والتشريعات الجزائية، ومواكبة هذه التشريعات للتطوُّر المستمر في التكنولوجيا؛ لسدِّ الثغرات التي تعتري واقع الممارسات العملية لمكافحة الفساد، ولا سيما الأدوات والآليات التي تُمكِّن الهيئة من سرعة التعامل مع الشكاوى والبلاغات، وتُسهِم في تقصير أمد التقاضي، مع توفير ضمانات المحاكمة العادلة، وحقّ الدفاع عن النفس للمتهمين.

الفُرَص:

تُعتبَر هيئة مكافحة الفساد ملاذاً بالنسبة للمواطنين والمتضررين من الفساد والغيورين على المصالح العامة، كما أنَّ وجود نظامٍ لحماية الشهود والمُبلِّغين يُعزز الإبلاغ عن الفساد. لذا، فإنَّ وجود هيئة مكافحة الفساد، يُشكِّل رادعاً لمن تؤول له نفسه ارتكاب الفساد، خصوصاً وأنَّها تتابع الشكاوى والبلاغات التي تردها باقتدارٍ ومسؤوليةٍ كبيرةٍ.

وإنَّ تبني الهيئة لنهج التشاركية مع كافة القِطاعات في الدولة، ووصولها إلى شرائح مختلفةٍ من المجتمع الفلسطيني، وتنفيذها لبرامج توعويةٍ متعددة الأشكال، إنَّما تُشكِّل هذه الجهود، في مجملها، وعياً عامَّاً لنبذ الفساد، واجتناب ممارسته، والمساهمة في الحد منه.

وقد شهد العام الماضي، انطلاقةً جديدةً للتخطيط القِطاعي وعبر القِطاعي؛ بوضع أولويات الحكومة للفترة 2024-2029م، التي اعتبَرَت «تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة» و«تعزيز سيادة القانون، وتيسير وصول المواطنين إلى العدالة»، توجُّهاتٍ أساسيةٍ ستعمل عليها الحكومة خلال فترة التخطيط. كما واعتبرت الحكومة، الاستراتيجية الوطنية عبر القِطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد لفترة التخطيط القادمة، استراتيجيةً عبر قِطاعية ستنعكس على دور المؤسسات الرسمية، بالمشاركة الفاعلة في هذه الاستراتيجية.

كما تمَّ انتخاب دولة فلسطين، في مؤتمر الدول الأطراف الرابع في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، لرئاسة المؤتمر للدورة الخامسة، والذي يجري الإعداد لتنظيمه في عام 2024م. وهذا، سيمنح الهيئة فرصة لعب دورٍ عربيٍّ أكثر فاعلية في مجالات مكافحة الفساد.

وأخيراً وليس آخراً، انتقل كادر الهيئة إلى مبنًى جديدٍ، تتوفر فيه وسائلٌ وأدواتٌ وبيئةٌ، تعمل على تحسين جودة العمل وزيادة الإنتاجية. كما أنَّ وجود قاعاتٍ مُجهَّزَةٍ في هذا المبنى، سيقلل من تكلفة تنفيذ النشاطات، وسيساهم في تعزيز التواصل مع الفئات المستهدفة للمشاركة في فعاليات الهيئة، التي ستُقيمها في مبناها الجديد.

أنشطة وفعاليات في صـــــــــــور

توقيع اتفاقية تعاون مع السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر

توقيع اتفاقية تعاون مع هيئة النزاهة العراقية

إطلاق مشروع التوأمة بالتعاون مع الهيئة الوطنية الإيطالية لمكافحة الفساد

توقيع مذكرة تفاهم مع المعهد القضائي الفلسطيني

توقيع مذكرة تعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي

لقاء تشاركي مع مؤسسات التعليم العالي

إطلاق برنامج ماجستير في الحوكمة

استقبال طلبة القانون في جامعة بيرزيت

اليوم الوطني لمتطلبات الإصلاح البنيوي والاستدامة في الجمعيات التعاونية

لقاء مع المجتمع المدني حول الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لمكافحة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

لقاء مع قطاع التعاونيات حول الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لمكافحة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

لقاء مع نقابة الصحافيين حول قانون الحق في الحصول على المعلومات

لقاء فريق الخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

من لقاءات التدقيق الجندري

لقاء حول دراسة "مدى تضمين عملية التخطيط البنيوي لقيم النزاهة"

ورشة بعنوان: الكشف والتحقيق ومكافحة الفساد في العصر الرقمي

ورشة توعوية بقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة لموظفي سلطة الطاقة

ورشة توعوية بقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة لموظفي سلطة الطاقة

ورشة حول إدماج قيم النزاهة في إجراءات العمل في الهيئات المحلية

اجتماع فريق المرصد مع البنك الدولي

لقاء مع بعثة الشرطة الأوروبية حول إقرارات الذمة المالية

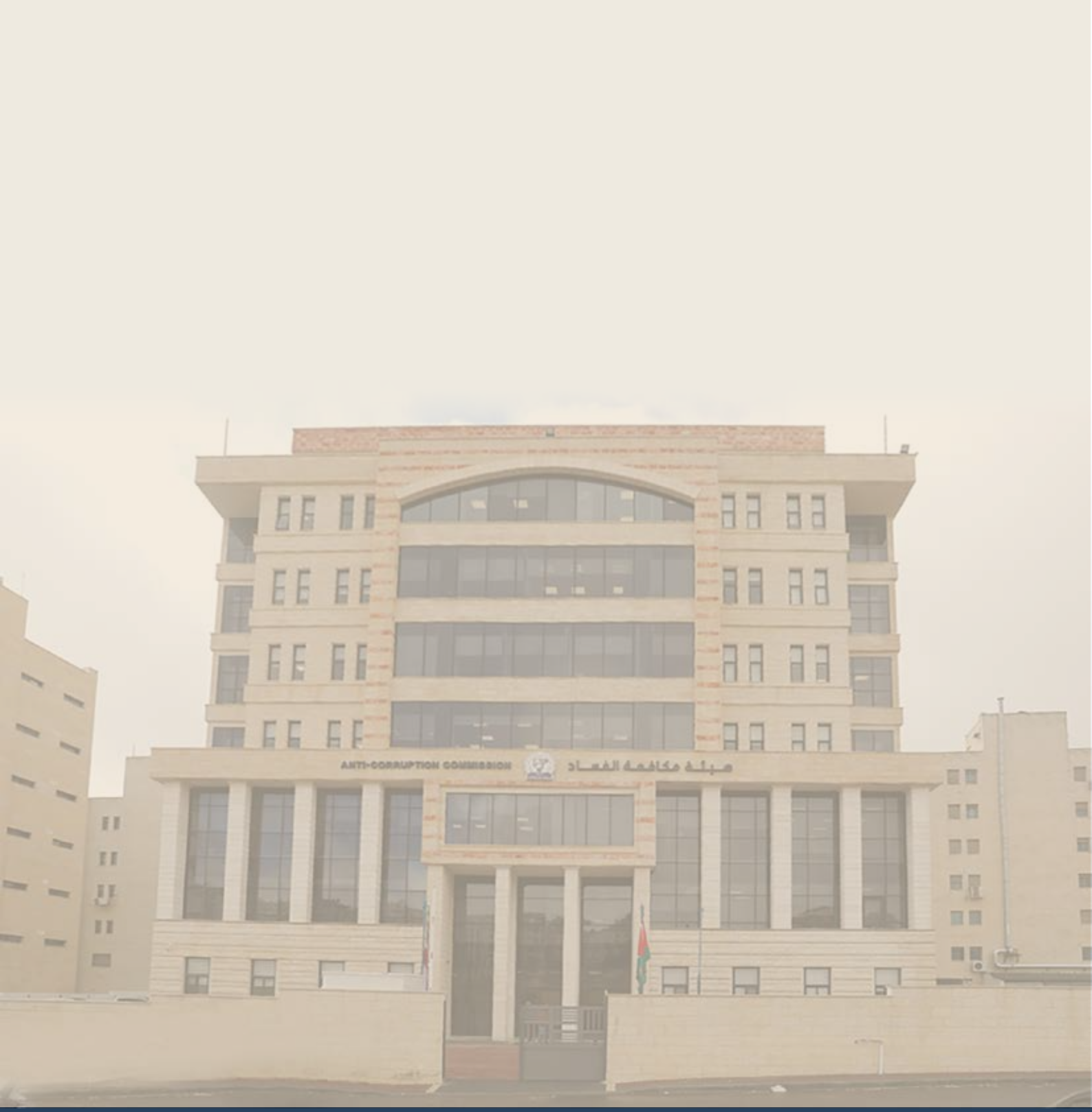

PACC
Palestine فلسطين

هيئة مكافحة الفساد
دولة فلسطين